جامعة كاليفورنيا، سانتا باربرا الأطروحات والرسائل الإلكترونية عنوان البحث:
بنات اليمن: التمكين والحرمان من الحقوق لدى النساء اليمنيات قبل وبعد الوحدة
رابط ثابت/رابط دائم
الكاتب: الشيف، جوخ أمين
تاريخ النشر: 2017
تم مراجعة الأطروحة من قبل خبراء في المجال | موقع eScholarship.org، يعمل بواسطة المكتبة الرقمية في كاليفورنيا.
جامعة كاليفورنيا
جامعة كاليفورنيا
سانتا باربرا
بانات اليمن*: تمكين المرأة اليمنية وحرمانها من حقوقها قبل وبعد...
مرحلة ما بعد الوحدة
أطروحة تم تقديمها كجزء من الشروط اللازمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب.
في الدراسات العالمية والدولية
بواسطة
غوخ أمين الشيف
اللجنة المسؤولة:
البروفيسور آشيش ميهتا، الرئيس المشارك
البروفيسورة إستر ليزرا، الرئيسة المشاركة
البروفيسورة شيرين سيكالي
ديسمبر 2017
بنات اليمن
تمت الموافقة على رسالة الدكتوراه التي قدمها جوخ أمين الشيف.
شيرين سيكالي
إستير ليزرا، نائبة رئيس اللجنة
آشيش ميهتا، نائب رئيس اللجنة
سبتمبر 2017
بانات اليمن*: تمكين النساء اليمنيات وحرمانهن من حقوقهن قبل وبعد...
مرحلة ما بعد الوحدة
حقوق النشر © 2017
بواسطة
غوخ أمين الشيف
مرحبًا.
شكر وتقدير
لم يكن من الممكن إنجاز هذه الأطروحة لولا الدعم والإرشاد والتوجيه الذي حصلت عليه من الأشخاص الرائعين الذين قابلتهم خلال هذه العملية. أنا ممتنة بشكل خاص لأعضاء لجنة التحكيم الرائعين: البروفيسور أشيش ميهتا، الذي قضى ساعات طويلة في توجيهي خلال استخدام برنامج STATA، كما ساعدني في جعل منهجيتي البحثية دقيقة وموثوقة؛ البروفيسورة إستر ليزرا، التي قدمت لي ملاحظات قيمة حول مسودات الأطروحة، كما كانت دائمًا مستعدة للاستماع إلى مخاوفي، مما ساعدني على الشعور بالثقة في إمكانية إنجاز الأطروحة بنجاح؛ البروفيسورة شيرين

سيكالي، التي قدمت لي ملاحظات قيمة ساعدتني على تحسين جودة البحث ووضوح الصياغة، مما ساعدني في إنجاز أطروحة أفخر بها.
أود أيضًا أن أشكر البروفيسور أميت أهوجا والبروفيسورة بريدجيت كوجينز على سخائهما في تخصيص وقتهما لي، وعلى حرصهما على إجراء مناقشات متعددة حول مشروع طالبة لم تكن تحت إشرافهما مباشرة. كما أشكر بات وريك على سخائهما ودعمهما المالي من خلال صندوق كيندرا تشيوتا بين التذكاري، والذي ساعد في إتمام هذه الأطروحة.
أود أيضًا أن أشكر أصدقائي وعائلتي الذين شاركوني لحظات السعادة والحماس أثناء كتابة هذه الأطروحة، وكذلك تلك اللحظات من الإحباط وخيبة الأمل عندما بدا من الصعب تحقيق الهدف. سيستغرق سرد أسمائهم وقتًا أطول من الوقت اللازم لكتابة هذه الأطروحة. شكرًا لكم جميعًا على مساعدتي في الحفاظ على توازني النفسي.
أخيرًا، لم يكن من الممكن أن أتمم دراستي الجامعية، ناهيك عن كتابة رسالة الماجستير الخاصة بي، لولا دعم والدّي، أمين وزينة. لقد كسب والدي الكثير من الأعداء بسبب محاربته من أجل حق البنات في التعليم واتخاذ القرارات بأنفسهن. إن شغفه بالتعليم والعدالة الاجتماعية هو ما يستمر في توجيه شغفي وأحلامي وطموحاتي. لذلك، أهدي هذه الرسالة إلى ذكرى والدي، الذي ربى بناته على الإيمان بأنهن أكثر من مجرد ما يفرضه المجتمع عليهن. كما أهديها إلى أمي، التي تواصل دعم أحلام بناتها رغم كل الضغوط والمعوقات الأسرية. أبي وأمي، إنها لكما.
رابعًا
ملخص
بانات اليمن*: تمكين المرأة اليمنية وحرمانها من حقوقها قبل وبعد الوحدة
غوخ أمين الشيف
في مايو عام 1990، اندمجت الجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية، وهي دولة ذات نظام شيوعي، مع الجمهورية العربية اليمنية، وهي دولة ذات نظام قبلي عسكري، لتشكيل جمهورية اليمن. لكن هذا الاندماج أدى أيضًا إلى حدوث تصادم بين الأنظمة القانونية والأيديولوجيات المختلفة للدولتين. سرعان ما ظهرت مشاكل تتعلق بتوزيع الموارد والسلطة في المناطق السابقة التابعة للدولتين، بالإضافة إلى مسائل تتعلق بدور الجهات غير الحكومية في عملية اتخاذ القرارات، ودور المرأة في الدولة اليمنية الموحدة حديثًا. لذلك، كانت فترة الوحدة اليمنية)1995–1989(فترة من التغييرات الكبيرة والصراعات والتسويات. تركز هذه الدراسة على دور المرأة اليمنية قبل وأثناء وبعد هذه الفترة.
يحاول هذا البحث تحقيق ذلك من خلال التركيز على بعدين من تجارب النساء اليمنيات خلال هذه الفترة:)1(تطور حقوقهن القانونية، وما نتج عن ذلك من تهميش لهن من الناحية القانونية؛)2(حالة الضعف أو القوة التي تعيشها النساء في الواقع العملي، في جميع محافظات اليمن وعاصمته صنعاء. ولدراسة هذين البعدين بشكل شامل، يستخدم البحث منهجيات متعددة، تشمل المنهجيات النوعية)التحليل القانوني(والكمية)تحليل الانحدار الإحصائي(.
تستكشف هذه الدراسة البعد الأول من هذه الأبعاد، من خلال تحليل دساتير وقوانين الأسرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، وجمهورية اليمن الجنوبية السابقة، وجمهورية اليمن الموحدة. كما تتناول الدراسة التعديلات التي طرأت على القوانين في جمهورية اليمن الموحدة بعد الحرب الأهلية عام 1994. أرى أنه بعد انتصار جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة في الحرب الأهلية عام 1994،

أصبح النظام القانوني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة نظامًا أبويًا. في
سادت رؤية معينة فيما يتعلق بقانون الأسرة. وقد ساهم ذلك في تدهور الحقوق القانونية للنساء اليمنيات، خاصة تلك النساء اللواتي ينتمين إلى الطبقات الفقيرة والدنيا في المجتمع اليمني.
تستند هذه الدراسة إلى الاستبيان الوطني لبيانات السكان والصحة في اليمن لعام 2013، (2) قياس رفاهية النساء في جميع المحافظات وعاصمة البلاد، و (1) بهدف
فهم تأثير مستويات تدخل الدولة المختلفة في كل محافظة على رفاهية النساء المقيمات فيها. من خلال تحليل الانحدار، تسمح هذه الطريقة بفهم أفضل للعلاقة بين تدخل الدولة ورفاهية المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يوفر الاستبيان الوطني لبيانات السكان والصحة، رؤية حول واقع)التمكين أو عدم تمكين(المرأة اليمنية في جميع أنحاء البلاد. وتُظهر الدراسة أن النساء المقيمات في المناطق التي تتمتع بوجود دولة أكبر، تتمتع بمستويات أعلى من الرفاهية مقارنةً بالنساء المقيمات في المناطق التي يقل فيها تدخل الدولة.
اليوم، لا يزال اليمن أفقر دولة في الشرق الأوسط. كما أن الحرب المستمرة دفعت البلاد إلى حافة المجاعة. من خلال العديد من الدراسات حول قضايا الجنسين والتنمية، نعلم أن النساء والأطفال يشكلون أفقر فئات المجتمع، وأنهم غالبًا ما يكونون الأكثر تضرّرا في النزاعات والأزمات الإنسانية. لكن، المؤلفات المتعلقة باليمن تركز غالبًا على قضايا مكافحة الإرهاب والأمن والنزاعات القبلية، دون التركيز بشكل كافٍ على قضايا الجنسين. لذلك، من الضروري أن نوسع نطاق هذه الدراسات لنشمل قصص وتجارب نساء اليمن. تعتبر هذه الدراسة دعوة لاستكشاف قصص هؤلاء النساء بشكل أعمق.
بنات اليمن، وهو مصطلح ُيستخدم عادةً من قبل اليمنيين، وخاصة النساء اليمنيات، للإشارة إلى النساء اليمنيات.
ِوي
فهرس المحتويات
قائمة الاختصارات والمصطلحات: viii قائمة الرسوم البيانية والجداول: ix الفصل الأول: قصة اليمن المنقسم إلى شمال وجنوب: المحافظون في الشمال والماركسيون في الجنوب 1.1 الجمهورية العربية اليمنية: اليمن الشمالي سابقًا 1.2 3 جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: اليمن الجنوبي سابقًا 1.3 12 الدروس المستفادة من الوضع في الشمال والجنوب 22 الفصل الثاني: الوحدة، الحرب الأهلية، وتطور صورة المرأة اليمنية المثالية 2.1 الشريعة والأسرة 2.2 24 الوحدة والحرب الأهلية الخلاصة: الشريعة وتشكيل صورة المرأة في 2.4 44 تطور الإطار القانوني 2.3 41 اليمن 64 الفصل الثالث: تأثير وجود الدولة على رفاهية المرأة في اليمنالفصل الرابع: الاستنتاجات 96
المراجع: 98
سابًعا
جايوي جي بي سي إن إل إف بي دي آر واي روي يار واي إس بي
إجابة الإجماع، من قبل المفتي قبيلة قبيل، والقاضي، والمجتهدون في الفقه الإسلامي.
الملكيون
سعيد شريعة
الشيوخ

العلماء
والي
خيار البلوغ في الطلاق: الفسخ والخلع
قائمة الاختصارات
الاتحاد العام لنساء اليمن
المجلس الشعبي العام
الجبهة الوطنية للتحرير
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)اليمن الجنوبي(، جمهورية اليمن)اليمن الموحد بعد عام 1990(
جمهورية اليمن العربية)اليمن الشمالي(
الحزب الاشتراكي اليمني
قاموس المصطلحات
عرض الزواج والإجماع القانوني حوله في القانون الإسلامي: الخبير القانوني المسلم الذي له الحق في إصدار الأحكام في الشؤون الدينية. القبائل)جمع(، القبيلة)مفرد(.
أحد أفراد القبيلة
قبول عرض الزواج: القاضي في المجتمع الإسلامي، وهو الشخص الذي يتخذ قراراته بناءً على الشريعة الإسلامية والاستدلال المنطقي في القانون الإسلامي. أولئك الذين كانوا مخلصين لثورة عام 1962، والتي أدت إلى إقامة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وإزاحة الإمام محمد البدر من السلطة. كانوا يحظون بدعم من مصر.
أولئك الذين وقفوا إلى جانب الإمام الذي تم الإطاحة به خلال ثورة عام 1962. كانوا يحظون بدعم من المملكة العربية السعودية.
مجموعة من أفراد المجتمع اليمني يدعون أن لهم صلة نسب بالنبي. في عهد مملكة المعتضد، كان يجب أن يكون الإمام من أفراد عشيرة السعيد.
القانون الإسلامي
تعلم قادة القبائل الشريعة الإسلامية والتقاليد الإسلامية. "حق البلوغ" هو حق القاصر في طلب الطلاق بعد بلوغه سن الرشد. أما الطلاق الذي يتم بأمر قضائي، فغالبًا ما تكون الزوجة هي من تطلبه. ويمكن أيضًا حدوث الطلاق بالاتفاق المتبادل بين الزوج والزوجة.
قائمة الرسوم التوضيحية
الشكل 1: خريطة اليمن الشمالي واليمن الجنوبي ..... 3 الشكل 2: خريطة اليمن الشمالي)جمهورية اليمن العربية(..... 4 الشكل 3: خريطة اليمن الجنوبي)جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(..... 18 قائمة الجداول الجدول 1: توزيع الوجود الحكومي في المناطق المختلفة ..... 85 الجدول 2: توزيع المناطق والوجود الحكومي فيها ..... 86 الجدول 3: ملخص نتائج التحليل الإحصائي 88
الفصل الأول
قصة عن شمال وجنوب اليمن: التقليديون في الشمال والماركسيون في الجنوب. منذ زمن بعيد، قبل بداية العصر الحديث، كانت المنطقة الواقعة في قاعدة شبه الجزيرة العربية، والتي تشكل اليمن الحديث، تُعرف باسم "اليمن السعيد" أو "اليمن الغني". كان هذا الاسم يعكس خصوبة ووديان خضراء في المنطقة، وهو يختلف بشكل كبير عن

الصحاري القاحلة الموجودة شمالها. < بينما يعتقد البعض أن هذا الاسم يعكس تصوّرا أوروبيًا رومانسيًا للأراضي الغريبة والمميزة في شبه الجزيرة العربية، فقد تبنى العديد من العرب، وخاصة اليمنيين، هذا الاسم، حيث يشيرون إلى اليمن باسم "اليمن السعيد". ومع العنف وعدم الاستقرار الذي يشهده اليمن اليوم، يتبنى الكثيرون هذا الوصف بحزن، وغالبًا ما يضيفون عبارة "إن شاء الله، سيعود اليمن سعيدًا". ومع ذلك، حتى خلال الفترات "السعيدة" في تاريخ اليمن،واجهت النساء في اليمن ظروفًا صعبة خلال تلك الفترة. تركز هذه الدراسة على النساء اليمنيات، وتبحث في مسألة تمكين النساء وحرمانهن من حقوقهن قبل وأثناء وبعد فترة توحيد اليمن في الفترة ما بين عامي 1989 و1995. حاولت الدراسة التركيز على جانبين رئيسيين في تجربة النساء اليمنيات خلال تلك الفترة:)1(تطور حقوقهن القانونية، وما نتج عن ذلك من تهميش لهن من الناحية القانونية، و)2(حالة النساء من حيث تمكينهن أو حرمانهن من الحقوق الفعلية في مختلف محافظات اليمن وعاصمته صنعاء.

يتم استكشاف البعد الأول من هذه الأبعاد في الفصل الثاني، بعنوان "الوحدة، الحرب الأهلية، وتطور صورة المرأة اليمنية المثالية". في هذا الفصل، أتناول مسألة تدهور الحقوق القانونية للنساء خلال فترة الوحدة. وأقوم بذلك من خلال تحليل دساتير وقوانين الأسرة في جمهورية اليمن العربية السابقة)شمال اليمن(، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة)جنوب اليمن(.

اليمن، والقوانين المعدلة لجمهورية اليمن الموحدة بعد الحرب الأهلية عام 1994. يتناول الفصل أوّلا أسس القانون الإسلامي والمحاولات التي بذلتها الدول الحديثة لتقنين هذا القانون. أقوم بذلك لتوضيح السياق الذي تطور فيه قانون الأسرة في اليمن. ثم يتتبع الفصل هذا التطور في اليمن قبل وبعد توحيده. يشير الفصل إلى أنه قبل انتصار شمال اليمن في الحرب الأهلية عام 1994، كان هناك جهد ملحوظ للتوصل إلى توافق بين وجهات النظر المختلفة بشأن قانون الأسرة، سواء في الشمال أو الجنوب. لكن بعد انتصار الشمال، سادت وجهة النظر القانونية الخاصة بالشمال. وقد أدى ذلك في النهاية إلى تدهور الحقوق القانونية للنساء اليمنيات، خاصة النساء اللواتي ينتمين إلى الطبقات الفقيرة والدنيا في المجتمع اليمني.

أستكشف في الفصل الثالث، "تأثير وجود الدولة على رفاهية النساء في اليمن" , البعد الثاني المتعلق بتجارب النساء اليمنيات. يستخدم هذا الفصل نتائج الدراسة الوطنية الديموغرافية والصحية لليمن لعام 2013، وذلك لقياس رفاهية النساء في المناطق الريفية والحضرية في جميع محافظات اليمن والعاصمة. كما يساعدنا هذا البحث في فهم تأثير مستويات وجود الدولة المختلفة في هذه المناطق على رفاهية النساء اللواتي يعشن فيها. من خلال التحليل الإحصائي، يمكننا فهم العلاقة بين وجود الدولة ورفاهية النساء بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعة البيانات الضخمة وحجم العينة الكبير الذي توفره الدراسة الوطنية الديموغرافية والصحية يساعداننا في تحليل الأسباب الكامنة وراء حالة عدم تمكين النساء اليمنيات في جميع أنحاء البلاد.

ومع ذلك، قبل أن نستكشف هذه الجوانب، يجب أوّلا فهم الفصول الأولى من قصة اليمن. قبل شهر مايو عام 1990، كان اليمن اليوم يتكون من دولتين منفصلتين، ولكل منهما قصته الخاصة في الثورة ومساره نحو الوحدة)الرسم البياني 1(. وبالتالي، سيتناول هذا القسم التالي بإيجاز إعادة سرد كلا هذين الفصلين في تاريخ اليمن الغني والطويل. الأول هو قصة الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، حيث كان هناك حكومة مركزية ضعيفة وغير مركزية، وربما غير موجودة، مما عزز نفوذ القبائل

الشمالية، التي سعت إلى توفير الاستقرار والنظام الذي لم تتمكن الدولة من توفيره. والثاني هو قصة جمهورية الديمقراطية الشعبية في اليمن في الجنوب، حيث كانت حكومة ماركسية جديدة تسعى إلى إنشاء حكومة مركزية قوية، بعيدة عن تأثير القبائل والتقاليد المحلية. وقد أكدت على الولاء للدولة على الولاء للقبيلة، وسعت إلى تطبيق تغييرات اجتماعية جذرية من الأعلى إلى الأسفل.حدثت تغييرات كثيرة. أبرز هذه التغييرات كانت محاولة تغيير حقوق المرأة والدور المتوقع منها في المجتمع. لكن هذا النهج النسوي الذي يأتي من القمة إلى القاعع كان له عيوبه، وسيتم مناقشة ذلك لاحقًا. كيف رأت كل دولة يمنية دور المرأة في مجتمعها، هو موضوع الفصل التالي. أما الآن، فإن الأقسام التالية تقدم نظرة عامة موجزة عن الخلفية التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل دولة يمنية، وذلك لفهم سياق النقاش في هذه الدراسة بشكل أفضل.

ليلي

7

الشكل 1: خريطة لشمال اليمن)الجمهورية العربية اليمنية(وجنوب اليمن)جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية( )المصدر: أ. لويس، الأمن والقبائل(. 1.1 الجمهورية العربية اليمنية: شمال اليمن سابقًا الخلفية والتقسيم الاجتماعي أعلنت الجمهورية العربية اليمنية استقلالها في ثورة عام 1962. خلال هذه الثورة، قام انقلاب عسكري بدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، أدى إلى الإطاحة بآخر حاكم لمملكة اليمن الإمامية، الإمام محمد البدر. تلا الانقلاب حرب أهلية طويلة، حيث تصارع الأنصار الموالون للإمام، الذين كانوا يحظون بدعم السعودية، مع الجمهوريين الذين كانوا يحظون بدعم مصر. لكن لم يتم الاعتراف الرسمي بالدولة من قبل المجتمع الدولي إلا في عام 1970، بعد أن توصل الطرفان إلى تسوية.

بسم الله، نجران أ.

بدأ المسؤولون الحكوميون في صياغة دستور نهائي. كان سابها يار)الشخصية رقم 2(شخصية من الريف، لكنه كان ذا نفوذ كبير.

دا ن

الحدود الجنوبية لليمن... الطرق تخترق البلاد، ويعيش معظم اليمنيين في ----.-| SLS شمال اليمن. عدد سكان شمال اليمن يفوق عدد سكان جنوب اليمن بنسبة خمسة إلى واحد تقريبًا.

كانت منطقة "حجة" تقع في الجزء الشمالي الشرقي من منطقة "ون فيشن" , وهي المنطقة التي ُتعرف اليوم بجمهورية اليمن. كانت المنطقة تتكون من أراٍض جبلية ووديان خضراء. لقد ساعدت هذه الخصائص الطبيعية في تطوير القطاع الزراعي في المنطقة، لكنها في نفس الوقت جعلت من الصعب إنشاء أي مستوطنات في تلك المنطقة.

أ ر

هي حكومة مركزية. بعد تشكيلها، بدأت المراكز الحضرية في جميع أنحاء 7 ش : البلاد بالنمو؛ ومع ذلك، استمر توزيع سكان البلاد بشكل غير متساٍو. يظهر الشكل 2 خريطة لجمهورية اليمن العلائقية، فوق الخط المتقطع)المصدر: بي. دريش، تاريخ حديث لليمن(. تتكون جمهورية اليمن العلائقية من 50,000 مستوطنة)مدن وقرى(. وبالتالي، تميز شمال اليمن بمستوى من "المركزية لم يسبق لها مثيل في أي مكان آخر في العالم الحديث". بالإضافة إلى ذلك، عاش أكثر من 86٪ من سكان شمال اليمن في قرى تضم أقل من 1,000 نسمة، بينما عاش 11٪ في مستوطنات تضم أكثر من 2,000 نسمة. وقد ساهم هذا، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى، في ضعف

الحكومة المركزية، حيث كانت تواجه صعوبة في ممارسة نفوذها على سكان غير متمركزين.
على الرغم من أنني كنت آمل في تقديم مناقشة أكثر شمولًا ودقة حول كل واحدة من هذه الروايات التاريخية المتعلقة باليمن، إلا أن ذلك سيتطلب كتابة رسالة دكتوراه بأكملها. لكن العديد من المؤرخين قد تولوا بالفعل مهمة دراسة هذه الروايات التاريخية.
ألكسندرا لويس، الأمن والقبائل في منطقة الخليج العربي: الحكم غير المستقر في صوماليلاند واليمن وخليج عدن، دار نشر بالجريف بيفوت)باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، 2015(، صفحة 68.
وينر، الجمهورية العربية اليمنية: التنمية والتغيير في أرض عريقة، صفحة 21.
٤
ربما كانت أهم سمة من سمات نظام الطبقات الاجتماعية في اليمن هي الطبقية الصارمة التي كانت موجودة قبل تأسيس مملكة المطوعين في عام 1918 بفترة طويلة. استمرت هذه الطبقية الاجتماعية حتى بعد ثورة عام 1962، ولا تزال موجودة في اليمن المعاصر. من المهم جدًا فهم هذه الطبقية الاجتماعية، نظرًا للدور الكبير الذي تلعبه في الحياة الاجتماعية والسياسية لليمنيين، سواء في شمال اليمن سابقًا أو في اليمن الموحد حاليًا.
كان المجتمع اليمني، ولا يزال، مقسمًا إلى ثلاث فئات رئيسية: القبائل، والسادة، والطبقة التجارية. يتم تحديد هذه الفئات وفقًا للأصول العائلية؛ فالقبائل تدعي أن أسلافهم يعودون إلى حضارة حمير قبل الإسلام، بينما يدعي السادة أنهم من سلالة النبي محمد. أما الطبقة التجارية، فهم أشخاص لا يمتلكون أصولًا عائلية معينة. تشمل هذه الطبقة الخدم، والأشخاص الذين يُعتقد أن أسلافهم من العبيد، بالإضافة إلى الأشخاص الذين لا ينتمون إلى أي قبيلة، ويتميزون ببشرتهم الداكنة وأدوارهم الاجتماعية، بالإضافة إلى إقامتهم في الأحياء الفقيرة على أطراف المدن الكبيرة. قبل ثورة عام 1962، كان السادة في أعلى مراتب الهرم الاجتماعي، لأن الإمام الحاكم كان يُختار دائمًا من بينهم.على النقيض من ذلك، كانت الطبقة التجارية تحتل أدنى مراتب السلم الاجتماعي، وهو الوضع الذي لا يزال قائمًا حتى اليوم. وبما أن هذا التقسيم الاجتماعي كان يركز على أهمية الأصول العائلية، فقد كان من المستحيل تقريبًا الخروج من الفئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الشخص. كما أن التركيز على الأصول العائلية بدلًا من الوضع الاقتصادي والاجتماعي جعل من المستحيل تغيير مجموعة الأسلاف الخاصة بالشخص، بغض النظر عن نجاحه أو فشله الاقتصادي. وبالتالي، فإن الشخص الفقير سيظل فقيرًا، بغض النظر عن الظروف الاقتصادية.
° المرجع نفسه.
34. المرجع نفسه، صفحة 7
° جون بيترسون، اليمن: البحث عن دولة حديثة)بالتيمور: دار نشر جامعة جونز هوبكنز، 1982(، صفحة 23.
كان الشخص عضوًا في قبيلة معينة، وفي نفس الوقت كان من أفراد الطبقة التجارية الثرية. بالإضافة إلى ذلك، فإن اسم العائلة والسلالة العرقية كانا يحددان المكانة الاجتماعية للشخص. مع انهيار نظام الإمامة في عام 1962، حل "الغابيل" محل السادة في قمة الهرم الاجتماعي. لطالما كانت القبائل جزءًا لا يتجزأ من المجتمع اليمني، لكن بعد الثورة في عام 1962، أصبح "الغابيل" لاعبين رئيسيين في السياسة الوطنية. إن التضاريس الجبلية والطابع اللامركزي للبلاد جعلا من القبائل عنصرًا ضروريًا في حياة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية. ويرجع ذلك إلى قدرة

القبائل على توفير ما فشلت فيه الدولة الإمامية، ثم الجمهورية اليمنية، في توفيره: الأمن، الموارد، سيادة القانون، وحل النزاعات.لكن، كما سنرى لاحقًا، فإن ترسيخ العلاقات بين القبائل والدولة كان تطورًا مهمًا، وكان له تأثيرات كبيرة على دولة "يار"، ثم على جمهورية اليمن لاحقًا.

تحدي الصورة التقليدية لمفهوم "القبلية" من المهم ملاحظة أنني، عندما أستخدم مصطلح "القبيلة")أو "غابيل" , وهو المصطلح العربي المستخدم في المنطقة(، فإنني لا أستخدمه بنفس المعنى الذي يستخدمه الكثيرون.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن المكانة الممنوحة للأفراد الذين ينحدرون من عائلات نبيلة، بالإضافة إلى تفضيل الانتماء إلى القبائل، غالبًا ما أدت إلى أن الأفراد الذين لا ينتمون إلى أي قبيلة، كانوا ينتمون إلى الطبقة الأكثر فقرًا. وقد كان هذا الأمر أكثر وضوحًا بعد أن ازدادت العلاقة بين الدولة والقبائل، مما أدى إلى أن المناصب الحكومية)والتي غالبًا ما تكون أفضل وظيفة ومصدر دخل في البلاد(كانت تذهب إلى أعضاء القبائل، بدلًا من أفراد الطبقة التجارية. ومع ذلك، مع زيادة عدد المهاجرين إلى أماكن مثل المملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، بدأت بعض أفراد الطبقة التجارية في تحقيق النجاح الاقتصادي. ومع ذلك، حتى مع هذا النجاح، فإن تأثيرهم داخل المجتمع اليمني لا يزال محدودًا، ولا يزال نقصهم في الأصل القوي يلعب دورًا كبيرًا في فرص الزواج، والمناصب الحكومية التي يمكنهم الحصول عليها، ودورهم في المجتمع.

10. كما أن هناك عادة شائعة في اليمن وهي سرد سلالة الشخص من جهة الأب، حتى يصل إلى أحد القبائل الكبرى في اليمن. هذه العادة، أو عدم القدرة على المشاركة فيها، تساعد في تحديد الفئة التي ينتمي إليها الشخص. كما أنها تعكس الفخر والاهتمام الذي توليه المجتمع اليمني للأصول العائلية.

!! اليمني، بشكل عام، ينتمي إلى إحدى هذه الفئات الثلاث. تعيش هذه الفئات معًا، وتتحمل القبائل مسؤولية رفاهية أفراد قبيلتها فقط، بل أيضًا رفاهية أفراد الطبقات الدنيا الذين يعيشون في نفس القرية أو المنطقة. ويشمل ذلك رفاهية العبيد وأفراد الطبقات التجارية. كثير من أفراد هذه الفئات يلجؤون إلى شيخ القبيلة لحل أي نزاعات أو طلب المساعدة أو الحصول على الموارد اللازمة. وعند حل النزاعات بين القبائل، يتم أحيانًا استدعاء شخص محترم من طبقة السادة ليكون وسيطًا بين الطرفين.

يستخدمه العلماء، أو استخدموه في الماضي. ربما ُيذكر هذا المصطلح بصورة شعوب بدوية لا تخضع لأي قوانين، وترفض التفاعل مع العالم الحديث حرصًا على الحفاظ على طريقة حياتهم "المتخلفة". لكن في اليمن، وخاصة في شمال اليمن سابقًا، فإن معنى كلمة "قبيلة" مختلف تمامًا. تشير كلمة "قبيلة" إلى مجموعة من العائلات التي تدعي أن أصولها تعود إلى العصور ما قبل الإسلام. وكما تعرف شيلا كارابيكو، فإن القبيلة هي "منظمة اجتماعية-سياسية لامركزية، تعتبر نفسها بديلًا عن سلطة الدولة". من خلال نظام من القوانين والتقاليد، تستطيع القبائل التخفيف من حدة الصراعات، والسيطرة على توزيع الموارد، وتنظيم الإنتاج، وضمان سلامة السوق، وبشكل عام، تلبية احتياجات أفراد القبيلة دون تدخل كبير من الدولة.

لا تزال القبائل اليمنية تعيش في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد، حيث يعيش معظم سكان اليمن. هذه القبائل منظمة ضمن اتحادين قبليين رئيسيين، هما حاشد وبكيل. واليوم، يعتبر أكثر من 70% من اليمنيين أنفسهم من أفراد هذين الاتحادين القبليين. نادوة الدوساري، "الحكم القبلي والاستقرار في اليمن" , مؤسسة كارنيجي

للسلام الدولي، 2012.
في عمله عام 2013 بعنوان "عن العذارى والشهيدات: المرأة وال sex في الصراعات العالمية"، يتبنى ديفيد جابسون صورة "قبيلة العنيفة والقانونية"، وهي صورة شائعة، ولكنها مثيرة للجدل. في محاولته لتقليل القبائل المتنوعة والمعقدة في العالم إلى تعريف واحد بسيط، يقوم جابسون بإنشاء "مؤشر للقبائل". ويقول إنه "يجمع العوامل الحاسمة التي تميز القبائل والصفات القبلية، والتي غالبًا ما تمتد إلى البيئات الحضرية وحتى المهاجرية". وتشمل هذه الخصائص: عدم المساواة بين الجنسين، والفساد)الذي يصفه بأنه "منتشر في البيئات القبلية"(، والاستياء الجماعي.)116(ويتابع جابسون قائلًا إن "مؤشر القبائل" الخاص به "قادر، بمفرده، على تفسير 68٪ من حالات العنف المستوحاة من الدين...ببساطة، كلما زاد القبلية، زاد العنف.")117(ومع ذلك، فإن جابسون هو مجرد مثال جديد في تقليد طويل وعريق.العلماء الآخرون اعتمدوا فهمًا مماثلا لـ "القبائل". وهذا شمل أيضًا بعض العلماء العرب الذين نشأوا في المنطقة. على سبيل المثال، أديب دويشا، وهو عالم مرموق في دراسة الشرق الأوسط، يشير بشكل متكرر إلى اليمن ونظام القبائل في اليمن بأنه "متخلف" في كتابه "القومية العربية: في القرن العشرين". ويصف اليمن في الستينيات بأنه "واحدة من أكثر الدول تراجعًا في العالم العربي")الصفحة 234، وتكرارها في الصفحة 235(. وعند مناقشة حرب مصر المدمرة في اليمن، يشرح دويشا أن فشل مصر كان جزئيًا بسبب قدرة الإمام على الحصول على دعم "قبائل الشمال الحربية" في اليمن، الذين قاتلوا للحفاظ على "المملكة المطلقة القديمة" التي كانت تسعى الثورة إلى إسقاطها)309(.
شيلا كارابيكو، "المجتمع المدني في اليمن: الاقتصاد السياسي للنشاط السياسي في الجزيرة العربية الحديثة" , كامبريدج ميدل إيست ستديز)كامبريدج، المملكة المتحدة؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 1998(، صفحة 63.
أنا دانيال إيجل، "التنوع القبلي وتوزيع موارد التنمية: أدلة من اليمن" , في كتاب "مواضيع في الاقتصاد الشرق أوسطي والأفريقي")جامعة كاليفورنيا، معهد الصراعات والتعاون العالمي، 2011(.
أما الـ 30% المتبقين، فإن معظمهم يعيشون في المناطق الريفية، حيث تقوم الشبكات القبلية بتوزيع الموارد، وتوفير الحماية، والتخفيف من حدة النزاعات في تلك المناطق. علاوة على ذلك، لم تكن قبائل اليمن بدوًا، بل كانت مزارعين منذ فترة ما قبل الإسلام. واستمر هذا الوضع بالنسبة لمعظم قبائل يمن، حيث ظل العديد منهم في المناطق الريفية المحيطة بالعائلات وقبائل أخرى. مع)التحول المحدود(في جمهورية اليمن الموحدة، هاجر العديد من أفراد القبائل، وخاصة الشيوخ الأثرياء من القبائل البارزة، إلى العاصمة صنعاء أو مدن كبيرة أخرى مثل تعز وإب. على الرغم من أن هؤلاء الأفراد لم يعيشوا في مجتمعات متماسكة محاطة بأفراد العائلة، إلا أنهم حافظوا على ولائهم لقبلتهم، وتحديدًا كـ "جابيليين"، بينما حافظوا أيضًا على روابط قوية مع أعضاء قبيلتهم الآخرين، بغض النظر عن المسافة.
يعتبر اليمنيون القبائل جزءًا لا يتجزأ من ثقافتهم وتاريخهم وحكومتهم. وذلك لأن القبائل تتمتع بتاريخ طويل في ملء الفجوات بين احتياجات المجتمع والبنية التحتية الحكومية)سواء كانت نظامًا إماميًا أو دولة(. في الواقع، هذه الشبكات القبلية "تتمتع بسلطة وموارد مادية مماثلة لتلك الموجودة في الدولة"، ومنذ أوائل القرن العشرين، "تم ملء معظم المدارس، ومصادر المياه، وخدمات أخرى من خلال مبادرات شبه عامة وشبه خاصة، تستند إلى آليات قبلية أو دينية". وهذا يتحدى الفكرة القائلة بأن نظام القبائل في اليمن يعيق جهود التنمية وبناء الدولة، ويجعله "دولة بلا قانون"، بدلًا من

إظهار الدور المهم الذي تلعبه القبائل في الحفاظ على النظام والاستقرار في دولة غير مستقرة وساءة. وبالتالي، على عكس الحجة الشائعة بأن ضعف الدولة اليمنية مرتبط بمقاومة القبائل للحكومة.

من المهم ملاحظة أن هذا الرقم، نظرًا لكونه مبنيًا على التصنيف الذاتي للأفراد، فمن المحتمل أن يكون أعلى من العدد الحقيقي لأفراد القبيلة. ويرجع ذلك إلى أن الحصول على مكانة اجتماعية مرموقة ومزايا اجتماعية أخرى يشجع الأفراد على ادعاء انتمائهم للقبيلة.

بول دريش، "القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن"، أكسفورد، إنجلترا: دار نشر كلارندون، 1989، صفحة 3.

1. 63 كارابيكو، المجتمع المدني في اليمن، صفحة .

2. 6 الدوسري، "الحكم القبلي والاستقرار في اليمن" , صفحة .

8

"الهيمنة التي تمتلكها القبائل في اليمن، والقوة المستمرة التي تتمتع بها، تعود إلى الفساد وضعف المؤسسات الحكومية." بمعنى آخر، القبائل هي التي توفر الاستقرار والنظام في الأماكن التي لا تستطيع فيها الدولة الضعيفة وغير المركزية أن تقوم بهذا الدور. وبالتالي، فإن النظام القبلي وقوانينه التقليدية يشكلان "بديلًا جيدًا للدولة الغائبة أو الضعيفة".

الدولة والقبيلة

هذه القبائل، وخاصة في فترة الجمهورية العربية اليمنية، كانت تتمتع بسلطة كبيرة وتؤثر بشكل كبير في الحكومة الوطنية. ففي الواقع، كان علي عبد الله صالح، الرئيس السابق لجمهورية اليمن، ينتمي إلى قبيلة من قبائل "الهاشيد". وتظهر هذه الفهم لأهمية ودور القبائل في "دولة يمنية" في رد الرئيس صالح في مقابلة عام 1986، حيث طرح المحاور السؤال: "إلى أي مدى نجحت اليمن في الانتقال من مرحلة القبائل إلى مرحلة الدولة؟" بينما رأى المحاور، مثل غيره الذين راقبوا جهود الجمهورية العربية اليمنية نحو "الدولة"، أن هذا سؤال معقول وخطوة طبيعية في تكوين الدولة، بينما اعتبر الرئيس صالح والعديد من اليمنيين، أن هذا سؤال غريب، يتجاهل تقاليد اليمن. وبالتالي، رد الرئيس صالح: "الدولة جزء من القبائل، ويمن هي مجموعة من القبائل."، على عكس المحاور.رفض صالح فكرة أن الدولة والقبائل يمكن أن تكونا متنافيتين فيما بينهما. كان يدرك أهمية ولاء القبائل للدولة، وتعلم من فشل سلفه في محاولات فصل الدولة عن القبائل وإلغاء النظام القبلي.

لكن، هذه العلاقة التبعية بين الدولة والقبائل تعود إلى فترة سابقة بكثير لظهور مفهوم "الدولة" في اليمن. دانيال كورستانج، "القبائل وسيادة القانون في اليمن" , في المؤتمر السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط)واشنطن العاصمة، 2008(، صفحة 13.

* الدوسري، "الحكم القبلي والاستقرار في اليمن" , الصفحة 4.

أ. كورستانج، "القبائل وسيادة القانون في اليمن" , صفحة 13.

المجلة رقم 347، الصفحات 7-1، كما نقلها بول دريش في كتابه "القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن".

المرجع نفسه.

إن مثل هذا البيان يعكس أيضًا سياسة الدولة في تجاهل الفئات الأخرى في 26 المجتمع، وخاصة فئة العمال المستأجرين.

ولكن بسبب الولاء لقبائهم، بالإضافة إلى ضعف سلطة الإمامين، اعتمد الإمامون على

دعم القبائل العسكري. وبالتالي، اعتمد نظام الإمام على "استدعاء القوات القبلية في أوقات الحاجة". بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن حكم الإمام لم يعتمد بالضرورة على الميراث، فإن مرشحي الإمامة اعتمدوا على شبكة دعم قبلي لضمان حكمهم، مما عزز دور القبائل السياسية بدلًا من إخضاعه. بسبب دورهم السياسي والعسكري في نظام الإمام، أصبح قادة القبائل "شركاء أكثر من أن يكونوا تابعين للإمامين، حيث يتبادلون الأسلحة والولاء مقابل استقلالهم في أراضيهم." يناقش المؤرخ ريتشارد بوروس في العديد من أعماله حول اليمن هذه الاستراتيجية لتبادل الدعم مقابل الاستقلالية، واستخدامها المستمر بعد سقوط الإمامة.

في السنوات الأولى من مملكة اليمن، أدرك الإمام أحمد القوة والأهمية التي تلعبها القبائل في البلاد، وسعى إلى وضعها تحت سيطرته وتحت شريعة الإسلام التي كان يحكم بها. وشملت محاولاته إنشاء محاكم شرعية لتحل محل القوانين العرفية وقرارات مجالس القبائل، كما كان يأخذ أبناء زعماء القبائل كرهائن لضمان ولاء قبائلهم له. استمر استخدام هذه الطريقة حتى ثورة عام 1962؛ لكن هذه الطريقة القاسية لم تنجح في تغيير ولاء زعماء القبائل للإمام. وبعد أن أدرك الإمام أحمد عدم جدوى محاولة القضاء على النظام القبلي في اليمن، بدأ في التعاون مع هذا النظام وتطبيق سياسات قبلية عملية في منتصف الخمسينيات.المحاكم الشرعية التي أنشأها تطورت لتصبح جزءًا من القوانين العرفية القبلية، حيث كانت تمنح "ختم الإمام" الرسمي على القرارات التي يتخذها زعماء القبائل.

خلال الحرب الأهلية التي استمرت من عام 1962 إلى عام 1970 بعد الثورة، قدمت القبائل دعمها مرة أخرى لأولئك الذين وعدوهم بالحكم الذاتي. هذه المحاولات لتحقيق الحكم الذاتي أدت إلى ما ذكره روبرت دي. بوروز في مقاله "إرث الجمهورية العربية اليمنية ووحدة اليمن" , المجلة الفصلية للدراسات العربية، العدد 14، السنة 1992، صفحة 43.

21. بيترسون، اليمن: البحث عن دولة حديثة °2

بوروز، "إرث الجمهورية العربية اليمنية وعملية توحيد اليمن". صفحة 43.

*° ليلى الزويني، "العدالة الحكومية وغير الحكومية في اليمن" , في كتاب "العلاقة بين النظام القضائي الحكومي وغير الحكومي في أفغانستان")كابول، أفغانستان: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2006(.

10

من الصعب على الدولة الجديدة أن تستقر وتصبح دولة ذات سيادة، قادرة على الحفاظ على الأمن العام وتقديم مستوى أساسي من الخدمات. نظرًا لأن سلفها الديني لم يكن يمتلك المكونات التقليدية لدولة)مكاتب حكومية، بيروقراطية قادرة على توزيع الموارد، تنظيم سلوك المواطنين، استخراج الموارد، إلخ(، فإن دولة يار وجدت نفسها تواجه التحديات في المراحل الأولى من تشكيل الدولة، مع مواجهة حرب أهلية مع رعاة أجانب وتآكل داخل الدولة. ستؤدي هذه الصعوبات المبكرة للدولة الجديدة إلى تحول في ميزان القوة لصالح المناطق القبلية. بينما كان الملكيون والجمهوريون يتنافسون على السيطرة، أدركت القبائل أهمية دعمها، وبالتالي، لعبت دور الوسيط بين الطرفين، ووعدت بدعم لأولئك الذين وعدوها بأكبر قدر من الاستقلالية. ونتيجة لذلك، عندما انتصر الجمهوريون في نهاية المطاف في الحرب الأهلية،لقد قيد التعهد بالحفاظ على الحكم الذاتي للقبائل بشكل كبير نفوذ الدولة الجديدة، حيث اقتصر نفوذ الدولة على المدن الواقعة على طول الطرق التي تربط صنعاء وتعز والحديدة. كما شملت عملية المصالحة بين الجمهوريين والملكيين منح الشيوخ القبليين مناصب

ونفوذًا كبيرًا في الدولة، مقابل ولائهم للجمهورية. سعى قادة الجمهوريين إلى إشراك القبائل في الحكم، على أمل توسيع نفوذ الدولة إلى المناطق القبلية في الشمال والشرق، حيث يعيش معظم اليمنيين. لكن، رغم أن نفوذ الدولة قد اتسع، إلا أن ذلك كان شكليًا فقط، وظلت السلطة الحقيقية في أيدي القبائل. بدلًا من ذلك، فإن ما حققته هذه الخطوة هو تعزيز العلاقة بين القبائل والدولة، كما ساعدت القبائل على ضمان عدم تجاوز سلطة الدولة لسلطتهم هم. لم تسمح هذه الخطوة للقبائل فقط بمنع أي محاولات لتقويض الهياكل التقليدية، بل أيضًا بمنع أي محاولات لإقرار قوانين تتعارض مع القوانين التقليدية. هذا النفوذ والسيطرة على الحكومة والتشريعات ساعد القبائل على السيطرة على مسار تطور البلاد. كان لزعماء القبائل مقاعد في المجلس الاستشاري كجزء من الدولة الجديدة. بوروز، "إرث الجمهورية العربية اليمنية ووحدة اليمن" , صفحة 43.

١١

تم وضع الدستور في عام 1970، ولذلك فقد لعب دورًا كبيرًا في تشكيل الصياغة القانونية والعقوبات في البلاد، بحيث تعكس هذه القوانين بشكل أفضل القوانين العرفية المتبعة في البلاد. سأتناول هذه القوانين والعقوبات بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني.

هذا النمط من التفاوض القبلي لتحقيق الاستقلالية والتأثير في الحكومة المركزية سيستمر في الجمهورية الموحدة في اليمن. عندما اندلع حرب أهلية في عام 1994 بين الجمهورية الديمقراطية الشعبية لليمن)PDRY(وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)YAR(، اعتمد الرئيس سالح على ولاء القبائل، وخاصة قبائل عشيرة هاشد التي ينتمي إليها، لضمان انتصار الشمال. وفي المقابل، استمرت القبائل في ممارسة تأثير كبير في تشكيل الدولة الجديدة. وكان لهذا آثارًا كبيرة على العادات الاجتماعية وحقوق المرأة، حيث طبقت الدولة)التي كانت تحكمها القبائل(عاداتها ووجهات نظرها الاجتماعية في جميع أنحاء اليمن. غالبًا ما كانت هذه العادات متجذرة في فهم تقليدي لدور الجنس، حيث كان الرجال هم رأس البيت، بينما كانت النساء مسؤولات عن إدارة المنزل. وتظهر تأثير القبائل وآثاره على حقوق المرأة في الدستور المعدل والقوانين العائلية التي تم إقرارها بعد حرب أهلية عام 1994.سأناقش هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني.

1.2 جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية: اليمن الجنوبي سابقًا تحت الاحتلال البريطاني في جنوب الجزيرة العربية في عام 1835، غزت بريطانيا واحتلت مدينة عدن الواقعة في جنوب اليمن. فعلت بريطانيا ذلك في سعيها لحماية أمن وازدهار الهند البريطانية، من خلال منع محمد علي باشا في مصر من السيطرة على شبه الجزيرة العربية والبحر الأحمر والخليج الفارسي. لكن، كان هناك اختلاف في الآراء البريطانية حول ما إذا كان من الضروري الاستيلاء على عدن بشكل كامل لتلبية احتياجات بريطانيا. روبرت دبليو. ستوكي، "اليمن الجنوبي: جمهورية ماركسية في الجزيرة العربية" , في كتاب "دول الشرق الأوسط المعاصر"، لندن: دار نشر ويستفيو برس، 1982، صفحة 32.

١٢

على سبيل المثال، كان يُعتقد أن التفاوض السلمي مع صاحب المدينة في ذلك الوقت، السلطان عبد الله، بخصوص إنشاء محطة لتخزين الفحم في خليج عدن، سيلبي الاحتياجات الأساسية لبريطانيا ويمنع حدوث أي صراع مع مصر. أما الحكومة الويغية الحاكمة، فقد كانت تميل إلى التوسع، ولذلك دعمت بشدة سيادة بريطانيا على شبه

جزيرة عدن.
في النهاية، افترض البريطانيون السيادة على عدن، وفي عام 1937، أعادت بريطانيا تنظيم عدن كمستعمرة ملكية. وهذا التنظيم يعني أن الملوك البريطانيين قاموا فقط بتطبيق القوانين الأساسية للمستعمرة، بينما تم تطبيق القوانين العادية محليًا من خلال "اللوائح التي أصدرها حاكم مستعمرة عدن". ومع ذلك، لم يشير هذا "الإدارة المحلية" إلى حكم ممثلين يمنيين محليين، بل إلى حكم من قبل مسؤولين بريطانيين يعينهم الملك. كان حاكم عدن، المسؤول عن إصدار "اللوائح المحلية"، وأعضاء مجلس الإدارة ومجلس التشريع، جميعهم يعينون إما من قبل الملك نفسه أو من قبل الحاكم. بالإضافة إلى ذلك، تجاهل المسؤولون البريطانيون طلب اليمنيين لتمثيل أكبر، وتعيين أعضاء لمجلس التشريع. أدى هذا النقص في التمثيل إلى جعل عدن، حتى في الخمسينيات، واحدة من القليل من المستعمرات الملكية البريطانية التي كانت "نقية""التعيين." ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن احتلال بريطانيا لجنوب اليمن شمل مستعمرة عدن والمناطق البريطانية "الخاضعة لحمايتها" في المناطق الداخلية غربها.
وقد ركز المسؤولون البريطانيون جهودهم الإدارية والتنموية بشكل أساسي على مستعمرة عدن. وذلك لأن ميناء عدن كان ميناءً هامًا على الطريق إلى الهند، وبالتالي، "كان المدينة متصلة بشكل وثيق بأساس الإمبراطورية البريطانية"، وبالتالي "تطورت بشكل أسرع من المناطق المحيطة بها." بحلول عام 1937، أصبحت عدن واحدة من أكثر الموانئ ازدحامًا في العالم. وفي الوقت نفسه، ركزت الجهود البريطانية في المناطق المحيطة على Herbert Liebesny .34 .Ibid., 32-35, "الإدارة والتنمية القانونية في الأarabia: مستعمرة عدن والمناطق الخاضعة لحمايتها"، Middle East Journal 9, no. 4 (1955): 385.
% ثيد، 386.
١٣
"بدلًا من تفكيكه واستبداله من قبل المؤسسات الغربية."* هذا أدى إلى فصل بين مدينة عدن، التي كانت مدينة متطورة ومتنوعة، والمناطق الغربية التي خضعت لحكم بريطاني أبعد. واستمر هذا الفصل حتى بعد فترة الاستعمار البريطاني في اليمن، وحتى فترة الشيوعية اليمنية. كما سنرى لاحقًا، حتى في فترة جمهورية ديمقراطية خلق يمنية)PDRY(، ظلت المناطق الغربية في جنوب اليمن خارج سيطرة الدولة، على الرغم من جهود القادة الاشتراكيين اليمنيين.
الثورة والسعي نحو دولة ماركسية حقيقية تردد بريطانيا في تطبيق المزيد من الحكم الذاتي في عدن ومستعمرتها، مما أثار استياء السكان المحليين. سرعان ما بدأ اليمنيون في المطالبة بإطاحة السلطة الاستعمارية واستعادة الأراضي اليمنية للشعب اليمني. بعد خمس سنوات من القتال المسلح والعمل القتالي، انتهت فترة الحكم الاستعماري البريطاني في جنوب اليمن عام 1967. في ذلك العام، تمكن الجبهة الوطنية للتحرير في اليمن)NLF(، وهي الحزب البارز الذي يقود النضال، من الوصول إلى السلطة، وأعلنت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وبسبب ولائه العميق لتعاليم ماركس-لينين، سعى الحزب إلى إنشاء "دولة اشتراكية حقيقية" في المنطقة. وقد تميزت دولة اليمن الاشتراكية، بفضل التزامها العميق بـ ماركس-لينين، عن الدول العربية الأخرى التي تبنت تفسيرات مختلفة لهذا الأيديولوجيا.أصبحت الدول العربية ُتعرف باسم "الاشتراكية العربية". وقد نشأت هذه الفكرة في سياق سياسات الحرب الباردة، وكانت استجابة لمتطلبات الاقتصاد الأخلاقي في مرحلة ما بعد الاستعمار. يمكن فهم الاشتراكية العربية على أنها مزيج من أفكار لا يبدو أنه من الممكن التوفيق

بينها، وهي أفكار الاشتراكية الماركسية، والقومية العربية، والمبادئ الإسلامية. المرجع نفسه، صفحة 385. المرجع نفسه، صفحة 388. ستوكي، اليمن الجنوبي: جمهورية ماركسية في الجزيرة العربية.

١٤

"الأسس". وبالتالي، فإن الدول العربية التي تبنت الاشتراكية العربية – وعلى رأسها مصر خلال فترة حكم جمال عبد الناصر – اعتمدت نوعًا محددًا جدًا من الاشتراكية. في مقالها "القانون، الدولة، والسياسات الاشتراكية فيما يتعلق بالمرأة: حالة جمهورية ديمقراطية خلقية)1967-1990 ،(PDRY"، تشير ماكسا ميلينو إلى أن دولًا مثل جمهورية ديمقراطية خلقية)PDRY(لم تعتمد المنهج الماركسي أو سياساته الاقتصادية. بدلًا من ذلك، تبنت هذه الدول عناصر محددة من الاشتراكية، والتي اعتبرها قادتها ضرورية لتطوير اقتصادات بلادهم بنجاح. يصف ويليام كلينيلاند ومارتن بانتون هذا الظاهرة، مستخدمين مصر خلال فترة حكم جمال عبد الناصر – وهي دولة غالبًا ما تُعتبر رائدة الاشتراكية العربية في المنطقة. ويشرحان أن "حكومة مصر تبنت الاشتراكية لأسباب عملية، وليس بدا من التزام أيديولوجي قائم". وبالتالي، فإن السياسة الاقتصادية الاشتراكية التي تبنتها حكومة مصر، والتي..."فيما يتعلق بتأميم العديد من الشركات المصرية، "كان هذا بمثابة شكل من أشكال الرأسمالية القومية، وليس الاشتراكية الماركسية؛ فقد استند إلى الحاجة إلى جمع الأموال، وليس إلى ديناميكية الصراع الطبقي". بالإضافة إلى ذلك، بينما استند الاشتراكية العربية في مصر إلى مبادئ المساواة بين الجنسين، حيث أعلنت الدستور لعام 1962 أن النساء متساويات مع الرجال، وزادت نسبة النساء العاملات في سوق العمل بنسبة 31٪ بين عامي 1961 و 1968، حافظ النظام المصري على موقف حذر للغاية فيما يتعلق بقانون الأسرة. وبالتالي، تجنب تقديم تشريعات تهدف إلى تعديل مسائل مثل حق الرجال في الانفصال الفردي والزواج المتعدد." علاوة على ذلك، على عكس الثورة القومية التركية التي قادها أتاتورك، لم يسعى نظام ناصر إلى تقليل دور الدين في المجتمع. بدلًا من ذلك، أدرك ناصر الأهمية التي تمثلها المؤسسات الإسلامية في مصر، وسعى إلى وضعها تحت سيطرته. رامي جينات، "الثورة المصرية غير المكتملة: لطفي الخولي والاشتراكية عند ناصر في ستينيات القرن العشرين" , سلسلة مركز كامينجز)لندن؛ بورتلاند، أوريغون: فرانك كاس، 1997(، صفحة 9.

ويليام ل. كليفلاند ومارتن ب. بونتون، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، الطبعة الخامسة.)بولدر، كولورادو: دار نشر ويستفيو برس، إحدى شركات مجموعة بيرسيوس للنشر، 2013(.

* المرجع نفسه، صفحة 294.

لورا بير، "الأنوثة الثورية: النسوية، الحداثة، والدولة في مصر في عهد ناصر" , دراسات ستانفورد حول المجتمعات والثقافات الشرق أوسطية والإسلامية)ستانفورد، كاليفورنيا: دار نشر جامعة ستانفورد، 2011(.

15

"السيطرة على الدولة، ثم استخدام هذه المؤسسات في خدمة الثورة". وهذا يشمل استخدام المؤسسات الإسلامية لتبرير سياسات النظام، وحتى إقناع القادة الدينيين بإصدار أوامر ونشر مقالات حول "التوافق بين الإسلام والاشتراكية العربية". يرى مولينيك أن استخدامًا واعيًا للدين لتبرير الاشتراكية، بالإضافة إلى استدعاء ناصر للوطنية لتجنب ما أطلقه من "صراعات طبقية"، هما خاصيتان في الاشتراكية العربية التي رفضها الاشتراكية في جمهورية ديمقراطية خلق)PDRY(بشكل عنيد. بدلًا من

الاستناد إلى العقيدة الإسلامية والتعاليم، اعتمدت حركة فتح تحرير فلسطين)NLF(لاحقًا، الحزب الاشتراكي اليمني)YSP(، على كتابات ماركس، وأنجلس، ولينين. كما أن الاشتراكية اليمنية لم تتجاهل قانون الأسرة كما فعلت مصر، بل قدمت قانون الأسرة الذي تبناه PDRY في عام 1967، والذي حظر بشكل أساسي تعدد الزوجات والطلاق الأحادي، بالإضافة إلى منح النساء حقوقًا أكبر في قضايا الطلاق ورعاية الأطفال.بالإضافة إلى ذلك، أعلن الحزب صراحةً أنه "طليعة الطبقة العاملة اليمنية" , وسعى إلى تنفيذ ثورة اجتماعية بهدف تدمير الهياكل والعلاقات الطبقية القديمة. وبذلك، فقد حدد الحزب بوضوح الفرق بين ثورته الاجتماعية والاشتراكية العربية. خلال المؤتمر الرابع للجبهة الوطنية للتحرير في عام 1968، أعلن الحزب عن سياساته وإرشاداته الخاصة بتحقيق هدفه الرئيسي، وهو تفكيك الأجهزة الحكومية القديمة، حتى يتسنى تطوير "قوة الشعب". شملت هذه السياسات إجراء إصلاحات زراعية جذرية، واتباع سياسة خارجية معادية للإمبريالية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات ضد رأس المال الأجنبي. لكن الفصيل اليساري في الحزب اعتبر أن هذه الإرشادات لم تكن كافية، ولم تتحول إلى سياسات فعلية.

4. كليفلاند وبانتون، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، صفحة 298.

299. صفحة 46، 1962، لإثبات ذلك، يستشهد كليفلاند وبونتون بكتاب نُشر عام والذي ينص على أن "الاشتراكية العربية تخضع لقواعد الشريعة القائمة على العدالة وأوامر الله". 7. ماكسين مولينيوك، "القانون والدولة والسياسات الاشتراكية تجاه المرأة: حالة باكستان، 1967–1990" , في كتاب "المرأة والإسلام والدولة" , تحرير دينيز كانديوتي)فيلادلفيا: دار نشر جامعة تمبل، 1991(، صفحة 242.

° المرجع نفسه، صفحة 243.

16

حلول جذرية ستؤدي إلى "فترة تحرير ديمقراطية شعبية" في ثورة البلاد. وتتطلب هذه الفترة: اتخاذ القرارات بشكل جماعي على جميع المستويات؛ مصادرة الأراضي غير المستخدمة أو التي تملكها المؤسسات الدينية، أو "الزراعات الكبيرة"، أو "الساسات"; إجراء تطهير شامل للموظفين الحكوميين، والقوات المسلحة، والقوات الأمنية؛ وطنية العقارات السكنية في المدن؛ وتوسيع السيطرة الحكومية على جميع قطاعات الاقتصاد. ومع ذلك، قاومت قيادة الحزب، بما في ذلك الرئيس قحطان وناشيه، هذه القرارات. ومع ذلك، في 22 يونيو 1968، قادت الفصيل اليساري في الحزب "حركة تصحيح 22 يونيو". وقد أعاد هذا الحزب تسمية الحزب بـ "حزب اليمن الاشتراكي")YSP(، مما أدى إلى إقالة أو سجن أو إعدام القيادات السياسية، مما أجبر العديد من الأفراد على الفرار، غالبًا إلى شمال اليمن.أدخل نظام الحكم الجديد عصرًا جديدًا من الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية، وقام خلال السنوات التالية بالقضاء على كل آثار النظام الاستعماري السابق.

الإصلاح الاجتماعي في الولايات الجنوبية

أحد الإصلاحات الاجتماعية التي سعت حركة YSP إلى تطبيقها كان تفكيك الهيكل الاجتماعي للمجتمع اليمني، مثل طبقة السايدات، القبائل، والفئة التجارية المذكورة أعلاه. ومع ذلك، سعى مسؤولو حركة YSP بشكل خاص إلى تفكيك النظام القبلي، والحد من التأثير السياسي والاجتماعي للشيخات القبلية. وقد فعل القادة في عدة طرق. أولًا، قاموا بإعادة تجميع الولايات السابقة التي كانت تحت الحماية، في ست ولايات مُرقمة)الرسم البياني 3(. ثانيًا، سعت الحزب إلى إعادة تنظيم المجتمع وفقًا لوظائف اقتصادية، بدلًا من الاعتماد على الخطوط القبلية والوراثية كما كان الحال في

المجتمع القديم. وأخيرًا، كان القيادة الجديدة تتكون من "رجال من خلفية الطبقة الوسطى المنخفضة"، مما أدى بشكل فعال إلى إبعاد "الحراس القبلية القدامى" الذين كانوا في السابق يقودون البلاد. وقد سعت الحركة التصحيحية بشكل خاص إلى تفكيك القبلية في الجنوب، كما حاول الإمام يحيى سابقًا في الشمال، ولكن ربما بنجاح أكبر.

ني ستوكي، جنوب اليمن، جمهورية ماركسية في شبه الجزيرة العربية. 64.5 نقطة.

المرجع نفسه.

١٧

بعد حركة التصحيح مباشرة، طرد النشطاء المحليون شيوخ القبائل، ووصفوهم بأنهم "أشخاص ينتمون إلى نظام الإقطاع وعملاء للقوى الأجنبية". ونتيجة لهذه الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية، فر ربع سكان جنوب اليمن، الذين كان عددهم قليلًا أصلًا)1.6 مليون نسمة في عام 1967(، من البلاد. وسرعان ما أصبح الشمال ملاذًا لغالبية اللاجئين الجنوبيين القادمين من المناطق القبلية في الجنوب.

جيبوتي

الشكل 3: خريطة جنوب اليمن)المصدر: آر. ستوكي، جنوب اليمن: منظور ماركسي(.

من بين أكثر التغييرات الاجتماعية جذرية التي هزت البنية التقليدية للمجتمع القديم، كان تغيير دور المرأة في جنوب اليمن. بينما اتخذت الحكومة المركزية في الشمال موقفًا سلبيًا تجاه حقوق المرأة، فإن الحكومة الماركسية في الجنوب اتخذت موقفًا نشطًا للغاية. سعت هذه الحكومة إلى إشراك المرأة في قوة العمل والحياة العامة، بل وحتى في الحكومة، على أمل إيجاد مجتمع أكثر إنتاجية من الناحية الاقتصادية.

بول دريش، تاريخ اليمن الحديث)كامبريدج؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 2000(، صفحة 121.

س. مولينيوكس، "القانون والدولة والسياسات الاشتراكية فيما يتعلق بالنساء". صفحة 244.

18

مجتمع متقدم. في عام 1974، تضمنت هذه المبادرة تمرير أحد أكثر القوانين العائلية والشخصية تطورًا في المنطقة. هذه القوانين، والتي سأناقشها وأحللها في الفصل التالي، منحت النساء حقوقًا وسلطة أكبر في الزواج، والطلاق، والأسرة، مع اعتبارهم شركاء متساوين مع زوجهم ورئيسين للأسرة. بالإضافة إلى ذلك، بهدف التأكد من أن النساء على دراية بحقوقهن الجديدة، قامت الدولة بطباعة وتوزيع كتيبات على النساء في جميع أنحاء جمهورية الديمقراطية الشعبية، مما يدل مرة أخرى على نهجها الأكثر نشاطا في الإصلاحات الاجتماعية مقارنة باللامبالاة في الشمال. + بهدف تعزيز جهوده لتطبيق تغيير جذري في المواقف الاجتماعية والانفصال عن التوقعات التقليدية للمجتمع، عين المسؤولون الحكوميون نساء كقاضيات في المحاكم العائلية، وقدموا تدريبًا عسكريًا للموظفات الحكوميات. وقد سعت الدولة بنشاط إلى تعزيز التعليم النسائي، مع اعتبارهاكما كان إدخال النساء في قوة العمل الوسيلة المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي حددتها الدولة. وهكذا، في سبعينيات القرن العشرين، بدأت الدولة حملة لتعميم محو الأمية. خلال هذه الحملة، تركت المعلمات والموظفات الحكوميات وظائفهن الدائمة مؤقتًا لتعليم النساء اللواتي لا يعرفن القراءة والكتابة كيفية القراءة والكتابة.

ترحيب مختلط بالإصلاحات الاجتماعية

رحب اليمنيون الذين يعيشون في مدينة عدن الساحلية بالتغييرات الاجتماعية التي

نفذتها الدولة. وقد استفادت العديد من النساء في عدن من زيادة استقلاليتهن ومكانتهن القانونية. خلال الفترة الاستعمارية، قامت العديد من العائلات البارزة في عدن بتعليم بناتهن في المدارس البريطانية، ولذلك فقد دعمن سياسات الدولة التعليمية.

دريش، تاريخ اليمن الحديث، صفحة 123.

ليندا بوكسبرجر، "من دولتين إلى دولة واحدة: حياة النساء في يمن ما بعد التحول السياسي" , في كتاب "النساء في المجتمعات الإسلامية: التنوع ضمن الوحدة" , تحرير هربرت ل. بودمان ونائيرة توهيدي)بولدر، كولورادو: دار نشر لين رينر، 1998(، صفحة 130.

°° من أوائل الخطوات التي اتخذت ضد حقوق نساء جنوب اليمن بعد توحيد اليمن، كان إقالة القاضيات اللواتي كن يعملن في المحاكم الأسرية. وبذلك، أصبحت السلطة القانونية فيما يتعلق بالزواج والطلاق وحضانة الأطفال بيد القضاة الرجال، مما أدى إلى إسكات صوت النساء في النظام القانوني.

مشاركة النساء في قوة العمل. تم تشجيع الفتيات على الدراسة، ولم تعتبر العائلات أن مشاركة النساء في الأنشطة العامة دون إشراف الأسرة أمرًا محرمًا اجتماعيًا.

لم يكن الأمر كذلك في المناطق الغربية من جنوب اليمن. فقد كان الكثير من اليمنيين الذين يعيشون في هذه المناطق، والتي تقع خارج نطاق نفوذ مدينة عدن، يكرهون التغييرات الاجتماعية وتدخل الدولة في الشؤون الخاصة للناس. كانت هذه المناطق معتادة على غياب تدخل الدولة، حتى في عهد الاستعمار البريطاني، وكان سكانها يرغبون في الحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم. فعلى سبيل المثال، كان الكثير من سكان هذه المناطق يشاركون اليمنيين في الشمال نفس وجهة النظر: فالقبائل جزء لا يتجزأ من المجتمع اليمني، وهي جزء من التراث اليمني العريق. لذلك، كانوا يكرهون محاولات الدولة اليمنية الشيوعية لتدمير الهيكل القبلي، وكذلك رغبة الدولة في تغيير الأدوار الجندرية التقليدية.

حاولت العديد من العائلات التي تعيش في المناطق النائية تجاهل القوانين الحكومية المتعلقة بتغيير الأدوار الجنسية. فعلى سبيل المثال، وبسبب غياب الرقابة الأسرية في المدارس الحكومية، رفضت العائلات تطبيق نظام التعليم المختلط الذي فرضته الدولة، وأخرجن بناتهن من المدارس في سن مبكرة. كما حاولت العديد من العائلات الالتزام بالنظام الأسري التقليدي، ومقاومة أي محاولات لإحداث تغييرات اجتماعية. وبالتالي، في هذه المناطق، كانت قيم الشرف الأسري واحترام المرأة أقوى من أوامر الحكومة الراديكالية. إخفاق الدولة في فرض قوانينها في المناطق النائية يدل على عجز الدولة الماركسية عن توسيع نفوذها خارج مدينة عدن.ليس المقصود بذلك أن سياسات الدولة لم يكن لها أي تأثير على النساء في هذه المناطق. حتى في الأرياف والمناطق النائية، استفادت النساء من التغييرات التي طرأت على قوانين الأسرة، وارتفع معدل الطلاق بشكل كبير، خاصة عندما طلبت النساء الطلاق من أزواجهن الذين تخلوا عنهن.

°° بوكسبرجر، "من دولتين إلى دولة واحدة: حياة النساء في يمن ما بعد التحول السياسي" , صفحة 122، الحاشية رقم 57. المرجع نفسه، صفحة 127. ° ماغروت بدران، "توحيد النساء: الماضي والحاضر النسوي في يمن" , مجلة Gender & History، العدد 10، السنة 1998، صفحة 503.

"أدت هذه الزيادة إلى تفاقم الوضع، خاصة بعد إقرار قوانين جديدة تمنح النساء الأمهات حق الملكية في منزل الأسرة في حالات الطلاق." في المناطق التي تتمتع فيها الدولة بنفوذ قوي، كان لإصلاحات PDRY الاجتماعية والاقتصادية آثار كبيرة على النساء اليمنيات. وقد أدت هذه السياسات إلى توسيع القوة العاملة للمرأة، وزيادة عدد النساء في المناصب السياسية والحكومية، وتوسيع فرص التعليم المتاحة للنساء. وقد تبنت هذه السياسات موقفًا قويًا تجاه المساواة بين الجنسين، وفي عام 1968، تم تأسيس "الاتحاد العام للمرأة اليمنية")GUY W(. ومع ذلك، من المهم أن ندرك أن هذه الإنجازات كانت مهمة للمرأة اليمنية، إلا أن الدولة اعتبرت التحول الاجتماعي وتفكك المجتمع القبلي التقليدي ضروريًا لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تم تحديدها خلال الثورة.وبالتالي، فإن هذه الأهداف، وليس الالتزام الأيديولوجي برفاهية المرأة، هي ما دفع الدولة إلى وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة.

ربما كان هذا الدافع الوحيد من جانب الدولة لتعزيز حقوق المرأة، بالإضافة إلى الطريقة المركزية لتطبيقها، هو الذي ضمن عدم بقاء هذه الحقوق بعد توحيد الدولة بين الجنوب واليمن الشمالي في عام 1990. بعد توحيد الدولة، تغيرت "الأهداف" للدولة الموحدة، ولم تبذل الدولة السابقة، التي كانت دولة اشتراكية، أي جهد لضمان الحفاظ على المكاسب التي حققتها في حقوق المرأة. حتى منظمة GUYW، بفضل علاقاتها الحكومية وموقعها في الحكومة، لم تفعل ما يكفي للدفاع عن حقوق المرأة، مما يظهر دور المنظمة كأداة سياسية للدولة بدلًا من حليف صريح للمرأة المحلية. كما أن هشاشة المكاسب الأخيرة في حقوق المرأة كانت بسبب فشل جمهورية ديمقراطية شعبية)PDRY(في الحصول على دعم من اليمنيين الذين يعيشون في المناطق الداخلية للبلاد. بدلًا من ذلك، اعتمدت الدولة على حملة قوية وموجهة لخلق دولة تقدمية.وكذلك المجتمع "الحديث". سعى هذا المجتمع إلى تغيير التقاليد والعادات بشكل جذري، من القمة إلى القاعدة. انظر: مولينيوكس، "القانون والدولة والسياسات الاشتراكية فيما يتعلق بالنساء".

ماكسين مولينيوك، "حقوق المرأة والصراعات السياسية في اليمن، 1994–1990" ,
في كتاب "النساء والقومية والنزعات القومية: سياسات المجتمعات المنقسمة" ,
تحرير ريك ويلفورد وروبرت ل. ميلر)لندن؛ نيويورك: روتليدج، 1998(، صفحة 144.
21

دون محاولة استشارة أو الاستماع إلى أصوات هذه التقاليد، سواء كانت من النساء أو من أفراد القبائل. وبالتالي، عندما انهارت الدولة الاشتراكية، ودار حرب 1994 بشكل دائم، أعاد التغييرات الاجتماعية التي كانت قائمة في النظام السابق، فقد استقبل العديد من اليمنيين خارج عدن عودة "القيم والتقاليد العائلية الحقيقية"، وخاصة تلك المتعلقة بدور المرأة. 1.3 دروس من الشمال الضعيف والجنوب العدواني. فشل دولة الشمال الضعيفة وغير الموجود في حماية حقوق مواطناتها، وعدم قدرة دولة مركزية قوية على ضمان التحول الدائم في دور المرأة، يقدم دروسًا مهمة لليمن الحديث. ويظهر أن حكومة ضعيفة وغير مركزية قد تعزز القوانين والتقاليد العريقة، مما قد يؤثر سلبًا على المرأة، لكنها ليست كافية لضمان وجود حكومة مركزية قوية تطبق تغييرات اجتماعية جذرية.يجب أن يكون التغيير من الأعلى إلى الأسفل. بدلًا من ذلك، يكمن الحل في نقطة ما وسط هذين النهجين: نهج الشمال السلبي الذي يقبل العادات الأبوية، ونهج الجنوب العدواني الذي يسعى بشكل أحادي إلى إلغاء هذه العادات. الأهم من ذلك، أن هذه القصة التحذيرية توضح أن الحل يجب أن يكون عبارة عن

نهج نسوي يمني، وليس نهجًا نسويًا تفرضه الدولة. يجب أن يتم منح النساء اليمنيات الفرصة للمشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، دون أن يكن مضطرات للاعتماد على قوة الحكومة المركزية. يجب أن تحظى النساء اليمنيات بالفرصة للمساهمة في إيجاد هذا الحل، حتى يتسنى لهن تغيير وضعهن ودورهن في المجتمع. تستعرض الفصول التالية العواقب الناجمة عن عدم القيام بذلك. وتبدأ هذه الفصول بتحليل العواقب الناجمة عن غياب النساء في وضع النظام القانوني للدولة، ثم تتناول العواقب الناجمة عن ضعف الدولة على رفاهية النساء.

6° !اليمن في والصراعات السياسية المرأة حقوق ،"مولينيوكس، ،1990–1994",
صفحة 144، السطر 22.

الفصل الثاني

توحيد، الحرب الأهلية، وتطور مفهوم "المرأة اليمنية" المثالية. في مايو عام 1990، وحدت الجمهورية الشعبية الديمقراطية في اليمن)PDRY(والجمهورية العربية اليمنية)YAR(لتشكيل جمهورية اليمن. مع هذا التوحيد، نشأت صراعات بين دولتين مختلفتين تمامًا، ولكل منهما رؤية مختلفة عن "اليمن". وقد تجلى ذلك بوضوح في الفصل السابق. كان أبرز هذه الاختلافات يكمن في رؤية كل دولة حول "العائلة اليمنية المثالية" والمرأة اليمنية. بينما كانت قوانين الأسرة في الجمهورية العربية اليمنية تلتزم بنموذج عائلي قائم على السلطة الذكورية، حيث كان من المتوقع أن (YAR) يوفر الرجل للعائلة ويقودها، بينما كانت المرأة تدعمه من خلال رعاية الأطفال والحفاظ على المنزل. أما قوانين الأسرة في الجمهورية الشعبية الديمقراطية في اليمن)PDRY(، فتعكس أيديولوجية الدولة الشيوعية. وقد اعترفت الدولة بالرجال والنساء كشركاء متساوين في الأسرة والمجتمع، حيث يتقاسمون مسؤولية توفير الرعاية والمسؤولية.من أجل الأطفال. يذهب هذا الفصل إلى أنه بعد عملية الوحدة، ساد قانون الأسرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كسياسة وطنية للدولة الموحدة، وهو ما أدى إلى تدهور الوضع القانوني للنساء اليمنيات.

لم يحدث هذا التدهور القانوني تدريجيًا. خلال فترة خمس سنوات، من عام 1990 إلى عام 1995، شهدت النساء أشكالًا واضحة من التهميش القانوني، وهو ما انعكس في دستور البلاد الجديد، وقوانين الأسرة، والقوانين الجنائية. بعد الحرب الأهلية في عام 1994، قام القادة الشماليون الذين خرجوا منتصرين من الحرب، بالإضافة إلى الحزب الإسلامي الجديد "إصلاح" , الذي كان جزءًا من هؤلاء القادة، بتعديل دستور عام 1990 والقوانين الأخرى، بحيث تتوافق مع دستور جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية السابقة، وبحيث تتماشى أكثر مع ما يعتبره الحزب الإسلامي تمثيلًا "أصيلًا" للشريعة الإسلامية.

23

تركز هذه الفصل على تدهور حقوق المرأة القانونية خلال فترة الوحدة، والنتائج التي أحدثتها في بناء الدولة لصورة المرأة اليمنية المثالية. أقوم بذلك من خلال تحليل الدساتير والتشريعات القانونية لـ PDRY، و YAR، والجمهورية الموحدة في اليمن. أركز بشكل خاص على كيفية سن هذه "الثلاثة" من القوانين، وعملها في عقود الزواج، وتحديد سن القبول، وواجبات ومسؤوليات الزوج، والزواج المتعدد، والطلاق في كل من دول اليمن. أقوم بذلك بهدف فهم كيف تعكس التوجهات الشمالية المتزايدة بعد الحرب الأهلية في القوانين القانونية لعام 1994، وبناء الدولة لصورة المرأة اليمنية.

لتعزيز فهم تطور قوانين الأسرة في اليمن، سأناقش في القسم 2.1، الأساسات القانونية للشريعة الإسلامية، ومحاولات الدول الحديثة لتنظيم قوانين الأسرة

المستندة إلى الشريعة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين.يقدم القسم 2.2 نبذة مختصرة عن عملية الوحدة والحرب الأهلية التي حدثت في عام 1994. تساعد هذه الأقسام في توفير الإطار اللازم لتحليل تطور قانون الأسرة في اليمن، كما هو موضح في القسم 2.3. أخيرًا، يقدم القسم 2.4 استنتاجات ومناقشات مختصرة حول الشريعة وكيفية تشكيل صورة "المرأة اليمنية". من المهم ملاحظة أنه، بسبب عدم القدرة على الوصول إلى الأرشيفات القانونية في اليمن، لا يمكن لهذا الفصل أن يقدم معلومات كافية حول تطبيق القانون اليمني. لذلك، يجب أن يركز الفصل على تطور قانون الأسرة كما هو مذكور في القوانين الرسمية. لكن، يعتمد هذا الفصل أيضًا على بعض القضايا القضائية التي تم تحليلها في المصادر الثانوية، لإعطاء فكرة عن كيفية تطبيق القانون اليمني في الواقع العملي.

2.1 الشريعة والأسرة قبل القرن التاسع عشر

قبل القرن التاسع عشر، لم يكن القانون الإسلامي عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية المكتوبة بشكل ثابت؛ أي أنه لم يكن هناك كتاب واحد يحتوي على قواعد الشريعة الإسلامية. بدلًا من ذلك، كانت القرارات القانونية تُتخذ وفقًا للمبادئ الشرعية في كل حالة على حدة.

اعتمدت المحاكم الشرعية على عملية معقدة تتمثل في تفسير النصوص الدينية واستنباط القوانين من مختلف المدارس القانونية. وبالتالي، فإن اعتماد الشريعة على حوار قانوني مفتوح بين الفقهاء يعكس حيوية ومرونة، كما تدعي جوديث تاكر. ومع ذلك، في القرن التاسع عشر، مع صعود الدول الحديثة في المنطقة الإسلامية، قامت بعض الدول بتنظيم القانون الإسلامي في مجموعة قوانين قائمة على الشريعة. وقد فعل ذلك المسؤولون الحكوميون، بهدف "السيطرة على نظام القضاء الإسلامي،]و[لتوحيد وتثبيت السلطة الكاملة على جميع العمليات القضائية". وفي سعيها لتحقيق ذلك، حددت القوانين الحكومية أن المسؤولين الحكوميين في المحاكم الحكومية سيطبقون الآن القوانين الإسلامية الجديدة والمحسنة، وبالتالي، سيحلون محل نظام شرعي يتميز بتفسير وتطبيق معقد من قبل "مفتي".وكذلك القضاة. لقد كان لهذا التدوين للقانون الإسلامي تأثير سلبي على قانون الأسرة الإسلامي، وخاصة على المرأة المسلمة. لكن، قبل أن نناقش هذه التأثيرات، من المهم أولًا فهم ماهية الشريعة، وكيف فهم الفقهاء الإسلاميون العلاقات بين الجنسين، بالإضافة إلى الدوافع المختلفة التي دفعت الدول الإسلامية إلى تدوين القانون الإسلامي. ستتناول الفقرات التالية هذه القضايا. جوديث إي. تاكر، "النساء والأسرة والجنس في القانون الإسلامي" , الطبعة الأولى، من سلسلة "موضوعات في القانون الإسلامي"، كامبريدج، المملكة المتحدة؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 2008، ص. 14.

® ج. ن. د. أندرسون، "إصلاح القانون في العالم الإسلامي" , سلسلة الكتب القانونية بجامعة لندن)لندن: دار نشر أثلون، 1976(، الصفحات 19-14. زيبا مير-حسيني، "الزواج في المحاكم: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين إيران والمغرب")لندن؛ نيويورك: دار نشر آي.بي. توريس، 1993(، الصفحات 8-7. تاكر، "المرأة والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , الصفحات 20-19. بالإضافة إلى ذلك، يشير هؤلاء الكتاب غالبًا إلى الدول التي يشكل المسلمون فيها الغالبية السكانية في الشرق الأوسط باسم "المنطقة الإسلامية". ويشمل ذلك الدول العربية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إيران وبعض الدول الآسيوية)وخاصة باكستان(. تاكر، "المرأة والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , الصفحة 20.

المفتي هو خبير قانوني مسلم، وله الحق في إصدار الأحكام المتعلقة بالشؤون الدينية.

ويشير إلى أن مصطلح "الشريعة" مشتق من الكلمة العربية التي تعني "الطريق" أو 67
"المنهج". وهي القانون الإسلامي الذي يؤمن به المسلمون بأنه من عند الله. على الرغم من أن أصالة الشريعة لا تخضع للجدل بين المسلمين، إلا أن شروط هذه الأوامر الإلهية هي التي تثير الجدل. وذلك لأن القانون الإسلامي لا يعتمد فقط على النصوص المقدسة للوصول إلى حكم في قضية ما؛ بل يستخدم علماء القانون الإسلامي مصادرًا مختلفة مثل الاستنباط المنطقي والسّنة، لإصدار الأحكام. ويجادل زبا مير-هوسيني أن هذه العملية تمنح الشريعة خاصية الجمع بين القدسية والزمنية. وتشرح أن الشريعة مقدسة بمعنى أن المسلمين يرونها مصدرًا للإرشاد الإلهي، بهدف توجيه "الطريق" أو "المنهج" إلى الخلاص؛ ولكنها أيًضا ذات طبيعة زمنية، لأن الفقه الإسلامي هو نتاج قرون من تفسير القانون. وعلى مر العصور، استخدم العلماء أربعة مصادر لتطوير الفقه الإسلامي، ولكن أغلب المسلمين يعتبرونالقرآن وحده هو الكتاب الذي تم نزوله من الله، وبالتالي فهو خالٍ من الأخطاء. اعتبر العلماء المسلمون أن المصادر الثلاثة الأخرى: الأحاديث، والإجماع، والقياس، مصادر ثانوية لكنها مهمة أيًضا في تطوير الشريعة. المصدر الأول والأكثر أهمية الذي استخدمه العلماء في تطوير القوانين الإسلامية هو القرآن، الكتاب المقدس للإسلام. لكن نسبة ما ورد في القرآن لا تتجاوز 10% من إجمالي نصوص القرآن.

القاضي هو الشخص الذي يتولى القضاء في المجتمعات الإسلامية، ويتخذ قراراته بناًء على الشريعة الإسلامية.

°’ كلمة "الشريعة" تعني حرفيًا "الطريق المؤدي إلى مكان يوجد فيه ماء". أما "السنة" فهي تعني تعاليم وأقوال النبي محمد.

° مير-حسيني، "الزواج في محك المحاكمة" , الجزء الأول.

وبينما يعتبر المسلمون الأحاديث النبوية مصدرًا مهًما للتعاليم الإلهية، إلا أن اعتماد هذه الأحاديث على ما يرويه الناس عن أقوال وتعاليم النبي قد أدى إلى خلافات حول صحة بعض هذه الأحاديث. سيتم مناقشة هذا الموضوع بمزيد من التفصيل في القسم المخصص للأحاديث النبوية. وبالتالي، فإن القرآن هو المصدر الوحيد الذي يتفق معظم المسلمون على أنه وحي إلهي مباشر من الله.

كتاب جون إسبوزيتو بعنوان "النساء في قانون الأسرة الإسلامي")سيراكيوز: دار نشر جامعة سيراكيوز، 2001(، بالإضافة إلى كتاب نورمان أندرسون بعنوان "إصلاح القانون في العالم الإسلامي")لندن: دار نشر جامعة لندن، 1976(، وكتاب نويل جي. كولسون بعنوان "تاريخ القانون الإسلامي")إدنبره: دار نشر جامعة إدنبره، 1964(، تقدم مناقشات أكثر شموًلا ودقة حول مصادر القانون الإسلامي.

"يحدد القوانين المتعلقة بسلوك الإنسان، ويشكل هذا النسبة المئوية البالغة 10% معظًما قضايا الزواج، والطلاق، والميراث، والعلاقات الأسرية بشكل عام." المصدر الثاني الذي استخدمه العلماء هو الحديث النبوي. الحديث هو مجموعة من الروايات المتعلقة بممارسات أو أقوال النبي محمد، كما تم نقلها من أقاربه. نظًرا لاعتمادهم على روايات أخرى عن ممارسات محمد، فإن صحة بعض الأحاديث موضع جدل بين علماء المسلمين. لذلك، غالًبا ما يقسم العلماء بين مجموعات مختلفة من الأحاديث، ويصنفونها إلى "ضعيفة" و "قوية". ومع ذلك، على الرغم من هذه الخلافات، لا يزال الحديث يعتبر مصدًرا مهًما للمرجعية عند تفسير الآيات الغامضة في القرآن، وكذلك

لملء الفجوات في النص فيما يتعلق بقضايا قانونية مهمة." المصدر الثالث الذي استخدمه العلماء هو الإجماع)الإجماع(. في البداية، فهم العلماء أن الإجماع يعني "إجماع الصحابة". ومع ذلك،سرعان ما عرفوه على أنه "الإجماع بين كبار الفقهاء في عصر ما حول مدى تطبيق أحكام القرآن أو الحديث على مسائل قانونية معينة، أو حتى إجماعهم حول مسائل لم يرد بشأنها نص صريح في القرآن أو الحديث". "لفهم المسائل التي لم يتم تناولها بشكل صريح في القرآن أو الأحاديث، استخدم الفقهاء مبدأ القياس، أي الاستدلال بالمقارنة. وكان هذا المبدأ هو الرابع من المصادر التي استند إليها الفقهاء في وضع القوانين الإسلامية. يوضح تاكر أن القياس سمح للفقهاء بمعالجة الحالات 'الجديدة' التي لم يتم تناولها صراحًة في القرآن أو الأحاديث، وذلك من خلال استنتاج قواعد قانونية عن طريق المقارنة مع حالات موجودة بالفعل في النصوص الشرعية. وأصبح هذا المبدأ مصدرًا مهًما للقوانين، خاصة مع ظهور مشكلات جديدة في المجتمع الحديث لم يتم تناولها صراحًة في القرآن أو الأحاديث." سنرى لاحًقا، أثناء مناقشة دوافع الإصلاح القانوني، كيف أن تركيز القرآن على هذه المجالات ربما ساهم في عدم رغبة الدول الإسلامية في فصل القانون الإسلامي عن قانون الأسرة. ® تاكر، "النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , صفحة 74. الفقرة ،12

المرجع نفسه، صفحة 13. "المرجع نفسه".

٢٧

العملية التي يقوم بها العلماء لاستخدام الاستنباط، وتفسير الآيات، أو فهم الآثار المترتبة على القرآن والسنة فيما يتعلق بمبدأ قانوني معين،ٌتعرف باسم "الإستنباط" أو "التفكير المستقل". مصطلح "الإستنباط" نفسه مشتق من الجذر العربي الذي يعني "الجهد"، وهو يعكس روح عملية التفسير المقصودة. كان الهدف من استخدام "الإستنباط" هو الانخراط في عملية صعبة لفهم أمر إلهي. بسبب صعوبة هذه المهمة، أدى "الإستنباط" إلى ظهور حوار قانوني غني وشامل امتد لعدة أجيال من العلماء. ومع ذلك، في بداية القرن العاشر، أعلن العديد من علماء السنة من مدارس الشريعة، أن "باب الإستنباط" مغلق، معتقدين أن الشريعة قد وصلت إلى الكمال، وأن "كل ما يمكن استنتاجه من القرآن والسنة]تعاليم[النبي قد تم تحديده بالفعل". بينما،قبل نورمان أندرسون ونويل كولسون هذا الادعاء، بينما رفضت المدارس الشيعية هذا الادعاء. لكن حتى في المدارس التي وافقت على إغلاق "الباب" المذكور، فإن إغلاقه كان نظرًيا فقط؛ أما في الواقع، فإن مسألة الاجتهاد ظلت مسألة معقدة ومتغيرة على مر القرون التالية.

باستخدام هذه المصادر، ظهرت العديد من المدارس الفقهية خلال تطور الفقه الإسلامي. لكن في النهاية، لم تبق سوى أربع مدارس فقهية سنية، وهي: المالكية، والشافعية، والحنبلية. أما المدارس الشيعية، فقد كان عددها أقل بكثير. "ورغم اختلاف هذه المدارس في تفسيراتها ومبادئها الفقهية، إلا أنه من المهم أن نلاحظ ذلك". – مير-حسيني، "الزواج في المحاكم" , صفحة 7. أندرسون، "إصلاح القانون في العالم الإسلامي" , صفحة 7.

تاكر، "المرأة والأسرة .7 ."مير-حسيني، "الزواج في ظل القانون الإسلامي .7 والجنسانية في القانون الإسلامي". 13. أندرسون، "إصلاح القانون في العالم الإسلامي". كما يقدم نويل ج. كولسون، في كتابه "تاريخ القانون الإسلامي"، منشورات جامعة إدنبره، 1964، مناقشات إضافية حول إغلاق "باب الاجتهاد". ويعتقد كلاهما أن هذا الباب قد ُأغلق فعلًيا في نهاية القرن التاسع.

٨٧. المذاهب السنية الأربعة هي الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية. يُطلق اسم كل مذهب سني على اسم مؤسسه من الفقهاء. أما المذاهب الشيعية الرئيسية فهي الإثنا عشرية، والإسماعيلية، والزيدية. ينتمي معظم اليمنيين إلى المذهب الشافعي، رغم وجود عدد كبير من الشيعة في المناطق الشمالية والذين ينتمون إلى المذهب الزيدي.

28

يجب التأكيد على أن كل مدرسة قانونية تحترم وتقر بصحة الآراء القانونية الخاصة بالمدارس الأخرى. تصبح هذه المدارس مهمة للغاية، كما سنوضح لاحقًا، أثناء عملية تدوين القانون الإسلامي، حيث بدأ المسؤولون الحكوميون في اختيار الآراء القانونية الصادرة عن المدارس القانونية المختلفة، في محاولة منهم لوضع قانون موحد ومعياري.

المرأة، الدولة الوطنية، وتوحيد قانون الأسرة الإسلامي. يمثل هذا المحاولة غير المسبوق لتوحيد قانون الشريعة الإسلامية، حدث في السنوات الأخيرة من الإمبراطورية العثمانية، واستمر مع ظهور الدول الوطنية الحديثة في المنطقة الإسلامية. قبل القرن التاسع عشر، لم تمارس السلطات العثمانية سيطرة مباشرة على القانون والمؤسسات القانونية فيما يتعلق بالقانون الديني. بدلًا من ذلك، طوروا مجموعة من القوانين التي تتعامل مع جمع الضرائب والسلامة العامة، تاركين مسائل النزاعات الشخصية، وقانون الأسرة)الزواج، الطلاق، إلخ(، ومجموعة واسعة من القضايا الأخرى لمحاكم محلية. ومع ذلك، تختلف هذه المحاكم بشكل كبير، حيث تتبع بعضها قانون الشريعة، بينما تتبع المحاكم الأخرى، التي تم إنشاؤها رسميًا للمواطنين العثمانيين "غير المسلمين"، العادات القانونية المحلية والسلطة الكنسية. سرعان ما تغير هذا النهج القانوني متعدد الأوجه، حيث واجه المسؤولون العثمانيون ضغوطًا متزايدة من القوى الغربية، التي طالبت من الإمبراطورية "الحديثة" نظامها القانوني.الأهداف الرئيسية من مثل هذه الضغوط كانت تسهيل التجارة. لكن، سعى المسؤولون العثمانيون إلى إجراء إصلاحات قانونية، حتى يتمكنوا من التصدي للانتقادات الغربية في هذا الشأن.

581

لم يعد النظام الإمبراطوري قابلًا للبقاء في "العصر الحديث". وبالتالي، في السنوات الأولى من التطورات القانونية والاجتماعية، كان المسلمون من كل مذهب قادرين على الاستعانة بآراء المدارس القانونية التي ينتمون إليها. انظر: مير-حسيني، "الزواج في المحاكم" , صفحة 6؛ تاكر، "النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , صفحة 14.

والمثير للاهتمام أن العديد من غير المسلمين رفعوا قضاياهم إلى المحاكم الشرعية، حتى في الحالات التي لم يكن فيها ذلك إلزاميًا قانونيًا. والسبب في ذلك هو أن الأفراد في بعض المجالات، مثل الملكية والإرث، كانوا يحظون بحماية أكبر بموجب الشريعة.

أندرسون، "إصلاح القوانين في العالم الإسلامي" , صفحة 15؛ مير-حسيني، "الزواج في المحاكم: دراسة حول قانون الأسرة الإسلامي في إيران والمغرب" , صفحة 10.

29

في إطار الإصلاحات، حاول المسؤولون العثمانيون تطبيق قوانين علمانية، وكانت هذه القوانين مستوحاة أحيانًا من القوانين الغربية، وخاصة الفرنسية، في مجالات مثل القوانين التجارية والإدارية والضريبية. دعم العديد من الإصلاحيين، بل وحتى بعض

الفقهاء، جهود المسؤولين في تحديث القوانين، واتفقوا على أن من الأفضل الاستعانة بمصادر قانونية غربية علمانية، بدلًا من محاولة تكييف الشريعة لتتناسب مع احتياجات المجتمع الحديث. واعتبروا أن الشريعة يجب أن تُترك كما هي، كنموذج لقانون شامل وموثوق به، قد يتم استخدامه في المستقبل بشكل كامل.
ومع ذلك، واجهت الجهود التحديثية للدولة معضلة، حيث ازدادت الضغوط لتوسيع الإصلاح القانوني ليشمل مجالات القانون العائلي. حتى ذلك الحين، استلهمت الإصلاحات من نماذج ونظريات القانون الأوروبية؛ ومع ذلك، كان الإصلاحيون والقانونيون والمسؤولون الحكوميون مترددين في التخلي عن القانون الإسلامي بالكامل فيما يتعلق بقضايا الأسرة. بعد كل شيء، اعتبروا أن الأسرة هي أساس المجتمع الإسلامي، وكان من الصعب تجاهل حقيقة أن معظم أحكام القرآن، والتي كانت محدودة بالفعل، تركز على قضايا الأسرة، مما يجعل قوانين الأسرة هي الأكثر تطورًا في القانون الإسلامي. وبالتالي، واجه المسؤولون معضلة إما التخلي عن الشريعة في إصلاح قانون الأسرة، كما فعلوا في مجالات قانونية أخرى، أو مواجهة تحدي توحيد تقليد قانوني يتميز بفتحه وتنوع وجهات النظر القانونية.كان مسؤولو الدولة العثمانية يختارون الخيار الأخير.
كانت المحاولة الأولى لتدوين قوانين الأسرة الإسلامية، أو ما يُطلق عليه في العديد من الدول الإسلامية "قوانين الحالة الشخصية" , هي قانون حقوق الأسرة العثماني لعام 1917.
كليفلاند وبانتون، تاريخ الشرق الأوسط الحديث.
88. الزواج في المحاكم: دراسة حول قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين إيران والمغرب، الصفحات 12 ،10؛ أندرسون، إصلاح القانون في العالم الإسلامي، الصفحات 35-36.
آنيليس مورز، "الجدل حول قانون الأسرة الإسلامي: النصوص القانونية والممارسات الاجتماعية" , في كتاب "التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط الحديث"، تحرير مارجريت لي ميريويذر وجوديث إي. تاكر)بولدر(.
30
عند صياغة القانون، تعامل المسؤولون العثمانيون مع طريقة تُعرف باسم "التخيير". تسمح هذه الطريقة للدولة باختيار الآراء الأقلية والأكثرية من إحدى أو عدة مدارس القانون السائدة، بهدف صياغة قانون يتوافق مع احتياجات ومخاوف المجتمع الحديث. نظرًا لأن مدرسة القانون الحنفية كانت المدرسة المفضلة في الإمبراطورية العثمانية، فقد اعتمد المسؤولون بشكل كبير على آراء علماء القانون الحنفية لصياغة قانون OLFR. كما يوضح نورمان أندرسون في عمله حول إصلاح الشريعة، أن "هذه الطريقة من التخيير تمثل انعكاسا كاملًا للموقف السابق، حيث كانت الشريعة قانونًا غير مُصاغ، وقانونًا إلهيًا يتمتع بسلطة ذاتية على كل مسلم، من الخليفة إلى العبد."
على الرغم من أن قانون الأسرة ظل ساري المفعول لمدة عامين فقط، إلا أنه وضع سابقة للدول الجديدة في المنطقة الإسلامية. وبمرور الوقت، بدأت هذه الدول في إصداريقول تاكر إن "الإصلاحات الحديثة" في القانون الإسلامي خلال القرن التاسع عشر شكلت نقطة تحول مهمة من الناحية المعرفية، حيث تولت الدولة مهمة تدوين القانون الإسلامي، وهو ما يختلف كليًا عن الممارسات السابقة. وتضيف أن هذا التحول كان له تأثيرات بعيدة المدى، سواء كانت إيجابية أو سلبية، على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. ويتضح هذا التأثير عندما نستعرض الطرق المختلفة التي اتخذتها الدول في إصلاح القانون الإسلامي، بالإضافة إلى الدوافع وراء تدوين القانون الإسلامي

الخاص بالأسرة.
كولو: دار نشر ويستفيو برس، 1999، صفحة 150؛ مير-حسيني، "الزواج في المحك: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين إيران والمغرب" , صفحة 10.
° على الرغم من أن المذهب الحنفي كان المذهب القانوني المفضل لدى العثمانيين، إلا أن المسؤولين الحكوميين سمحوا لمحاكم الشريعة باستخدام أي مذهب قانوني يرغبون فيه.
° أندرسون، إصلاح القوانين في العالم الإسلامي، صفحة 17.
في الواقع، استمرت بعض هذه الدول، مثل سوريا والأردن، في تطبيق نسخة من قوانين الأحوال الشخصية العثمانية لسنوات عديدة، حتى بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية. أما الدول الأخرى، فقد اتبعت مثال العثمانيين في وضع قوانين إسلامية خاصة بها. من بين هذه الدول: مصر)عامي 1920 و1929(، السودان)عام 1915(، سوريا)عام 1953(، تونس)عام 1956(، العراق)عام 1959، حيث تم اعتماد مبادئ سنية وشيعية في وضع القوانين(، باكستان)عام 1961(، إيران)عام 1967(، جنوب اليمن)عام 1974(، وشمال اليمن)عام 1978(.
"تاكر، المرأة والأسرة والنوع الاجتماعي في القانون الإسلامي، الصفحة 19."
المرجع نفسه، صفحة 37.
31
تفاوتت الإصلاحات التي نفذها الدول في الشريعة الإسلامية، حيث اختلفت هذه الإصلاحات من دولة إلى أخرى؛ ومع ذلك، يرى زيبا مير-هوسيني أن الدول اتبعت إحدى ثلاث طرق:)1(التخلي عن "القانون الإسلامي الكلاسيكي في جميع المجالات واستبداله بقوانين مستوحاة من الغرب، أو)2(الحفاظ على "القانون الإسلامي فيما يتعلق بالأسرة، والميراث، والصدقات، مع التخلي عنه في مجالات أخرى من القانون، أو)3(الحفاظ على "القانون الإسلامي كقانون أساسي ومحاولة تطبيقه على جميع جوانب العلاقات الإنسانية. كما ذكر سابقًا، تبنت الإمبراطورية العثمانية في البداية المسار الأول للإصلاح القانوني، وذلك عن طريق التخلي عن الشريعة لصالح مصدر قانون غير ديني. ومع ذلك، وفقًا لـ مير-هوسيني، عندما واجهت الإمبراطورية العثمانية تحديًا في إصلاح قانون الأسرة، اختار المسؤولون العثمانيون، مثل معظم الدول الإسلامية، المسار الثاني، وهو التخلي عن الشريعة في جميع المجالات، باستثناء قانون الأسرة.
لكن لماذا كان الأمر كذلك؟ لماذا كانت الدول مستعدة لتجاهل أحكام الشريعة في المجالات المهمة مثل التجارة والضرائب، بينما كانت مترددة في إلغاء أحكام الشريعة من قوانين الأسرة؟
الدوافع وراء عملية الترميز
يمكن القول إن الرواية الشائعة حول دوافع تدوين قوانين الأسرة الإسلامية في الدول الإسلامية قد تم توضيحها بشكل أفضل في أعمال نورمان أندرسون المتعلقة بإصلاح الشريعة. في كتابه الصادر عام 1976 بعنوان "إصلاح القانون في العالم الإسلامي" , يرى أندرسون أن دوافع الدول كانت متنوعة ومعقدة؛ لكنها يمكن تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين: الإصلاحات التي تفرضها الدولة على المواطنين، أي الإصلاحات التي تأتي من الأعلى إلى الأسفل. ويشرح أندرسون أن المسؤولين الحكوميين كانوا ينفذون هذه الإصلاحات في محاولة لمقاومة تدخل القوى الغربية، وكذلك لرد الهجمات الأوروبية على بعض جوانب الشريعة.
*°مير-حسيني، "الزواج في المحك: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين

إيران والمغرب" , الصفحة 8.
32
كان يُنظر إلى هذه القوانين على أنها قوانين بدائية وغير مناسبة، وبالتالي فإن تطبيقها كان يساعد في تجنب خطر حدوث مزيد من التدخلات. ويوضح أن السبب في ذلك هو أن أولى الإصلاحات القانونية التي قام بها المسؤولون الحكوميون كانت تتمثل في وضع قوانين مثل القانون التجاري، والقانون الجنائي، وقانون التجارة البحرية، وقانون الإجراءات التجارية.

لكن يبدو أن مخاوف الغرب من التدخل في الشؤون الداخلية العثمانية، بالإضافة إلى الانتقادات الموجهة للنظام العثماني، لم تكن كافية لإقناع المسؤولين العثمانيين بإصلاح قوانين الأسرة. لم يحدث ذلك إلا بعد مرور سنوات عديدة على تطبيق أولى الإصلاحات، وعندما شعر المسؤولون الحكوميون بضغط من المواطنين، قرروا تدوين قوانين الأسرة الإسلامية. ووفقًا لأندرسون، فإن الضغط من أجل إصلاح قوانين الأسرة "جاء من القاعدة، أي من احتياجات المجتمع، وليس من القمة، أي من الناحية الإدارية أو المصالح الوطنية". ويعزو أندرسون وغيره من العلماء السبب في هذا الإصلاح إلى "الظروف الصعبة التي يعيشها بعض المسلمين".

لإثبات ذلك، يستشهد هؤلاء العلماء غالبًا بمثال نساء المسلمات اللواتي يطلبن الطلاق. ووفقًا للقواعد الخاصة بالمذهب الحنفي في الإمبراطورية العثمانية، كان من الشائع أن ترفض المحاكم طلبات الطلاق المقدمة من النساء المسلمات اللواتي يدعين أن أزواجهن تخلوا عنهن. وذلك لأن المحاكم لم تكن قادرة على التأكد من أن الزوج لن يعود يومًا ما ليطالب بزوجته الشرعية. لذلك، فإن القواعد الحنفية تنص على أن على المرأة المتزوجة أن تنتظر 99 عامًا، حتى يمكن اعتبار الزوج ميتًا بشكل قطعي، قبل أن يسمح القضاة لها بالطلاق.

مثل هذه الأوضاع الظالمة دفعت الدولة إلى إصلاح قوانين الأسرة، ووضع قوانين أكثر عدالة. وقد قام المسؤولون الحكوميون بتوحيد هذه القوانين وتدوينها وفقًا لمبادئ المدارس القانونية المختلفة. أندرسون ليست الوحيدة التي تقدّر الجهود التي بذلتها الدولة لمعالجة مشاكل المواطنات. يرى نويل جي. كولسون وجوزيف شاخت أن الإصلاحات القانونية الحديثة في الشريعة تمثل "عودة للمبادئ الأخلاقية القانونية". "°ل. أندرسون، إصلاح القوانين في العالم الإسلامي، 33 .15، بهدف تصحيح العواقب الضارة للقواعد القانونية."*، يعتقدون أن هذه الإصلاحات عززت بشكل كبير مكانة المرأة في المجتمع الإسلامي. ومع ذلك، ينتقد عمل أنيليز مور، "مناقشة قوانين الأسرة الإسلامية: النصوص القانونية والممارسات الاجتماعية"، هذا السرد القياسي، مشيرًا إلى أن "دراسة تاريخ إصلاح قوانين الأسرة الإسلامية، مثل تلك التي قدمها أندرسون وكولسون وشاخت، كانت في الأساس حكرًا على الباحثين المتخصصين في الدراسات الشرقية."، يجادل الباحثون، مثل أندرسون وكولسون، بشكل كبير على القوانين الجديدة التي تم وضعها في القرن العشرين، والنصوص الكلاسيكية للمحامين البارزين في المدارس القانونية الرئيسية. سمحت هذه المنهجية المحدودة للباحثين برؤية إصلاحات القانون الإسلامي على أنها نتيجة لجهود الدولة الصادقة لمساعدة المرأة، وبالتالي، تشير هذه الإصلاحات إلى "تلاشي الأسرة القائمة على السلطة الذكورية."، المشكلة تكمن في...ووفقًا لمور، فإن هذا النهج خاطئ، لأنه يصور الأسرة الإسلامية على أنها كيان موحد وثابت وخاضع لسلطة الرجل بشكل مطلق، وذلك حتى تمت إجراء الإصلاحات القانونية في القرن العشرين. بدلًا من ذلك، تدعو مور إلى نهج مختلف تمامًا في دراسة الإصلاحات القانونية الإسلامية، نهج يتجاوز الرواية

التقليدية عن دور الدولة في تحقيق الإصلاحات، ويتجنب اعتبار النساء المسلمات كفئة موحدة. تدعو مور إلى نهج يأخذ في الاعتبار العلاقة المعقدة بين الجنس والعوامل الأخرى مثل الطبقة الاجتماعية. وتقول إن هذا النهج "يقوض الصورة النمطية للأسرة الإسلامية ككيان موحد وخاضع لسلطة الرجل، كما يشكك في الافتراضات القائلة بأن الإصلاحات الأسرية قد حسّنت وضع المرأة بشكل كبير".
المرجع نفسه، صفحة 39. تيد. 4% نويل جيمس كولسون، "الصراعات والتوترات في الفقه الإسلامي" , منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، شيكاغو: دار نشر جامعة شيكاغو، 1969، صفحة 95. انظر أيضًا: جوزيف شاخت، "مقدمة في القانون الإسلامي"، أكسفورد: دار نشر كلارندون، 1964، صفحات 107-106. مورز، "النقاش حول قانون الأسرة الإسلامي: النصوص القانونية والممارسات الاجتماعية" , صفحة 142. من المهم ملاحظة أن هذه العبارة تشير بشكل مباشر إلى مقال أندرسون الذي نُشر عام 1968 بعنوان "زوال قانون الأسرة الأبوية في القانون الإسلامي المعاصر".
المرجع نفسه.
34
والقدرة على التصرف أيضًا. منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، اتبع علماء مثل جوديث تاكر، وماري-إيمي هيلي-لوكاس، وهانان خولوسي هذا النهج في أبحاثهم. على عكس أندرسون، لا تفترض تucker أن الإصلاحات القانونية تعزز بشكل كبير مكانة المرأة في المجتمع أو قدرتها على التصرف، ولا تقبل أن دوافع الإصلاح يمكن تقسيمها إلى فئتين: "من الأعلى إلى الأسفل" و "من الأسفل إلى الأعلى"، كما يوضح أندرسون. بدلًا من ذلك، تدعي تucker وجود فئة ثالثة لهذه الدوافع: محاولات الدول لمعالجة الأزمة في الشرعية التي واجهتها. في نهاية القرن العشرين، أدت السياسات الاجتماعية والاقتصادية الفاشلة في العديد من الدول في المنطقة الإسلامية، إلى التشكيك في استراتيجيات التحديث و "الاستعارة" التي اتبعتها هذه الدول. لذلك، وفقًا لتucker، "بدأت العديد من هذه الدول في حملة لإعادة "إعادة بناء" المجتمع الإسلامي"، ولكن المشرعين الحكوميين ركزوا بشكل أساسي على استعادة عنصر محدد جدًا من المجتمع الإسلامي: القانون الأسري وقانون العقوبات. تشرح تucker أن التركيز على هذه الجوانب سمح للمسؤولين الحكوميين بمعالجة المجالات "الأكثر وضوحًا" وربما "الأسهل".قوانين العقوبات وقوانين الحالة الشخصية... كانت هذه القوانين "أكثر لفتًا للانتباه"، لأن العقوبات القاسية في الشريعة الإسلامية على بعض الجرائم)مثل رجم الزانيين وقطع يد اللصوص(سمحت للدول بـ"إظهار شرعيتها الثقافية وقوتها العقابية". كما أن تطبيق هذه الإصلاحات كان أسهل، لأنه لم يؤثر بشكل سلبي على المصالح الاقتصادية والسياسية الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن فرض قيود على النساء من خلال هذه الإصلاحات كان له "مزايا من حيث الوضوح والسهولة في التطبيق".
°]انظر أيضًا، الصفحة 143. تاكر، "النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , الصفحة 22.[يمكننا ملاحظة ذلك على سبيل المثال في حالة المملكة العربية السعودية. لم يتم تطبيق العديد من هذه العقوبات الإسلامية القاسية على مدى قرون؛ لكن الدولة السعودية أعادت تطبيقها في قوانينها في سبعينيات القرن العشرين، انطلاقًا من رغبتها في إظهار "التزامها" بالقانون الإسلامي و"رفضها" للقوانين الغربية. كان اعتماد مثل هذه القوانين الإسلامية وسيلة سهلة لتعزيز شرعية الدولة السعودية، لأنها كانت تؤثر على الفئات الضعيفة سياسيًا مثل النساء واللصوص والفقراء، وبالتالي لم تسبب أي اضطرابات في الاقتصاد أو الهيكل السياسي للدولة، على عكس القوانين

الإسلامية الأخرى التي قد تسبب اضطرابات، مثل سياسات التجارة الإسلامية أو قوانين الحد من الفقر.

35

"تهديد بمعارضة شديدة"، لأن الأشخاص الأكثر تأثرًا بهذا الوضع هم عادةً نساء فقيرات ليس لديهن أي نفوذ سياسي.

يرى ميرhوسيني أن ما يتفق مع تucker، ويضيف أن "من خلال إزالة الشريعة من مجالات قانونية أخرى، مع الحفاظ عليها في قوانين الأسرة، فإن الحكومات الحديثة "أبدت احترامًا ظاهريًا للشريعة وتجنبت مواجهة مباشرة مع حامليها". في الواقع، يبدو أن إزالة الشريعة من مجالات أخرى هي التي جعلت وجودها في قوانين الأسرة موضوعًا حساسًا، لم يرغب المسؤولون في مناقشته." هذه القوانين كانت "آخر معقل للمفهوم الإسلامي للعلاقات الاجتماعية". لذلك، لم تساعد قوانين الأسرة الإسلامية الدولة في عملية التأسيس، بل سمحت أيضًا للمسؤولين البارزين بتجنب استفزاز الخصوم السياسيين. وهذا ما سنناقشه لاحقًا، في جمهورية اليمن الاشتراكية. في حين أن قوانين الأسرة في هذه الدولة كانت على الأرجح من بين الأكثر تقدمًا في المنطقة، لم يجرؤ مشرعون يمنيون على إزالة التأثير الإسلامي من القوانين. بدلًا من ذلك، استمرت القوانين في استخدام بعض الأساليب الإسلامية.هناك إرشادات معينة، لكنها غالبًا ما تكون غامضة وغير واضحة. يبدو أن المشرعين يدركون أهمية الحفاظ على قواعد الشريعة الإسلامية في الحياة الأسرية، وإظهار الاحترام للتراث الإسلامي للدولة. توضح ماري-إيمي هيلي-لوكاس أن قوانين الأسرة الإسلامية، وخاصة ما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين، أصبحت "رمزًا للهوية الإسلامية". وتضيف أن النساء اللواتي يتأثرن بهذه القوانين يصبحن "وسيلة يستخدمها المسؤولون الحكوميون للحفاظ على سلطتهم"، كما أنهن يُستخدمن لتهدئة المتطرفين الذين يربطون خضوع المرأة بالقوانين الإسلامية. سنرى كيف تلعب هذه الديناميكيات دورًا مهمًا في المحاكم الأسرية في اليمن، خاصة فيما يتعلق بمنح النساء الطلاق.

ميرحسيني، "الزواج في المحك: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين إيران والمغرب" , الصفحة 10.

"مناقشة قوانين الأسرة الإسلامية: النصوص القانونية والممارسات"، 8Moors" الاجتماعية" , صفحة 150."

ميرحسيني، "الزواج في المحكمة: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة .104 بين إيران والمغرب" , الصفحة 13.

36

هوية إسلامية. ومع ذلك، لم يكن المسؤولون الحكوميون وحدهم الذين تردّدوا من إزالة التأثير الإسلامي من قوانين الأسرة. تكتب هانان خلوسي أن حتى خلال حركة المرأة المصرية في عشرينيات القرن الماضي، كان المعتدلون، وحتى نساء مثليات مثل هدا شا'راوي، "يحاولون تجنب انتقاد الإسلام" أو "تحدي مفهوم الإسلام عن المساواة بين الجنسين"، خلال حملتهم لتغيير قوانين الوضع الشخصي. وذلك لأنهم لم يمتلكوا احترامًا عميقًا للقانون الإسلامي، كما أنهم "لم يرغبوا في" 106: وبالتالي، أصبح من الواضح أنهم يدعون إلى التخلي عن التراث الإسلامي لمصر. من الضروري أن يدرك جميع الأطراف المعنية في نقاش قوانين الأسرة، على الأقل ظاهريًا، أهمية التراث الإسلامي لمجتمعهم، وذلك لتجنب أن يُنظر إليهم كمحرضين على التغلغل الغربي. لكن، لم يكن دور الأسرة والمرأة في الأسرة مهمًا فقط من الناحية الرمزية، كجزء من "الهوية الإسلامية" و"التراث الإسلامي" للدول. هناك موضوع شائع في الكتابات

القومية حول أهمية الرموز المتعلقة بالأسرة في جهود القوميين لـ"خلق" الأمة. وغالبًا ما يستخدم القوميون صورة الأمومة والوطن، والأهم من ذلك، صورة الأمة كـ"امرأة". وبهذه الطريقة، يُنسب إلى المرأة دور إعادة إنتاج الأمة من الناحية البيولوجية والثقافية. لقد كتبت باحثات مثل نيرا يوفال-ديفيس وفلويا أنثياس الكثير عن "تأثير الجنس على القومية" في سياقات ومناطق مختلفة، مؤكداتًا الدور الحيوي الذي تلعبه المرأة في بناء الأمة."القوانين الشخصية" , في كتاب "سياسات الهوية والمرأة: إعادة تأكيد الهوية الثقافية والنسوية من منظور دولي" , تحرير فالنتاين م. موغادام)بولدر: دار نشر ويستفيو برس، 1994(، صفحة 396.

هنان خولوسي، "من أجل الأفضل، ومن أجل الأسوأ: أزمة الزواج التي شكّلت 1%، مصر الحديثة")ستانفورد، كاليفورنيا: دار نشر جامعة ستانفورد، 2010(، صفحة 12.

بيث بارون، "مصر كدولة من وجهة نظر المرأة: القومية والجنسانية والسياسة")بركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، 2005(، صفحة 5.

37

الرموز والأساطير المرتبطة بمجتمع ما، وكذلك دورها في تشكيل "المجتمع المثالي". يساعد هذا الدور في تفسير سبب تدخل الدولة في قوانين الأسرة، وبالتالي تنظيم الدور الاجتماعي للنساء. تكتب دينيز كانديوتي في مقدمة الكتاب الذي أشرفت على تحريره بعنوان "النساء، الإسلام، والدولة"، حيث تناقش هي وآخرون مواضيع مشابهة: "إن الهدف من تدخل الدولة في قوانين الأسرة هو توسيع سيطرتها على عملية تنشئة المواطنين"، وذلك من أجل تحقيق "التقدم والتنمية الاجتماعية". بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات مسؤولي الدولة لتضمين "الإرث الإسلامي" في قوانين الأسرة تشكل دافعًا إضافيًا لتدخلهم المباشر في تشريع قوانين الأسرة الإسلامية. لكن القضية الأساسية كانت حول أي صورة للمرأة يجب أن تستخدمها الدولة كرمز وطني. في كتابها "مصر كامرأة: القومية والجنسانية والسياسة" , ترى بيث بارون أنه في حالة مصر، فإن استخدام صورة المرأة كرمز للدولة كان مرتبطًا بجهود القوميين لتوسيع نطاق حركتهم. وبينما وافق الفنانون والمثقفون على أن مصر يجب أن تُمثل عبر صورة امرأة، إلا أنهم اختلفوا حول أي نوع من النساء المصريات يجب أن يُختار ليكون رمزًا لمصر. فهل يجب أن تُصور مصر على أنها امرأة فلاحة، أو امرأة مسلمة متدينة ترتدي الحجاب، أو ملكة من عهد الفراعنة، أو امرأة "حديثة" ذات بشرة فاتحة؟ كما ذكرنا سابقًا، الأدبيات المتعلقة بربط القومية بالجنس واسعة النطاق، ولا يمكن استعراضها بشكل كافٍ في فصل واحد. استكشاف هذه الأدبيات سيكون مشروعًا بحد ذاته. ومع ذلك، تتضمن كتاب "الجنس والوطن" لنايرا يوڤال-دافيس)1997(و"المرأة، الوطن، الدولة" التي كتبتها يوڤال-دافيس و فلويا أنثياس)1989(، والتي تتضمن أعمالًا لفرانسكا كلوغ عن إنجلترا، ودينيز كانديوتي عن تركيا، وهالة أفشار عن إيران، وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك، يقدم كتاب "أمهات، الأخلاق، والقومية في مصر قبل عام 1919" لـ بيث بارون، في كتاب "أصول القومية العربية"، تحرير راشد خاليدي)نيويورك، 1991(، وكتاب "المرأة، الأمومة، والقومية الصربية المعاصرة"، في "منتدى الدراسات النسوية الدولية"، العدد 1996) 19(، مساهمات مهمة في هذا المجال المتنامي.

دينيز كانديوتي، "النساء، الإسلام، والدولة"، ضمن كتاب "النساء في الاقتصاد السياسي")فيلادلفيا: دار نشر جامعة تيمبل، 1991(، صفحة 9.

البارون، مصر كامرأة: القومية والجنسانية والسياسة، صفحة 81.

38

و في مقعد السائق في سيارة؟!!!، يرى بارون أن هذه الصور المختلفة جدًا لامرأة مصر "تعكس الصراع على السلطة بين مختلف الأطراف، والنقاشات حول الثقافة المصرية."!!، هذا الصراع على "من هي هذه المرأة"، أي صراع على السلطة، ليس حكرا على مصر. يبدو أن توحيد اليمن قد أدى إلى ظهور صراع مماثل، ومع ذلك، يجب الاعتراف بأنه أقل وضوحًا من الصراعات التي يطرحها بارون وغيره. في أواخر الثمانينيات، سعى مسؤولون حكوميون من دولتين يمنيتين، بآرائهما المختلفة ورؤيتهما لـ "مجتمع يمني مثالي"، إلى توحيد ما فهموه كـ "الأرض التاريخية اليمنية". في خضم جهودهم لبناء الدولة، يجادل هذا الفصل، أن النقاش الخفي حول "صورة المرأة اليمنية" التي يجب أن تتبناها الدولة، كان أحد الخطوط المتصدمة التي تعامل معها مشرعون الدولة. قبل توحيد اليمن، عززت الدولتين ثقافةإن الصورتين مختلفتان من الناحية النظرية. كلا الصورتين استندتا إلى عناصر من قوانين الأسرة في الشريعة الإسلامية، لكن بدرجات مختلفة وبنتائج متباينة. في الشمال، كما سنرى في النصف الثاني من هذا الفصل، حاولت قوانين يار أن تصور المرأة على أنها امرأة خاضعة ومعتمدة على الرجل وصامتة. أما في الجنوب، فقد حاولت قوانين الحزب الديمقراطي الاشتراكي أن تصور المرأة كشريكة متساوية وضرورية في تحقيق الثورة الاجتماعية التي يسعى إليها النظام الشيوعي. في "الفصل الثالث: رموز القومية" , تستخدم بيث بارون صور الصحف والرسوم الكاريكاتورية السياسية لاستكشاف كيف تغيرت صورة المرأة المصرية عبر السنين، وكيف تأثرت هذه الصورة بالخلفية الاجتماعية للرسامين.

البارون، مصر كامرأة: القومية، النوع الاجتماعي، والسياسة، صفحة 81.

ينص ديباجة قانون الأسرة في الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية على ما يلي: "... وبما أن الدولة تأخذ في الاعتبار ضرورة تنظيم العلاقات الأسرية بطريقة تتوافق مع مبادئ وأهداف برنامج الثورة الديمقراطية الوطنية، وبما يؤدي إلى القضاء نهائيًا على كل العلاقات القديمة التي كانت تحكم روابط الأسرة اليمنية، وتمنعها من أداء دور إيجابي في إعادة بناء المجتمع. وبما أن روابط الأسرة، بكل أشكالها، لم تخضع لأي هيكل موحد، باستثناء العلاقات الإقطاعية التي حولت أسمى الروابط الإنسانية إلى وسيلة للمساومة، وجعلت مصير المرأة اليمنية رهينة لمن يدفع أكثر. وبما أن الطبقات العاملة في شعبنا قد أعربت عن استيائها ورفضها لاستمرار هذه العلاقات السيئة".إن من واجب السلطة الثورية للجمهورية اليمنية الديمقراطية أن تدعم كفاح الشعب اليمني من خلال هذا القانون، أي قانون الأسرة، الذي ينظم العلاقات الأسرية في اليمن. 113.

39

خلال عملية الوحدة عام 1990، واجهت هذه الصور المتناقضة لـ "المرأة" صراعًا، حيث سعت كل طرف إلى تنفيذ رؤيته الخاصة لدولة يمن، وبالتالي، صورته الخاصة للمرأة اليمنية. وصل الصراع بين رؤيتين متباعدتين تمامًا من القوى السابقة لتنظيم الدولة اليمنية الجديدة، والنظام الاجتماعي، إلى ذروته في شكل حرب أهلية عام 1994. بعد انتهاء الحرب، قام قادة الشمال بتعديل الدستور والقوانين، مع التركيز بشكل خاص على قانون الأسرة اليمني. لا تزال الدوافع الدقيقة وراء هذه التعديلات في قانون الأسرة غير واضحة. هل أجبرت الحرب على الدولة الجديدة على مواجهة أزمة legitimacy مماثلة لما يصفه تاكر؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل أدت محاولات تجنب هذه الأزمة إلى إقناع مشرعي الدولة بتعديل قانون الأسرة بطريقة تعكس التزام الدولة بـ "تراثها الإسلامي" بشكل أفضل، على عكس "القومية بلا إيمان؟"هل

كان ذلك محاولة لتهدئة الحزب الإسلامي الناشئ، كما يقترح مير-حسيني؟ أم أن الهدف كان جعل النساء اليمنيات، كما ذكرت هيلي-لوكاس، يصبحن "وسيلة لتحقيق مصالح الحزب الحاكم"، أي وسيلة لتهدئة خصومه السياسيين المحتملين؟ ربما كانت هناك أسباب أخرى لم يتم استكشافها بعد. لكن الواضح أن التعديلات التي أُجريت على قانون الأسرة والقوانين الجنائية، بالإضافة إلى الإشارات الدستورية المتعلقة بالجنس بعد الحرب الأهلية عام 1994، ساهمت في تغيير صورة المرأة اليمنية لتصبح مشابهة لصورة المرأة في شمال اليمن: خاضعة، معتمدة على الآخرين، وصامتة.

في المرة الأولى، فتح هذا مساحة واسعة للنشاط الإبداعي والعلاقات الثورية المتساوية، مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج والتطوير والابتكار.)مُحسَّن(114، حتى بعد توحيد البلاد والحرب الأهلية، استمرت العداوة بين الشمال والجنوب. كان الاعتقاد بأن سكان الجنوب ملتزمون بالشيوعية بدلًا من الدين، هو اعتقاد شائع، كما يتضح من جدال خلال أحد جلسات البرلمان في اليمن، حيث انهار حوار بين عضو من البرلمان الشمالي وعضو من البرلمان الجنوبي، مونا باشاريل، حيث قال: "أنت شيوعي، وأنا أتحدث باسم الله.")شيلا كارابيكو، "مجتمعات مدنية في اليمن: الاقتصاد السياسي للنشاط في شبه الجزيرة العربية الحديثة"، كامبريدج، مركز دراسات الشرق الأوسط، 1998، ص. 162).

40

2.2 أعلنت كل من اليمن الديمقراطية الشعبية)YAR(وجمهورية اليمن الديمقراطية)PDR(، على "رفض تقسيم الأراضي وشعب اليمن"، ودعوة إلى العودة إلى الوطن اليمني التاريخي الموحد. من الصعب تحديد مدى صحة هذه المطالبات، ولكن الدعوة إلى التوحيد استمرت في الظهور في عدة مناسبات على مر تاريخ العلاقة بين البلدين. يمكن ملاحظة ذلك بشكل خاص بعد حرب الحدود عامي 1972 و 1979 بين YAR و PDRY. في كلتا الحالتين، انتهت العداوة باتفاقية تؤكد رغبة الطرفين في توحيد اليمن "في المستقبل القريب". على الرغم من تردد الطرفين في تحديد موعد محدد، إلا أن اكتشاف النفط على حدود YAR و PDRY في أواخر الثمانينيات.تم تحديد الجدول الزمني بسرعة. أعلن قادة اليمنين أن البلدين سيتحدان بحلول عام 1990، وفي الفترة ما بين عامي 1988و 1989، تأسست جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في عام 1990 بدأوا في صياغة دستور الوحدة. وفي مايو

على الرغم من أن الشمال كان يضم تقريبًا أربعة أضعاف عدد سكان الجنوب)حوالي 11 مليون في الجنوب(، فإن اتفاقية الوحدة 2.5 مليون يمني في الشمال و حوالي عام 1990 قسمت السلطة السياسية وأغلب المناصب الحكومية بالتساوي بين البلدين السابقين. وقد كتب المؤسسون في دولة اليمن سابقًا، مثل "معهد الدراسات الشعبية"، على نطاق واسع عن عملية توحيد اليمن و الحرب المدنية عام 1994. ولتوفير الإيجاز، يلخص هذا القسم المناقشات العامة والاتفاق الشائعة حول هذه الفترة، كما وردت في الأدبيات. يمكن للقارئ العثور على مناقشة أكثر تفصيلًا حول فترة الوحدة في كتاب "تاريخ اليمن الحديث" لباول دريش)2000(، و "حرب اليمن عام 1994: الأسباب والنتائج" لجلال السويدي)1995(، و "اليمن في القرن الحادي والعشرين: الاستمرارية والتغيير" لـ ستيفن كاتون، كاميل مهدي، آنا وورث، وهيلين لاكنر)2007(.

116 يُرجى الرجوع إلى الديباجات الخاصة بدستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام 1970 ودستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام 1978. فقد

جاء في هذه الديباجات: "يجب علينا، بكل الوسائل الممكنة، أن نستعيد وحدة اليمن، حتى نتمكن من مقاومة أي تدخلات أجنبية تهدف إلى تقسيم اليمن أو إضعاف وحدته.")جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، 1970(كما جاء أيًضا: "كل ذلك يؤكد أنه، رغم الظروف غير الطبيعية الناتجة عن تقسيم اليمن، فإن النضال في الجزئين المختلفين من اليمن يشكل جزًءا من نضال واحد ضد القوى الإمبريالية والرجعية."
41
أصبح حزب الجمهورية العربية اليمنية السابق، والحزب الاشتراكي اليمني في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة، أحزابًا سياسية في الدولة الجديدة. كما نص الاتفاق على أن يكون علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية العربية اليمنية السابق، الأمين العام لحزب الجمهورية العربية اليمنية، ورئيس الدولة الجديدة. أما علي سالم البيض، رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابق، فقد أصبح الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، ونائب رئيس الدولة. أما بالنسبة لتوزيع المقاعد الـ301 في البرلمان، فقد أجريت انتخابات، وكان المسؤولون في الجنوب يتوقعون أن يتم توزيع المقاعد بشكل متساوٍ بين الحزبين. لكن الواقع كان مختلفًا عن ذلك.
بدأ الإسلاميون في اكتساب الدعم في شمال اليمن، وفي فترة الوحدة، تشكل حزب جديد: حزب "إسلاح". وكان الشيخ عبد الله من قبيلة "الهاشيد" هو الشخصية القيادية في حزب "إسلاح"، وكان يتمتع بنفوذ كبير في شمال اليمن، وكان أمين عام الحزب، عبد الله الوهاب الأنسي، يتمتع بعلاقات وثيقة وإيجابية مع الرئيس سالح. لذلك، كان من الصعب تمييز حزب "إسلاح" عن حزب "GPC"، حيث أعلن أحد أعضاء حزب البارزين، "علي محسن الأحمر"، "لا يوجد فرق" بين الحزبين. بالإضافة إلى "GPC" ذلك، بينما تأسس حزب "إسلاح" بشكل أساسي من قبل سكان الشمال، سعى قادة الحزب إلى توسيع نفوذهم خارج الحدود الشمالية السابقة. بدأ الحزب قريبًا في التآلف مع الفقراء في الجنوب، الذين شعروا بآثار البيروقراطية غير الفعالة لـ "YSP" وتغييرات الأراضي في السبعينيات. كما يجادل بول دريش، "من خلال التآلف الواضح مع الفقراء، بنى حزب "إسلاح" على خلافات الجنوب.وفي الوقت نفسه، كان حزب اليسار الديمقراطي يتخذ من الشمال مقًرا له. لم يتمكن الحزب من الحصول على الدعم الكافي في الشمال لتعويض الخسائر التي مني بها في الجنوب لصالح حزب الإصلاح. أظهرت نتائج انتخابات البرلمان عام 1993 هذا الفقدان في الدعم. حصل حزب اليسار الديمقراطي على 56 مقعًدا فقط من أصل 301 مقعد، مما جعله في المرتبة الثالثة، بعد حزب الإصلاح الذي حصل على 62 مقعًدا، وحزب الجبهة الشعبية الذي حصل على 123 مقعًدا. وهو ما أضعف من قدرة الحزب على المطالبة بنصف السلطة.
ضد الوطن اليمني، وكذلك بهدف القضاء نهائيًا على حالة الانقسام وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، من أجل تحقيق الوحدة الديمقراطية في اليمن.)PDRY، 1978(
42
قرار البرلمان بشأن عضوية مجلس الرئاسي المكون من خمسة أعضاء، أضعف بشكل كبير مطالب حزب "YSP": حصل حزب "GPC" على مقعدين، و"Islah" على مقعدين، بينما حصل "YSP" على مقعد واحد. نظًرا لأن العديد من الناس اعتبروا "Islah" و شعروا بالغضب بسبب نتائج الانتخابات "YSP" متشابهين، فإن أعضاء "GPC" البرلمانية. بالإضافة إلى ذلك، ادعوا أن "GPC" كانت تمارس ضغوًطا على أعضاء وأنها لم تكشف عن إيرادات النفط الكاملة التي يمتلكها كلا البلدين، والتي ،"YSP" وعد بها قادة الشمال في مفاوضات عام 1990، وأن هذه الإيرادات سيتم توزيعها

بالتساوي بين نصفي البلاد. أدت هذه الإقصاء "YSP" من الحكومة الموحدة، إلى انسحاب نائب الرئيس علي سالم البيد إلى عاصمة الدولة السابقة، ويزداد دعوة انفصال الجنوب.

"لجنة الحوار" التي تم تشكيلها بهدف تخفيف التوتر المتزايد بين الأطراف، فشلت. في للانفصال. لم تستمر YSP ودعوا قادة حزب ،1994 أبريل، اندلع حرب أهلية عام 27 هذه الحرب لفترة طويلة، حيث تبين أن قوات الجيش الشمالي، والمجموعات القبلية، والإسلاميون، الذين زعموا أن مكافحة الاشتراكيين هو جهاد أو حرب مقدسة، لا يمكن مواجهتهم. سيطر الجيش الشمالي على الجنوب لفترة طويلة بعد انتهاء الحرب، واستمر الجنوبيون في الشعور بوجود الشمال، حيث سيطر حكام مدعومون من GPC على العديد من المحافظات التي كانت سابقًا جزءًا من الجنوب. في العاصمة، قام ،عن أي موارد أو سلطة سياسية متبقية. بالإضافة إلى ذلك YSP بفصل حزب GPC قام GPC باستمرار بمضايقة واعتقال أعضاء حزب YSP الذين بقوا في صنعاء بعد الحرب. استجابةً لهذا، قام حزب YSP بإيقاف مشارعته في الانتخابات البرلمانية لعام مما ضمن عدم حصولهم على أي مقاعد برلمانية، وتركوا وراءهم ما ،1997 تبقى.التأثير الذي كان بإمكانهم أن يمارسوه في صياغة القوانين الجديدة لجمهورية اليمن. لكن في الواقع، أدى الانتخابات إلى تقسيم السلطة السياسية. – يو. دريش، تاريخ اليمن الحديث.

نظرًا لاستخدام كلمة "الجهاد" في النقاشات الحالية، من المهم توضيح المعاني المختلفة لهذه الكلمة. كلمة "الجهاد" تعني حرفيًا "الكفاح". في الدراسات الإسلامية، وخاصة في أقوال النبي، يوجد نوعان من الجهاد: الجهاد الأصغر والجهاد الأكبر. الجهاد الأصغر يشير إلى الحرب المقدسة، أو القتال من أجل الله.

43

بين حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الإصلاح. !؟

بعد الحرب الأهلية عام 1994، تعاون الاثنان بشكل وثيق من أجل تعديل الدستور والقوانين، بحيث تعكس هذه القوانين بشكل أفضل النظام القانوني لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، بالإضافة إلى القواعد الخاصة بالشريعة الإسلامية. يوضح القسم التالي كيف تطورت هذه القوانين، وكيف أثرت مبادئ شمال اليمن السابق على تشكيل هذه القوانين.

تطور الإطار القانوني 2.3

عندما اجتمع اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في أواخر الثمانينيات لوضع دستور للوحدة، أعلن الطرفان عن عزمهما على وضع دستور يعكس روح كل من الشمال والجنوب. ولتحقيق ذلك، استلهم الدستور من دساتير البلدين، خاصة السياسات الاجتماعية في الجنوب والهياكل السياسية في الشمال. بعد الحرب الأهلية عام ،قام قادة الشمال وحزب الإصلاح، الذين كانوا يمتلكون السلطة بشكل مطلق ،1994 بتعديل الدستور بحيث يعكس بشكل أفضل دستور الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية السابقة ورؤيتها المتعلقة بقوانين الأسرة الإسلامية. وبذلك، يمكن القول إن القادة الجدد تخلوا عن أي محاولات للتوصل إلى حلول وسط من حيث الجوانب الدستورية.

بحلول نهاية الحرب الأهلية عام 1994، حلت الأطر القانونية الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية محل الأطر القانونية الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الديمقراطية الاشتراكية، والتي كانت قد شكلت أساس الدستور الذي تم وضعه في عام 1990. بشكل عام، كانت الأطر القانونية في مرحلة ما بعد الحرب متأثرة إلى حد

كبير بالأطر القانونية الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.
120
وبالنسبة لنوع الحكم الذي كانت الدولة تعتبر نفسها تحته، فإن دور الإسلام في المجتمع كان ُيعتبر جزًءا من الدين الرسمي للدولة. لكن التطورات القانونية كانت واضحة بشكل خاص فيما يتعلق بمسألة التسميات. هذا هو النوع من التسميات الذي كان يستخدمه القادة في الشمال. أما مفهوم "الجهاد الأكبر"، فهو يشير إلى "الصراع الداخلي" الذي يهدف إلى تحسين الذات.
1. الأسباب :1994 دريش، تاريخ اليمن الحديث. جمال السويدي. حرب اليمن عام والعواقب)1995(، صفحة 12. ُيرجى الرجوع إلى النصوص الافتتاحية للدساتير)المادة الأولى(في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لعام 1990، وجمهورية اليمن بعد الحرب في عام 1994.
121. ،وكما هو الحال في دساتير جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ودولة اليمن فإن دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ينص في المادة 47 على أن "الإسلام هو الدين الرسمي للدولة". لكن، على عكس هذه الدساتير، فإن جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية تذهب إلى أبعد من ذلك.
44
حقوق المرأة. يمكن ملاحظة التغييرات التي حدثت من خلال مقارنة القوانين الدستورية والقانونية السابقة والحالية المتعلقة بمكافحة التمييز وقوانين الأسرة. سيتناول القسم التالي التطورات القانونية في هذه المجالات، كما سيتم عرض القوانين في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجمهورية اليمن قبل الحرب الأهلية، وجمهورية اليمن بعد الحرب الأهلية، وذلك لإظهار هيمنة القوانين الشمالية في تحديد المعايير الجندرية بعد انتصار الشمال في الحرب الأهلية.
مكافحة التمييز ودور الأسرة إن الطريقة التي صاغت بها كل دولة يمنية بنود مكافحة التمييز في دساتيرها، بالإضافة إلى الطريقة التي حددت بها كل دستور دور الأسرة، تعتبر مؤشرات مهمة على كيفية تناول مشرعي كل دولة يمنية مسألة "المرأة والأسرة". كما أن القوانين المرتبطة بالدساتير توضح كيف يتم التعامل مع المواطنات في كل دولة. في حالة الجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، نصت بنود مكافحة التمييز على ما يلي:
جميع المواطنين سواسية في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن جنسهم، أصلهم، دينهم، لغتهم، مستوى تعليمهم أو وضعهم الاجتماعي.
الجميع سواسية أمام القانون. يجب على الدولة أن تبذل كل ما في وسعها لتحقيق هذه المساواة من خلال توفير فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متساوية للجميع.)المادة 35(بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل الثالث من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والذي يحمل عنوان "الأسس الاجتماعية والثقافية للدولة" , أهمية الأسرة، كما ينص الدستور على أن "حرية الاعتقاد بالأديان الأخرى مكفولة". ويمكن القول إن الجملة الافتتاحية لدستور الشمال توضح الفرق بين وجهات نظر الشمال والجنوب بخصوص دور الدين. فدستور الشمال يبدأ بعبارة "بسم الله" , بينما يبدأ دستور الجنوب بعبارة "باسم الشعب". ويمكن ملاحظة محاولات التوفيق بين هاتين الوجهتين في دستور عام 1990، وخاصة في القسم الذي يجب على المسؤولين المنتخبين أن يقسموه)المادة 131(.تم استبدال كل الإشارات إلى الآلهة المسلمة بعبارة "الله" فقط. وقد تم تعديل الدستور لعام 1994)المادة 159(بحيث أصبح مشابًها تقريبًا للمادة 55 من دستور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. والآن،

يشير الدستور ليس فقط إلى "الله" , بل أيًضا إلى "القرآن وسنة النبي".
45
صورة للعلاقات العائلية المثالية في الجنوب اليمني، وكذلك مسؤولية الدولة في تحقيق هذا الهدف. ينص المادة 27 على أن "يجب على الدولة تشجيع الزواج وتكوين الأسرة. يجب أن تنظم القوانين العلاقات العائلية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. يجب على الدولة ضمان التحسين المستمر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة، ورعاية شاملة للأطفال، ولتحقيق ذلك، يجب إنشاء مراكز رعاية الأم والطفل في جميع أنحاء الجمهورية. من ناحية أخرى، تنص المادة 43 من الدستور اليمني على أن "الدولة ليس لها الحق في فرض التمييز في الحقوق الإنسانية بسبب الدين أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل الطبيعي أو المهنة." أما بالنسبة للعلاقات العائلية في الشمال، فإن دستور الجمهورية اليمني، مثل دستور الجمهورية البرتغالية، يقر بأن "الأسرة هي أساس المجتمع"، ومع ذلك، يضيف: "..."الأسس الأساسية للأسرة هي دينها وعاداتها وروح الوطنية فيها. من ناحية واجبات الدولة تجاه الأسرة، فإن المادة 35 من "الفصل الثالث: الحقوق والواجبات العامة" في دستور جنوب اليمن تنص على أن "الدولة، وفقًا للقانون، تضمن تعزيز الأسرة، وحماية الأمومة، وتوفير الرعاية اللازمة للأطفال والمعاقين وكبار السن". ُتظهر هذه المواد أن جنوب اليمن، مثل شمال اليمن، كفل عدم التمييز على أساس الجنس. لكن، على عكس شمال اليمن، فإن الدستور الجنوبي يطالب الدولة بأن تلعب دوًرا فعالًا في ضمان المساواة بين المواطنين. وينص الدستور على أن على الدولة أن "تفعل كل ما في وسعها لتحقيق هذه المساواة"، من خلال توفير "فرص سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متساوية".إن هذا الإصرار على دور الدولة الفعال في تحقيق مجتمع "متساوٍ" ينطبق أيًضا على واجبات الدولة تجاه الأسرة، كما هو مذكور في المادة 27 من الدستور. ينص دستور الجمهورية اليمنية العربية في المادة 7 على أن على الدولة أن تتخذ خطوات فعالة لضمان "التحسين المستمر في تحقيق المساواة الاجتماعية".
46
"استقرار الأسرة". أما بالنسبة لبند مكافحة التمييز في الشمال، فقد نص ببساطة على أن الدولة "لا تملك أي حق" في التمييز، وأن واجب الدولة تجاه الأسرة والنساء هو أن تكون "حامية" للأمومة و"راعية" لرفاهية الأطفال. عندما اتحد البلدان، كان بند مكافحة التمييز الوارد في دستور الوحدة لعام 1990 تسوية بين الطرفين. لكن دستور الوحدة لعام 1990 وسع نطاق الفئات التي يحميها هذا البند. نص بند مكافحة التمييز لعام 1990 على ما يلي:
يتم ضمان المساواة في المعاملة للجميع المواطنين الذين يتمتعون بحقوق وواجبات متساوية، ولا يجوز ممارسة أي تمييز على أساس الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو اللغة، أو المهنة، أو الوضع الاجتماعي، أو المعتقدات الدينية. 24 وعلى نحو مثير للاهتمام، لم يذكر المسؤولون الحكوميون أي إشارة إلى الأسرة كمؤسسة اجتماعية أساسية للدولة اليمنية في دستور الوحدة الصادر عام 1990. ومع ذلك، أعادوا ذكر الأسرة في المادة 26 من دستور 1994 المعدل، والتي تنص على: "الأسرة هي أساس المجتمع؛ وهي مبنية على الدين، والعادات، وحب الوطن. يجب أن تحافظ القوانين على سلامة الأسرة وتعزيز روابطها." هذه الإشارة إلى "أسس الأسرة" تشبه بشكل مأساوي المادة 7 في دستور YAR. بالإضافة إلى ذلك، بعد انتصار الشمال في حربهم المدنية عام 1994، قام المشرعون بإزالة بند منع التمييز في دستور 1990، بدًلا من

ذلك، قاموا بإضافة مقال يناقش وجهة نظر الدولة حول...النساء. ينص المادة 31 من الدستور الجديد على أن "النساء أخوات الرجال. لهن حقوق وواجبات، وهي حقوق وواجبات مضمونة ومحددة بموجب الشريعة والقانون". وعلى الرغم من عدم وجود نص مشابه في دستور الوحدة لعام 1990، إلا أن هذا النص هو نسخة حرفية من المادة 34 من دستور جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابق. بالإضافة إلى ذلك، تجاهل المسؤولون الحكوميون في دستور الوحدة لعام 1990 أي إشارة إلى الأسرة كأساس اجتماعي للدولة اليمنية. لكن تم إدخال هذا النص مرة أخرى في المادة 26 من الدستور المعدل لعام 1994، حيث جاء فيها: "الأسرة هي أساس المجتمع؛ وأركانها الدين والعادات وحب الوطن. يجب على القانون أن يحافظ على سلامة الأسرة ويعزز روابطها". جمهورية اليمن. دستور الوحدة لعام 1990. المادة 27.

47

بدلًا من ضمان المساواة بين الجنسين بموجب القانون، فإن هذا البند يقلل من شأن المرأة ويصورها كشخص يحتاج إلى حماية من الرجال، وليس من الدولة. عودة هذا البند والاهتمام بمفهوم "المرأة اليمنية والأسرة" في الدستور، تشير إلى عودة أفكار حركة "التحرر النسائي" وتشكيل مفهوم "المرأة اليمنية". بالإضافة إلى ذلك، هذه العناصر من حركة "التحرر النسائي" أدت إلى تعديلات في قوانين الأسرة في عام 1998، والتي تتطلب الحصول على موافقة الزوج قبل السفر، بالإضافة إلى معاقنة عدم الطاعة الزوجية وتنظيم "مسؤوليات" الزوج في العلاقات الجنسية. في النهاية، هذا الإغفال الواعي لعدم تضم Clause ضد التمييز، وإضافة البند رقم 31، يشير إلى إعادة تشكيل مفهوم "المرأة اليمنية والأسرة" على غرار النموذج السابق في الشمال.

قوانين الأسرة والقانون المتعلق بالوضع الاجتماعي. ُيعتبر على الأرجح أحد أكبر الفروق القانونية بين الشمال والجنوب في اليمن. اعتمد الشمال على الالتزام الصارم بالنصوص الإسلامية الكلاسيكية، بينما اعتمد الجنوب على تفسير جذري، والذي لم يكن له أساس قوي في الفقه الإسلامي. في دراسته الشاملة لإصلاح قوانين الشريعة في مختلف الدول الإسلامية، يكتب أندرسون: "تقدم المملكة العربية السعودية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية نموذجين بارزين لدول الإسلام المستقلة، والتي حافظت، بدرجات متفاوتة، على الشريعة بشكل كامل، مع تعديلات طفيفة في نطاقها وطريقة إدارتها." ويضيف أن كلا من هذه الدول سمحت "بما يبدو ضروريًا، للتكيف مع الظروف المعاصرة." من ناحية أخرى، يذكر أن قوانين الأسرة في الجنوب اليمني تشمل قانون رقم 1 لسنة 1974، "قانون الأسرة"، وقانون رقم 3 لسنة 1978، "قانون الأسرة".٦٢١. أندرسون، إصلاح القانون في العالم الإسلامي، صفحة ٦٢. العرض المقدم: 188.

48

وتتضمن دساتير جمهورية الصومال "عدًدا من الأحكام التي لا يوجد لها أي أساس في النصوص الكلاسيكية"، وذلك في إطار جهودها لـ"تحسين وضع المرأة". وتشمل هذه الأحكام، كما سنرى لاحقًا، الأحكام الواردة في قانون الأسرة في جنوب اليمن المتعلقة بواجبات ومسؤوليات الزوجين.

بعد توحيد اليمن، استبدلت قانون الأسرة لعام 1992 بقانون الأسرة السابق لليمن. على عكس دستور الوحدة، لم يتم تعديل قانون الأسرة مباشرة بعد حرب 1994، بل بعد بضع سنوات، في عام 1998. يستكشف هذا الجزء قانون الأسرة في اليمن، وقانون الأسرة في جمهورية ديمقراطية خلقية)PDRY(، وقانون الأسرة المعدل في جمهورية اليمن. بهدف فهم كيف يحكم كل بلد عقود الزواج، وعمر الموافقة، والتزامات

الزوج، والزواج، والطلاق. ومع ذلك، نظرًا لأن جميع "أطراف اليمن" استخدمت الشريعة إلى حد ما في صياغة هذه القوانين، فمن الضروري أولًا فهم، ولو بشكل موجز، المجالات التي تتفق فيها وتختلف فيها دراسات القانون الإسلامي حول هذه القوانين العائلية الإسلامية. وهذا سيسمح لنا باستكشاف القيود والحقوق التي يفرضها كل قانون عائلي في اليمن، بالإضافة إلى تحديد مدى التزام كل دولة بالالتزام بها.وكذلك، مدى ابتعاد هذه القوانين عن مبادئ الفقه الإسلامي الكلاسيكي. بالإضافة إلى ذلك، سيساعدنا ذلك في فهم تطور القوانين وقوانين الأسرة بشكل أفضل، ومعرفة القوانين التي سادت في اليمن الموحد في النهاية. لذلك، سيقدم كل قسم من الأقسام التالية نظرة عامة موجزة على مبادئ الفقه الإسلامي فيما يتعلق بهذه القوانين.

عقود الزواج وسن الرضا ينص الفقه الإسلامي الكلاسيكي على أن هناك خمسة عناصر أساسية في عقد الزواج. أول هذه العناصر، وهو الأساسي من بينها، هو عرض الزواج من قبل أحد الطرفين.

74.49 ،مرة 81

الطرف المتعاقد وقبول الطرف الآخر لهذا العرض.

هذان الطرفان لا يشيران بالضرورة إلى العريس والعريّسة؛ بل يشيران بشكل أكثر شيوعًا إلى عائلتي العريس والعريّسة. وتشمل عناصر عقد الزواج الأخرى: وجود شهود، ومُحافِظ زواج)وإل(، ومُحافضة يجب على العريس دفعها إلى العريّسة. ومع ذلك، فإن جميع المدارس القانونية تعتبر هذه العناصر أساسية، بينما تختلف آراء هذه المدارس القانونية حول تفاصيل العناصر الأساسية للزواج)مثل: من يعتبر شاهدًا مناسبًا؟ وهوال يجب وضع حدود على قيمة المحافظة؟ وما إلى ذلك(. أما بالنسبة لعمر الموافقة والسلطة التي يتمتع بها المحافظ، فإن الاتفاق العام بين الفقهاء من جميع المدارس القانونية هو أن المحافظ يتمتع بسلطة كاملة لإبرام عقد الزواج نيابة عن أبنائه القصر دون موافقتهم.*، بينما يشير هذا ببساطة إلى توقيع عقد الزواج، وغالبًا لا يتطلب الإقامة الفورية.أما بالنسبة للزوجين، فإن عقد الزواج يعتبر صالحا، ويتطلب الطلاق لإلغائه. وإذا أرادت فتاة قاصر أن تلغي عقد الزواج بعد بلوغها سن الرشد، فيمكنها ذلك من خلال ممارسة "حق الاختيار في سن البلوغ")كحيل البلوغ(. وحتى ذلك الوقت، تعتبر قانونًا امرأة متزوجة. أما بالنسبة للمرأة البالغة...

135

الموافقة القانونية للأغلبية، ~~، تعترف معظم المدارس بأنه ضروري لصدق قانون الجمهورية العربية اليمنية. القانون رقم 20 لسنة 1992. "قانون الوضع الشخصي". بون ل. إسبوزيت وناتنا ج. ديلون-باس، "النساء في قانون الأسرة الإسلامي"، الطبعة الثانية، قضايا معاصرة في الشرق الأوسط)سيراكوس، نيويورك: دار نشر جامعة سيراكوس، 2001(، ص. 16.ِكعيا علي، "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: استعراض للمبادئ"، في "عقد الزواج الإسلامي: دراسات حالة في قانون الأسرة الإسلامي"، تحرير أسفا قورايشي وفرانك إ. فوغل)كامبريدج، ماساتشوستس: برنامج دراسات قانونية إسلامية، مطبوعة بواسطة دار نشر جامعة هارفارد، 2008(، ص. 13. "ولي" هو دائما محامي ذكر، وغالبًا ما يكون الأب.

؟ علي، "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: ملخص للمذاهب الفقهية" , صفحة 13.

18. جمال ج. ناصر، "مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية وفي التشريعات الإسلامية الحديثة" , سلسلة القوانين العربية والإسلامية)لندن؛ بوسطن: جراهام آند تروتمان، 1990(، ص .9 .إيزبوزيتو وديلونج-باس، "المرأة في قانون الأسرة الإسلامي" , ص

.43 .؛ تاكر، "المرأة والأسرة والجنسانية في الشريعة الإسلامية" , ص15
تاكر، النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي، صفحة 43.
الشخص البالغ من العمر ما يكفي لكي يكون راشدًا قانونيًا، هو الشخص الذي بلغ سن النضج، والذي يُعتبر قانونيًا جاهزًا للزواج.
50
عقد الزواج. ومع ذلك، فإن ماهية هذا "الموافقة" هي موضوع خلاف. "عندما يتعلق الأمر بموافقة امرأة عذراء بالغة، فإن بعض المدارس القانونية تسمح للأب بالزواج بها دون موافقتها،" بينما يرى البعض الآخر أن الصمت من قبل امرأة عذراء عند تلقيها عرض الزواج يعتبر موافقتها. أما بالنسبة لموافقة امرأة بالغة)أرملة أو مطلقة(، فإن الفقهاء يتطلبون موافقتها اللفظية للزواج. أما فيما يتعلق بمن يمكنه إبرام عقد الزواج، فإن الاتفاق العام بين الفقهاء هو أن الرجل يمكنه إبرام زواجه بنفسه، بينما تحتاج المرأة دائمًا إلى شخص)ولي(لإبرامها نيابة عنها." وبالتالي، في بعض الحالات، لا يشترط وجود توقيع أو موافقة شفهية للعروس في عقد الزواج.
يمكننا العثور على فهم مماثل لـ "اتفاقية الزواج" وتعريفات "الموافقة" في قوانين الزواج في شمال اليمن وجمهورية اليمن، ولكنها تقتصر على قوانين جنوب اليمن. وتظهر هذه التأثيرات بشكل واضح عندما ننظر إلى توقيع كل دولة يمنية مطلوبة على اتفاقية الزواج. في جمهورية اليمن، اعتبر القانون الزواج بمثابة اتفاق بين عائلتين، وليس فقط بين فردين. لذلك، يعتبر اتفاق الزواج ساري المفعول بموافقة العريس و"وال" العروس)عادةً الأب(. على الرغم من أن النظرية تفترض أن العروس يجب أن تعبر عن موافقتها على الزواج، إلا أن القانون لم يتطلب ذلك. لم يكن من الضروري أن توقع العروس أو حتى تحضر أثناء توقيع اتفاقية الزواج. بالإضافة إلى ذلك، لم تحدد جمهورية اليمن حدًا أدنى للعمر للزواج، ويمكن للمحامي الذكاء أن يعطي موافقته على الزواج نيابة عن شخص يبلغ من العمر 16 عامًا.إسبوزيتو وديلونج-باس، "النساء في قانون الأسرة الإسلامي" , صفحة 15.
علي، "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: ملخص للأحكام الفقهية" , صفحة 18.
يتبنى هذا الرأي المالكيون والشافعيون وبعض الحنابلة. لكن الشافعيين والحنابلة يرون أن طلب موافقتها أمر مستحب للغاية.
٨. فقط المذهب الحنفي هو الذي يعترف بقدرة المرأة البالغة على إبرام عقد زواجها بنفسها؛ لكن هذه الممارسة ليست شائعة. بالإضافة إلى ذلك، في الحالات النادرة التي تقوم فيها المرأة بإبرام عقد زواجها بنفسها، يعتبر العديد من الفقهاء، حتى من المذهب الحنفي، أن العقد غير نافذ إلا بموافقة الوصي عليه. كما يمكن للوصي أن يلغي العقد إذا لم يوافق على اختيار الزوج من قبل المرأة.
51
ابنته القاصرة. وقد أدى ذلك إلى زواج الفتيات في سن الثامنة من العمر. وبالتالي، يبدو أن تعريف قانون اليار لمفهوم "الموافقة")ومدى ضرورة توافرها في العقود الصحيحة(يتوافق مع مبادئ الفقه الإسلامي الكلاسيكي.
من ناحية أخرى، نص قانون PDRY على أن "الزواج هو عقد بين رجل وامرأة، يتساويان في الحقوق والواجبات، ويتم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل، بهدف تكوين أسرة متماسكة تشكل الأساس للمجتمع". وبالتالي، فإن أي عقد زواج صالح يتطلب توقيع العريس والعروس معًا، وليس ولي أمر العروس فقط. كما حدد القانون الحد الأدنى لسن الزواج بـ 16 سنة للإناث و18 سنة للذكور. وبذلك، يختلف قانون PDRY عن آراء الفقهاء الإسلاميين، الذين يشترطون موافقة جميع النساء اللواتي

يدخلن في الزواج شفهًيا، كما يحددون الحد الأدنى لسن الزواج، مما يلغي بالفعل حق الوصي في إبرام عقد الزواج نيابة عن قاصريه.

قانون الوضع الشخصي الموحد في اليمن يعتمد على تفسيرات مماثلة للقانون الإسلامي الموجود في قانون الأسرة في دولة اليمن، مع الاعتراف ببعض أحكام قانون دولة "الجمهورية الديمقراطية اليمنية". بينما ينص المادة 6 من قانون الوضع الشخصي في الجمهورية اليمنية، مثل قانون الأسرة في دولة "الجمهورية الديمقراطية اليمنية"، على أن الزواج هو شراكة بين الزوجين، وليس بين العائلات، إلا أنه لا يتطلب توقيع العروس. بدلًا من ذلك، كما في قانون دولة "الجمهورية الديمقراطية اليمنية"، يتطلب فقط توقيع الحارس القانوني للزوجة وتوقيع العريس. في قانون الوضع الشخصي لعام 1992، تبنت الجمهورية اليمنية الحد الأدنى للعمر الموجود في قانون الأسرة في دولة "الجمهورية الديمقراطية اليمنية"، وهو 16 سنة للنساء و 18 سنة للرجال. ومع ذلك، في قانون الوضع الشخصي المعدل لعام 1998، تم التخلي عن شرط العمر بهدف إسكات احتجاجات حزب "إسلاح" الإسلامي الجديد. بدلًا من ذلك، تبّن القانون متطلبات مماثلة لتلك الموجودة في قانون الأسرة في دولة "الجمهورية الديمقراطية اليمنية" والفقه الإسلامي.لكن، تضمن القانون عقوبات تمنع إتمام الزواج حتى تبلغ الفتاة سن البلوغ. سيتم مناقشة هذه العقوبات لاحقًا.

يمكن للوصي الذكر أن يوافق على الزواج نيابة عن الفتاة القاصر، لكن لا يجوز إتمام الزواج حتى تبلغ الفتاة سن البلوغ. تنص المادة 15 من قانون عام 1998 على أن العقد الذي يبرمه وصي الفتاة القاصر يعتبر صالًحا. لا يجوز للشخص الذي ُتعقد معه الزيجة أن ُيتم الزواج معها، ولا يجوز لها أن تعيش معه حتى تكون جاهزة لممارسة العلاقة الجنسية، حتى لو كانت في سن الخامسة عشرة فما فوق. أما بالنسبة للصبي القاصر، فإن العقد يعتبر صالًحا فقط إذا كانت مصلحته في هذا الزواج واضحة. من المؤكد أن هذه المادة توفر بعض الحماية للطفلة، من خلال اشتراط عدم مقامه الزواج مع زوجها حتى "بعد أن تكون مستعدة للإقامة الجنسية". ومع ذلك، فإن القانون يلغي العقوبات التي كانت موجودة في مقال مماثل موجود في قانون الأسرة في ولاية يار، والذي يعاقب أولئك الذين ينتهكون هذا الشرط. ينص المادة 19 من قانون يار، على إرشادات مماثلة لزواج الطفلة. ومع ذلك، فإنه يوضح أيًضا أنه إذا قام الزوج بالزواج قبل أن تصل الطفلة إلى سن البلوغ، أو قبل أن "تتمكن من الإقامة الجنسية"، فإنه "مسؤول عن عقوبة السجن لمدة لا تقل عن سنة واحدة، ولا تزيد عن ثلاث سنوات، بالإضافة إلى العقوبة المناسبة للجريمة". في هذه الحالة، يوفر قانون الأسرة في ولاية يار حماية أكبر للفتيات، على الرغم من أنها ليست كبيرة جًدا، مقارنة بقانون الجمهورية العربية اليمنية. بالإضافة إلى ذلك، من المهم ملاحظة أن هذه المادة تنطبق فقط فيفي الحالات التي تتعلق بفتات قاصرات، والتي تعتبر الدولة أن عقد الزواج الذي يوقعه الوصي هو عقد صحيح. أما بالنسبة للفتيان القاصري، فإن عقد الزواج يكون صحيًحا فقط إذا "تم إثبات مصلحة]الفتى[في هذا الزواج". هذا مشابه للمادة 19 من قانون "ي"، الذي ينص على: "الزواج من الفتى الذي لم يبلغ سن خمسة عشرة غير صحيح، حتى لو وافق وصيه على العقد". وهذا يختلف عن موقف الشريعة الإسلامية، الذي يسمح للوصي بالعمل نيابة عن كل من وصيه الصغير الذكر والأنثى، عند الزواج. لذلك، يبدو أن القانون اليمني يعتقد أن القاصرات فقط، وليس الفتيان الذين يبلغون نفس العمر، هم الذين لا يستطيعون معرفة ما هو الأفضل بالنسبة لهم، وبالتالي يضعون موافقتهم في يد وصيفهم الذكور.

53
لكن، ينص قانون الأحوال الشخصية في جمهورية اليمن على بعض المواد التي توفر حماية للنساء من الزواج غير القائم على رضا الطرفين. تنص المادة 10 من القانون على أن "أي عقد يتم إبرامه بالإكراه على أحد الزوجين يعتبر باطلًا". أما فيما يتعلق بإنهاء الزواج الذي يتم دون رضا الفتاة القاصر، فتنص المادة 30 من القانون على ما يلي:

كل زواج يفي بالشروط والضوابط المذكورة أعلاه يعتبر صحيحًا، حتى لو لم يتم إتمام الزواج، وتنشأ جميع آثار الزواج المنصوص عليها في هذا القانون اعتبارًا من لحظة إتمامه، طالما أنه لم يتم تعليقه. الزواج المعلق هو الذي يتم تعليقه بموافقة الشخص المخول بإصدار الموافقة]...[أما بالنسبة للعقد بين القاصر والشخص غير القادر، فإن آثار هذا العقد تنشأ اعتبارًا من لحظة إبرامه، ويمكن إلغاؤه بمجرد بلوغ القاصر سن الرشد واستعادة القدرة على التفكير للشخص غير القادر.)تم إضافة التكرار(وبالتالي، يقر هذا البند بموقف الشريعة المتعلق بـ "اختيار البغية" المذكور أعلاه. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن المادة 30 تمنح القاصرات الحق في حل عقد الزواج، ولكن هذا الحق متاح فقط بعد بلوغهن سن الرشد. لذلك، يجب أن تبقى القاصرة في الزواج غير المتفق عليه حتى بلوغها سن الرشد.وعندها فقط، يعترف القانون بأنها قادرة على سحب موافقة ولي أمرها على زواجها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن موافقة الوصي الذكري على العروس شرط أساسي لصحة عقد الزواج. لكن قانون عام 1998 يتيح استثناءات في الحالات التي يختلف فيها اختيار المرأة لزوجها عن رغبات وصيها الذكري. تنص المادة 2)18(على ذلك.

إذا كان ولي أمر المرأة يعارض زواجها، فيجب على القاضي أن يأمره بالزواج منها. وإذا رفض، فيجب على القاضي أن يأمر أقرب ولي أمر لها بالزواج منها، ثم الذي يليه. وإذا لم يكن هناك أي ولي أمر، أو رفض جميع الأوصياء الزواج منها، فيجب على القاضي أن يزوجها من رجل من نفس مستواها الاجتماعي، مع تقديم مهر مناسب.

على الرغم من أن هذا القانون يمنح النساء بعض الحق في اختيار الزوج، إلا أنه يظهر العقبات التي يجب عليهن التغلب عليها قبل ذلك. وبالتالي، فإن الحقوق الممنوحة للنساء في هذا القانون محدودة أيضًا.

54
بعض الاستقلالية يتطلب أن تنهي المرأة قائمة حاملي الجنس من الذكور قبل أن يتدخل القاضي)الذي يكون دائمًا ذكرا(لتأكيد عقد الزواج نيابة عنها. وهذا يوضح مرة أخرى أن ذكرا مطلوبًا لتأكيد موافاتها على الزواج. واجبات ومسؤوليات الزوج. فيما يتعلق بحقوق ومسؤوليات كل زوج، فإن الشريعة الإسلامية تنص على أن الزوج يجب أن يوفر "الرعاية" لزوجته)مثل توفير الطعام والملابس والسكن، وما إلى ذلك، وتوفير لها نفس مستوى الراحة الذي هي معتادة عليه(. وفي المقابل، يجب على الزوج أن يوفق لزوجته الطاعة والإخلاص. وهذا يشمل عدم مغادرة منزل الزوج دون موافقته، إلا في حالات زيارة والديها المرضيين أو الاعتناء بممتلكاتها، والتنازل عن حقوق الزوج. "في دراستها للاتفاقيات القانونية والمؤلفات ذات الصلة من علماء الشريعة الإسلامية البارزين...تكتب كيسيا علي عن المدارس: "الحق الرئيسي للزوج في الزواج هو الحصول على المتعة الجنسية من زوجته، ولتحقيق ذلك، يمكن للزوج أن يمارس السيطرة على زوجته".

"وبالتالي، حق الزوجة في الحصول على النفقة يعتمد على طاعتها لأوامر زوجها، و استعدادها "لأن تضع نفسها تحت سلطة زوجها، بحيث يسمح لها بالوصول إليها في أي

وقت قانوني." الزوجة التي لا تتبع أو ترفض أو تسعى للتمرد، تفقد هذا الحق."*° لكل من القوانين العائلية الثلاث في اليمن، توقعات مختلفة جدًا حول مسؤوليات الزوج والزوجة تجاه بعضهما البعض وعائلتهما. يار 10، إسبوسيتو وديلونغ-باس، "المرأة في قانون الأسرة الإسلامي: نظرة عامة على المبادئ"، 25؛ علي، "الزواج في القانون الإسلامي الكلاسيكي: نظرة عامة على المبادئ"، 12؛ ناصر، "حالة المرأة تحت القانون الإسلامي، وكذلك التشريع الإسلامي الحديث"، 39. تucker، "المرأة، الأسرة، والنوع الاجتماعي في القانون الإسلامي"، 141 .58-50 علي، "الزواج في القانون الإسلامي الكلاسيكي: نظرة عامة على المبادئ"، 12.

14. ناصر، "وضع المرأة في الشريعة الإسلامية وفي التشريعات الإسلامية الحديثة" , صفحة 60. إيزبوزيتو وديلونج-باس، "المرأة في قانون الأسرة الإسلامي" , صفحة 25؛ علي، "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: ملخص للمبادئ القانونية" , صفحات 13-12. تاكر، "المرأة والأسرة والجنسانية في الشريعة الإسلامية" , صفحات 58-50. كما يتم التطرق في هذه الأعمال إلى موضوع النفقة وشروطها.

18. يشمل مصطلح "ناشيزا" أيضًا الزوجة التي تغادر المنزل دون إذن، أو التي تسافر بدون مرافقة زوجها أو أي قريب ذكر.

55

يتبع قانون الأسرة نظامًا أبويًا، حيث يكون الزوج رب الأسرة ومعيلها، بينما تكون المرأة مسؤولة عن تربية الأطفال وأداء الواجبات المنزلية. بالإضافة إلى ذلك، يتبنى نموذج قانون الأسرة في اليمن المبادئ المتعلقة بالواجبات والطاعة التي وردت في الفقه الإسلامي الكلاسيكي. وينص البند 27 من قانون الأسرة في اليمن على واجبات الزوجة.

للزوج الحق في أن يطلب من الزوجة الطاعة في كل ما من شأنه خدمة مصلحة الأسرة، وخاصة أن تقوم الزوجة بما يلي:

1) اصط company يقتضي العقد في هناك بند يكن لم ما الزواج، منزل إلى معه بقائه في منزلها أو منزل والديها، بحيث يجب أن تسمح له بالعيش معها في غرفتها.

2) تفذ رغباته (3 .كن متاحة للعلاقة الزوجية الشرعية دون وجود أي شخص واستوف واجباتها في منزل الزواج. 4(لا تخرج من منزل الزواج دون موافقته. ومع ذلك، لا يجوز للزوج منع زوجته من الخروج إذا كان لديها مبرر مشروع، أو إذا كان ذلك متوافقًا مع العادات، ولا يوجد ما يضر بسمعتها أو ينتهك واجباتها تجاهه، خاصةً إذا كانت تخرج لرعاية والدتها أو لأداء واجبها. تعتبر رعاية والدتها المسنة مبررًا مشروعًا إذا لم يكن هناك أحد آخر يمكنه القيام بذلك.

"قانون الأسرة في جمهورية الديمقراطية الشعبية"، من ناحية أخرى، انحرف بشكل كامل عن النموذج الكلاسيكي للقانون الشرعي فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية، كما تم ذكره سابقًا، وبدلًا من ذلك، قام بإنشاء نموذج يعتمد على أي مصدر قانوني موجود في النصوص القانونية الكلاسيكية. بالإضافة إلى قانون الأسرة، يتناول دستور جمهورية الديمقراطية الشعبية أيضًا قضايا المرأة والأسرة. ينص المادة 27 من الدستور على أن "يجب على الدولة تشجيع الزواج وتحديد هيكل الأسرة. ويجب أن يحكم القانون العلاقات الأسرية على أساس المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات. وستضمن الدولة، من خلال القوانين والإجراءات، التحسين المستمر لتحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة، والرعاية الشاملة للأطفال. ولهذا الغرض، سيتم إنشاء مراكز للآباء والأطفال في جميع أنحاء الجمهورية." كما يناقش الدستور حقوق الأم العاملة، حيث

تنص المادة 36 على أن "يجب على الدولةيجب ضمان المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء في جميع مجالات الحياة، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. كما يجب توفير الظروف اللازمة لتحقيق هذه المساواة. يجب على الدولة أيًضا أن تساعد على خلق الظروف التي تمّكن المرأة من الجمع بين مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والاجتماعية ودورها داخل الأسرة. يجب إيلاء اهتمام خاص بالجودة المهنية للمرأة العاملة. كما يجب على الدولة أن توفر حماية خاصة للنساء العاملات والأطفال، وأن تنشئ رياض أطفال ومراكز رعاية للأطفال، بالإضافة إلى كل وسائل الرعاية الأخرى التي يحددها القانون.)الخط المائل مضاف من قبل المترجم(
56
الشراكة المتساوية في الزواج تعني أن كل من الزوج والزوجة مسؤولان بشكل متساوٍ عن النفقات المالية للأسرة وتربية الأطفال. وينص القانون على ذلك.
يجب على كل من الزوج والزوجة أن يشاركا في تحمل نفقات الزواج وإقامة الحياة الزوجية، وذلك وفقًا لقدراتهما المالية.
يجب على كل من الزوج والزوجة أن يتحملا مصاريف الحياة الزوجية معًا. وفي حالة عدم قدرة أحد الطرفين على تحمل هذه المصاريف، يجب على الطرف الآخر أن يتحمل مسؤولية إعالة الطرف الآخر وتغطية مصاريف الحياة الزوجية. كما يتحمل كل من الأب والأم مسؤولية إعالة الأطفال، وفقًا لقدراتهم المالية.
لم يذكر القانون أي شيء عن واجبات الصيانة التي يجب على الزوجة القيام بها، كما لم يفرض على الزوجة أي واجبات جنسية تجاه زوجها. هذا التساوي في الواجبات والمسؤوليات غير موجود في قانون الأحوال الشخصية في جمهورية اليمن. بدلًا من ذلك، حدد القانون حقوق الزوج تجاه زوجته، وهي حقوق مشابهة جدًا لتلك المنصوص عليها في قانون اليمن الجنوبي، كما أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ينص البند 40 من قانون جمهورية اليمن على هذه الحقوق.
للزوج الحق في أن تكون زوجته مطيعة له في كل ما يخدم مصلحة الأسرة، وخاصة فيما يلي:
1) يجب عليها أن تنتقل معه إلى البيت الزوجي، شريطة ألا تكون قد نصت في عقد الزواج على أنها يجب أن تبقى في بيتها الخاص أو بيت عائلتها. في هذه الحالة، يجب عليها أن تسمح له بالعيش معها وأن تؤدي واجباتها الزوجية. 2) يجب عليها أن تسمح له بممارسة العلاقة الجنسية معها بشكل قانوني. 3) يجب عليها أن تطيع أوامره وأن تؤدي واجباتها في البيت الزوجي بنفس الطريقة التي تفعلها نساء عائلتها.
4) يجب عليها ألا تغادر البيت الزوجي إلا بإذن منه.
لا يطالب هذا المادة الزوجة فقط بأداء الواجبات المنزلية، بل يطالبها أيًضا بطاعة زوجها وطلب إذنه قبل مغادرة المنزل. لكن المادة 40، تمامًا مثل المادة 27 من قانون الأسرة، توضح أن الزوج لا يحق له منع زوجته من مغادرة المنزل لأي سبب قانوني أو لأسباب معتادة، شريطة ألا يكون ذلك في تعارض مع كرامتها أو واجباتها تجاهه. ويمكن للزوجة أن تغادر المنزل للعناية بممتلكاتها أو للقيام بأمور أخرى متفق عليها مسبقًا.
57
عند بدء العمل، يُعتبر ذلك سببًا مشروعًا للمرأة لمساعدة والديها المسنين، خاصة إذا لم يكن لدى الوالدين أحد آخر يمكنه مساعدتهما.
وعلى الرغم من أن هذا التوضيح يمنح النساء نفس الاستثناءات المنصوص عليها في الشريعة، إلا أن هذه الاستثناءات محددة بدقة، وهي دائمًا في صالح الزوج. يمكن

للمرأة أن تغادر المنزل لأسباب قانونية أو عرفية، شريطة ألا يكون ذلك في تعارض مع كرامتها أو "واجباتها تجاه زوجها". وبالتالي، فإن واجباتها تجاه زوجها تظل دائمًا في المقام الأول. يمكن للمرأة أن تغادر المنزل لرعاية والديها المسنين، لكن فقط إذا لم يكن هناك من يقوم برعايتهم. وحتى فيما يتعلق بعمل المرأة خارج المنزل، يجب أن تحصل أولًا على موافقة زوجها؛ وإلا فلا يجوز لها مغادرة المنزل دون إذنه. وبهذا، فإن منح المرأة بعض الحرية في مجالات مثل الملكية، يخلق وهم الحرية، بينما يستمر في تقييد حركة المرأة.

بالإضافة إلى منح الزوج السيطرة على تصرفات زوجته، فإن المادة 40 من دستور جمهورية اليمن والمادة 27 من قانون الأحوال الشخصية اليمني تمنحان الزوج السيطرة أيضًا على جسد زوجته. أولى هذه "الالتزامات" الأربعة تتعلق بواجبات الزوجة تجاه تلبية الاحتياجات الجنسية لزوجها. وهذا يعني أن الزوجة لا يجوز لها رفض ممارسة الجنس مع زوجها، وهو ما يعتبر في الواقع تشريعًا للاغتصاب الزوجي وحرمان النساء من استقلاليتهن الجنسية. يعتبر القانون أن الجانب الجنسي للمرأة خاضع لاحتياجات الرجل الجنسية. ربما في محاولة لتخفيف صرامة المادة 40، تنص المادة 41 من دستور جمهورية اليمن على الالتزامات التي يجب على الزوج تجاه زوجته.

فيما يلي واجبات الزوج تجاه زوجته:

من المهم ملاحظة أن القانون الإسلامي يؤكد على أن ممارسة الجنس واجب على الزوج أيضًا. لدرجة أن المرأة لها الحق في الطلاق إذا لم يف الزوج بهذا الواجب.

1) أن يوفر لها ما يلزم من نفقة (2 .أن يوفر لها مسكنًا قانونيًا يناسب كلاهما وملابس تناسب كلاهما. 3(أن يحافظ على العدالة بينها وبين زوجاته الأخريات، إذا كان لديه أكثر من زوجة واحدة. 4(أن لا يتدخل في ممتلكاتها الشخصية. 5(أن لا يسبب لها أي ضرر، سواء مادي أو معنوي.

هذه الالتزامات تتوافق مع ما جاء في تعاليم الشريعة المتعلقة بواجبات الزوج تجاه زوجته. الالتزامات الثلاثة الأولى مشابهة للالتزامات المذكورة في المادة 39 من قانون الأسرة في جمهورية اليمن؛ لكن الالتزامين الأخيرين غير مذكورين في قانون الأسرة اليمني، ويمكن اعتبارهما إضافات مهمة جدًا لقانون الأسرة في جمهورية اليمن. هذه الإضافات تضمن حماية النساء وممتلكاتهن من أي تصرفات خاطئة من قبل الأزواج.

من خلال هذه التعديلات، نرى عودة إلى النموذج الأسري الذي حددته النصوص الإسلامية الكلاسيكية، وفي الوقت نفسه، إلغاء للنموذج "غير الإسلامي" الذي كان سائدا في السابق. يمكن ملاحظة هذا النمط أيضًا في القوانين المتعلقة بتعدد الزوجات.

تعدد الزوجات

ينص الشرع على أنه يجوز للرجل أن يتزوج أربع نساء في نفس الوقت، شريطة أن يفي بشرطين. الشرط الأول هو أن يكون قادرًا على معاملة جميع الزوجات بالعدل. أما الشرط الثاني فهو أن يوفر لهن كل ما يحتجنه من نفقات ومستلزمات الحياة. وعلى الرغم من أن جميع مناطق اليمن سمحت بتعدد الزوجات، إلا أن كل منطقة كانت لها شروط مختلفة في تطبيق هذا الأمر. في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ينص القانون الأسري في المادة 39 على أن "على الزوج أن يوفر لزوجته ما يلي: 1(مسكنًا مناسبًا للاثنين؛ 2(نفقات وملابس لها؛ 3(العدل في التعامل مع الزوجات الأخريات، خاصة فيما يتعلق بالنفقات والسكن إذا كن يعشن تحت سقف واحد".147. أما الالتزام الثالث، وهو ضرورة الحفاظ على العدالة بين الزوجات، فسيتم مناقشته في قسم

"تعدد الزوجات" لاحقًا. من المهم أيضًا ملاحظة أن مصطلح "الضرر المادي أو الأخلاقي" غير واضح المعنى.
9. الجمهورية اليمنية العربية، "قانون الأسرة". المادة 148.

تم وضع شروط محددة وصعبة التحقيق، يجب على الرجل استيفاؤها قبل أن يتزوج زوجة ثانية)وليس ثالثة أو رابعة(. وحتى في هذه الحالة، يجب الحصول على موافقة المحكمة. ينص البند 11 من قانون الأسرة في جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية على هذه القيود، وينص على أن الزواج من زوجة ثانية غير مسموح به إلا بعد الحصول على إذن كتابي من المحكمة المختصة. ولا يتم منح هذا الإذن إلا في الحالات التالية: 1(إذا كانت الزوجة عقيمة، ويجب تأكيد ذلك بتقرير طبي، بشرط ألا يكون الزوج على علم بهذه الحالة قبل الزواج. 2(إذا كانت الزوجة تعاني من مرض مزمن أو معدي لا يمكن علاجه، وفقًا للشهادات الطبية.
عندما اتحد البلدان، سمحت الدولة بتعدد الزوجات، كما تبنت القيود المتعلقة بتعدد الزوجات المنصوص عليها في قوانين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. لكن تم فرض بعض الشروط الإضافية؛ وهي شروط ليست صارمة مثل تلك المنصوص عليها في قوانين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لكنها أشد من شرط "عدم تجاوز أربع زوجات" المنصوص عليه في قوانين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وينص البند 12 من قانون الأحوال الشخصية في جمهورية اليمن على ما يلي:
يسمح للرجل بأن يتزوج أربع نساء، شريطة الوفاء بالشروط التالية: 1(أن يكون الرجل قادرًا على التعامل بعدالة مع زوجاته؛ وإلا، فيجوز له أن يتزوج امرأة واحدة فقط. 2(أن يكون الرجل قادرًا على توفير متطلبات زوجاته. 3(أن يتم إبلاغ المرأة بأن الرجل متزوج من امرأة أخرى.
لم يتطلب القانون الجديد من الزوج أن يثبت للمحكمة قدرته على معاملة زوجاته بالتساوي، أو أن لديه القدرة المالية الكافية لإعالتهن. بل كل ما يحتاجه الزوج هو أن يؤمن بقدرته على فعل ذلك. وحتى فيما يتعلق بالشرط الثالث والأخير، فإن العواقب الوحيدة لعدم الوفاء بهذا الشرط هي أن الزوجة التي لم يتم إخبارها بوجود زوجة أخرى لزوجها لها الحق في الطلاق. لا يُشترط إخطار الزوجة مسبقًا لكي يكون عقد الزواج الإضافي صالحًا، وبالتالي قد تعيش امرأة مع زوجها لسنوات دون أن تعرف بوجود زوجة أخرى له. وبالتالي، على عكس ما هو متبع في قانون PDRY، فإن الشروط التي وضعتها الدولة اليمنية الجديدة لتنظيم مسألة تعدد الزوجات تفيد الرجال أكثر من النساء، وهي شروط مشابهة لتلك المتبعة في قانون YAR.

الطلاق
تعتبر الشريعة الإسلامية ثلاثة أنواع من الطلاق. النوع الأول هو الطلاق بالتحريم، حيث يكفي أن يخبر الزوج زوجته "أنا نفيك"، ليكون الطلاق ساري المفعول. وإذا تكرر هذا القول ثلاث مرات، يصبح الطلاق لا رجعة فيه. ولا يحتاج الزوج إلى تقديم أي سبب أو ذكر أي شكوى؛ وبالتالي، يمكن للزوج الحصول على طلاق في ثلاث خطوات فقط. النوع الثاني هو "الخولا" أو "المباراة"، ويحدث عندما يتفق الزوجان على الطلاق بشكل متبادل. يتضمن هذا النوع من الطلاق عادةً تقديم الزوج شيئًا للزوج مقابل الطلاق، غالبًا ما يكون جزءًا من الميراث. النوع الثالث من الطلاق هو "القسق"، ويتم من خلال أمر قضائي للفصل بين الزوجين بسبب دعوى تقدمها الزوجة. بينما تعترف جميع المذاهب القانونية بحق الزوج في الطلاق الأحادي من خلال "التلاح"، إلا أن

هناك اختلافًا بينها حول شروط "القسق"، أي الظروف التي تبررهناك زوجة تطالب بالطلاق. على سبيل المثال، ترى جميع المدارس الفقهية، باستثناء المدرسة الحنفية، أنه إذا فشل الزوج في أداء واجبه تجاه زوجته بدفع نفقتها، فيمكن للزوجة أن تلجأ إلى المحكمة لطلب الطلاق. ويشمل ذلك الحالات التي يكون فيها عدم قدرة الزوج على دفع النفقة نتيجة لفقره. أما المدرسة الحنفية، فهي ترى أنه في مثل هذه الحالات، يمكن للزوجة أن تطلب النفقة، لكن لا يمكنها طلب الطلاق.

فيما يتعلق بالنوع الأول من الطلاق، فقد كانت كل دولة يمنية تنظم هذا النوع من الطلاق بطريقة مختلفة. في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، كان هذا النوع من الطلاق صالحًا قانونيًا، ولم يكن هناك حاجة للإبلاغ عنه للمحاكم. أما قانون الأسرة في جمهورية اليمن الشمالية، فقد نص على أن الطلاق الأحادي غير مسموح به. هناك فيلم وثائقي بعنوان "الطلاق في ثلاث ثوانٍ" يتناول هذا الموضوع في سياق المسلمين في الهند.

150. ناصر، "وضع المرأة في الشريعة الإسلامية وفي التشريعات الإسلامية الحديثة" , صفحة 91؛ علي، "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: ملخص للمبادئ الفقهية" , صفحة 24. إيزبوزيتو وديلونج-باس، "المرأة في قانون الأسرة الإسلامي" , صفحة 25.

ناصر، "مكانة المرأة في الشريعة الإسلامية وفي التشريعات الإسلامية الحديثة" , صفحة 91. إيزبوزيتو وديلونج-باس، "المرأة في قانون الأسرة الإسلامي" , صفحة 25.

151. أسباب أخرى يمكن للزوجة أن تستند إليها في رفع دعوى قضائية.

"حظر الزواج" وطلب من جميع حالات الطلاق أن تمر عبر الإجراءات القانونية قبل أن تكون نافذة. وهذا يضمن حصول المرأة على حقوق متساوية في قضايا الطلاق، ويحمي المرأة من الطلاق غير العادل. حتى عام 1988، نصت المادة الخاصة بقانون الأسرة في الجمهورية العربية اليمنية أيضًا على أن الأم المطلقة لها الحق في ملكية منزل الزوج، وذلك لضمان حصولها على الدعم اللازم لتربية أطفالها. بينما يتبنى قانون الأسرة في الجمهورية اليمنية نهجًا مختلفًا. على الرغم من أن القانون يقر بحق الطلاق الأحادي، إلا أنه يطلب أيضًا تسجيل جميع حالات الطلاق لدى المحكمة، كما هو الحال في قانون PDRY. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة 47 من القانون على أن كلا الطرفين لهما الحق في طلب الطلاق، كما تتطلب أن يتحمل القاضي مسؤولية قضايا الطلاق التي تباشرها النساء. على الرغم من أن هذا يمنح النساء في الواقع حقًا متساويًا في الوصول إلى محاكم الطلاق، إلا أن القانون يتطلب من هؤلاء النساء إثبات أن زوجهم قد تسبب لهم في "ضرر". "الضرر الجسدي أو الأخلاقي"، أو أن الرجل قد تخلى عنها، أو أنه غير قادر على توفير الرعاية اللازمة لها ولأطفالها. فقط في هذه الحالات يمكن للمرأة أن تطلب الطلاق من تلقاء نفسها. وبما أن الرجل يمكنه طلب الطلاق من جانب واحد، مما يخفف عنه عبء الإثبات الذي تتحمله المرأة، فإن توازن القوى داخل الزواج يتغير بشكل كبير. وهذا يجعل بعض النساء يخشين من طلب الطلاق، لأن ذلك قد يؤدي إلى طردهن من المنزل، وإجبارهن على العودة إلى منازل عائلاتهن أو العيش في الشوارع.

من المثير للاهتمام ملاحظة أن الطبقة الاجتماعية للمرأة كانت عاملًا مهمًا في أسباب رفع دعاوى الطلاق. في دراستها التي شملت السجلات القانونية في جمهورية اليمن، وجدت آنا وورث أن النساء من الطبقات الفقيرة كن يرفعن دعاوى الطلاق بشكل أكثر تكرارًا مقارنة بالنساء من الطبقات النبيلة. ويرجع ذلك إلى أن النساء الثريات كن

يفضلن حل مشاكل الطلاق خارج النظام القضائي، بينما كن النساء من الطبقات الفقيرة يعتمدن على القضاء لحل مشاكل الطلاق. ومن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق: وجود خلافات بين الزوجين، أو عيوب في شخصية الزوج، أو غياب الزوج أو سجنه، أو ارتداد الزوج عن الدين.

152. شاميري، نجيب عبد الرحمن. حقوق المرأة في التشريعات اليمنية الديمقراطية. عدن: دار الحمداني. صفحة 85. انظر أيضًا: آنا وورث، "إصلاحات متوقفة"، 2003.

62

يتم التفاوض بشأن الطلاق خارج أروقة المحكمة. أما عائلة المرأة الفقيرة، فلا تستطيع تحمل تكاليف التفاوض بشأن الطلاق نيابة عنها؛ لذلك، فإن أفضل فرصة لها هي رفع دعوى قضائية للحصول على الطلاق من خلال النظام القضائي. بالإضافة إلى ذلك، في الحالات النادرة التي ترفع فيها امرأة من الطبقة الراقية دعوى قضائية للطلاق، فإن القضاة غالبًا ما يوافقون على طلبها بسرعة وبسهولة. ويقول وورث إن ذلك يحدث لأن القضاة ينتمون إلى نفس الطبقة الراقية، وبالتالي "لا يجبرون امرأة من طبقة اجتماعية معينة على البقاء في زواج لا ترغب فيه". وغالبًا ما يفترض القضاة، وبشكل صحيح، أن محاولات عائلة المرأة للتفاوض بشأن الطلاق خارج المحكمة قد فشلت. أما فيما يتعلق بالقرارات في هذه قضايا الطلاق، فقد وجد ورث أن القاضي يكون أكثر عرضة لمنح الطلاق لامرأة من طبقة اجتماعية أقل، على أساس عدم توفير الدعم المالي، بينما يحتفظ قرارات الطلاق التي تصدر على أساس العنف المنزلي والكراهية)الكريهة(لنساء من طبقة اجتماعية أعلى. وقد واجهت النساء من طبقة اجتماعية أقل صعوبة في الحصول على الطلاق على أساس مماثل، حيث غالبًا ما يتم رفض القضية لعدم وجود دليل كافٍ. وقد فحص القضاة أسباب الكراهية لدى هؤلاء النساء، وأكدوا "أن أي فعل عنف منزلي يمكن تصنيفه كاعتداء بموجب القانون الجنائي يعتبر أساسًا كافيًا للطلاق." ومع ذلك، في الحالات المتعلقة بالنساء من طبقة اجتماعية أعلى، فأن القاضي يعتبر "رفض الزوج العيش مع الزوج هو أساس كافٍ للطلاق]وتحديد الكراهية[، بغض النظر عما إذا كان العنف المنزلي المزعوم يعتبر جريمة جنائية."وفي حالات العنف الأسري أو الإهانات، يؤكد القضاة على الفكرة السائدة بأن طلبات الطلاق في المحاكم مخصصة للفقراء، بينما يحل الأغنياء مشاكلهم الزوجية خارج المحاكم، من خلال دفع مبالغ مالية لإنهاء الزواج. ° وذلك وفقًا لما ذكرته آنا وورث في مقالها "الإصلاح المتعثر: قانون الأسرة في اليمن بعد إعادة الوحدة" , المجلة الإسلامية والمجتمع، العدد 10، السنة 2003، صفحة 24.

154. المرجع نفسه.

٥٥١ ثيد.

63

ووفقًا لهذا النمط، نجد أن قوانين الطلاق الحالية وتفسيراتها تفيد نساء الطبقة العليا، بينما تهمش نساء الطبقة الدنيا. وهذا يقلل من دوافع الأشخاص الذين يمتلكون السلطة والمناصب الهامة للدعوة إلى تعديل قوانين الطلاق.

2.4 الخلاصة: الشريعة وطريقة تصور اليمنيين لمفهوم "المرأة" ترى جوديث تاكر، في تحليلها للطرق المختلفة التي يتم بها تصور مفهوم "المرأة" في النصوص القانونية الإسلامية، أن العديد من الفقهاء قد...

2)

تم تصوير المرأة على أنها شخص صامت، وكذلك على أنها شخصية خاضعة للرجل، وغير قادرة على لعب أي دور في الحياة الاجتماعية. ويوضح تاكر أن الفقهاء ركزوا

على مفهوم التكامل بين الجنسين، وعلى الاختلافات بين الجنسين من حيث الأدوار الاجتماعية. ولم يعتذر الفقهاء عن ذلك، بل ادعوا أن تصور "الرجل" كمعيل للأسرة، و"المرأة" كشخصية خاضعة ومعتمدة على الرجل، يستند إلى ما جاء في القرآن الكريم.
157
"التعاليم الدينية." غالبًا ما يستشهدون بالآية المثيرة للجدل في القرآن)4:34(لتبرير مثل هذه المفاهيم المتعلقة بالجنسين. نص الآية كالتالي:
الرجال هم القائمون على حماية النساء ورعايتهن، لأن الله جعل أحدهما أفضل من الآخر، كما أن الرجال ينفقون من مالهم لدعم النساء. لذلك، فإن النساء الصالحات يطيعن الله وأزواجهن بإخلاص، ويحافظن على ما أمر الله به في غياب الأزواج، مثل الحفاظ على عفتهن وممتلكات أزواجهن. أما النساء اللواتي يظهر منهن سوء السلوك، فيجب توبيخهن أولًا، ثم رفض مشاركتهن الفراش، وأخيرًا ضربهن برفق إذا كان ذلك ضروريًا. لكن إذا عدن إلى الطاعة، فلا يجب استخدام أي وسائل لإزعاجهن. إن الله سبحانه وتعالى عظيم ومجيد. يصبح هذا الأمر أكثر تعقيدًا في مجال الزواج وعقد الزواج. فكما ُذكر أعلاه، يتطلب الشرع موافقة العروس، لكن الفقهاء فسروا مفهوم موافقتها بطرق مختلفة.وكذلك مسألة الجنس في القانون الإسلامي، صفحة 30. المرجع نفسه، صفحة 25. في هذا السياق، أستخدم الترجمة الإنجليزية للقرآن التي قام بها محسن خان.
64
"قريب المرأة الذي يتحدث نيابة عنها."!؟
تقييم هذا الفصل لقانون الأسرة اليمني يشير إلى أن المشرعين في الشمال اليمني وجمهورية اليمن بعد الحرب، قاموا ببناء "المرأة اليمنية" بطريقة مماثلة. كان من المتوقع أن تكون صامتة في عقد الزواج، مطيعة في الحياة الزوجية، وأن تكون حقوقها في الطلاق محدودة. بالإضافة إلى ذلك، يوضح تطور القانون في قانون الأسرة اليمني فشل جهود الدولة اليمنية الجنوبية في بناء صورة مختلفة لها. من الصعب معرفة كيف ترجمت صورة "المرأة المثالية" التي بنتها كل دولة يمنية في المحكمة. في الواقع، لاحظنا أن صورة "المرأة المثالية" التي بنتها جمهورية اليمن كانت أكثر أهمية لنتائج الإجراءات القانونية، مقارنة بكيفية بناء الدولة لصورة "المرأة". ومع ذلك، يروي تاريخ تطور حقوق وواجبات الزواج في الدولة اليمنية، قصة قوية حول كيف أن صورة الدولة لـ "المرأة المثالية" تتغلغل في القوانين والممارسات القانونية في البلاد.
تاكر، "النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي" , صفحة 31. وفي ما يتعلق بتفسير بعض الفقهاء لصمت العذراء على أنه موافقة على الزواج، تقول تاكر: "إن استخدام صمت المرأة كمعيار قانوني لمشاركتها في ما ُيعد من أهم لحظات حياتها، يجعل من المرأة شريكة سلبية وخاملة في الإجراءات القانونية المتعلقة بالزواج.")صفحة 32(
65
الفصل الثالث
تأثير وجود الدولة على رفاهية المرأة في اليمن، كما هو موضح في الفصل السابق، يبدو أن تأثير الدولة في تحديد الصورة المثالية للمرأة المواطنة يظهر في القوانين المحلية. سيتناول هذا الفصل كيف يؤثر وجود الدولة الفعلي في المجتمع على رفاهية المرأة وتمكينها، والتي تم تعريفها معًا في هذا البحث بـ "الرفاهية". على وجه التحديد، يطرح هذا الفصل السؤال: كيف يؤثر مستوى وجود الدولة في كل منطقة من مناطق

اليمن على رفاهية النساء اليمنيات اللواتن يعيشن في هذه المناطق بعد توحيد البلاد؟ أستجيب لهذا السؤال باستخدام البيانات من استطلاع "الديموغرافيا والصحة الوطني" لعام 2013 في اليمن. يتم قياس "الرفاهية" من خلال مستوى تعليم المرأة، والوصول إلى الرعاية الصحية الإنجابية، والقدرة على اتخاذ قرارات في المنزل، والعمر عند أول علاقة عاطفية مع الزوج، والآراء حول العنف المنزلي.

3.1 الإطار النظري: الدول الضعيفة ومستوى الرفاهية المنخفض فيها

قبل أن نتمكن من قياس مدى وجود الدولة، أو حتى الحديث عن ذلك، من الضروري أولًا أن نفهم مسؤوليات الدولة والمفهوم المتعدد الأبعاد للدولة نفسها. ثانيًا، وبناء على هذه المسؤوليات وفهمنا لمفهوم الدولة، يجب أن نسأل: ما الذي يشكل دولة ضعيفة أو قوية؟ وبالتالي، ما الذي يشكل وجود دولة ضعيفة أو قوية؟ ثالثًا، ما هو مفهوم الرفاهية، وكيف قام الآخرون بقياس رفاهية النساء؟ من خلال ذلك، يمكننا أن نبدأ في استكشاف تأثير وجود الدولة على رفاهية مواطناتها من النساء. من الضروري الإشارة إلى أن القرارات في هذا الشأن ذات طابع ذاتي. فيما يلي، سأقدم تعريفات وطرق قياس العوامل الرئيسية المتعلقة بوجود الدولة.

66

ما هو الضعف؟ في كتابه "عندما تفشل الدول: الأسباب والعواقب" , يجادل روبرت روتبرج بأن الدول القومية موجودة لتوفير وسيلة لتقديم الخدمات السياسية والعامة بطريقة لامركزية. وعلى الرغم من وجود هيكل هرمي بين الأشخاص الذين يعيشون ضمن حدود الدولة، إلا أن الخدمات الحكومية الأساسية، ومن بينها الأمن، تشمل أيضًا نظامًا قضائيًا فعالًا لحل النزاعات وتنظيم القواعد والأعراف الاجتماعية، بالإضافة إلى ضمان حق المواطنين في المشاركة الحرة في الشؤون السياسية. كما تشمل هذه الخدمات الرعاية الطبية والصحية، والمدارس والمؤسسات التعليمية، بالإضافة إلى البنية التحتية العامة والنظام المصرفي المركزي. ويؤكد روتبرج أن مدى قدرة الدولة على توفير هذه الخدمات العامة يشكل معيارًا لتقييم ما إذا كانت الدولة قوية أو ضعيفة أو فاشلة.

يقدم ماكس فيبر تعريفًا بديلًا لمفهوم الدولة وفشل الدولة. يعرّف الدولة بأنها "مجتمع بشري يحتكر، بشكل ناجح، استخدام القوة على أراضيه". ويضيف فيبر أن هذا الاحتكار بالقوة يجب أن يتم ضمن إطار هيكل سلطوي عقلاني وقانوني؛ وإلا فإن الدولة تواجه خطر فقدان شرعيتها. إن تآكل الشرعية والسلطة يؤدي إلى فشل الدولة. ويمكن أن يتجلى هذا الفشل بأشكال مختلفة، منها عدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، كما يرى روتبرج، بالإضافة إلى اندلاع العنف والحروب الأهلية، أو فقدان الدولة السيطرة على أجزاء من أراضيها، أو أي مزيج من هذه الأمور.

روبرت آي. روتبرج، "عندما تفشل الدول: الأسباب والعواقب")برينستون، نيوجيرسي: دار نشر جامعة برينستون، 2004(، صفحة 2.

٦١ لتر من الطعام، ٤.

© ماكس فيبر، هانز هاينريش جيرث، وسي. رايت ميلز، من كتاب "ماكس فيبر: مقالات في علم الاجتماع" , سلسلة روتليدج كلاسيكس في علم الاجتماع)ميلتون بارك، أبينجدون، أوكسون؛ نيويورك: روتليدج، 2009(، صفحة 212.

67

في حين أن روتبرج وويبر وآخرين قدموا طرقًا لتحديد مفهوم "فشل الدولة" , إلا أن هناك جدلًا مستمرًا حول كيفية قياس فشل الدولة بدقة. واستجابةً للاهتمام المتزايد من الأوساط الأكاديمية والسياسية بموضوع فشل الدولة، أو بالأحرى هشاشة الدول،

قام العلماء والمنظمات الدولية بإنشاء العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس هشاشة الدول. ومن بين هذه المؤشرات: مؤشر ضعف الدولة، ومؤشر الدول الفاشلة، ومؤشر الهشاشة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام بعض المؤشرات التي أنشأتها المنظمات الدولية في الأصل لأغراض أخرى، في قياس هشاشة الدول. ومن أمثلة ذلك مؤشر تقييم السياسات والمؤسسات الوطنية الذي يصدره البنك الدولي.في البداية، استخدم مسؤولو البنك الدولي هذا المؤشر لتقييم مدى أهلية الدولة للحصول على التمويل. لكن اليوم، أصبح البنك الدولي والوكالات المانحة الأخرى تستخدم مقياس CPIA كمعيار لقياس مدى هشاشة الدول.

انتقد العلماء ظهور هذه المؤشرات، مشيرين إلى أنها غالبًا لا تأخذ في الاعتبار التنوع الكبير بين الدول الفاشلة. كما أنها تحول المفهوم المعقد والمتعدد الأبعاد المتعلق بالدولة إلى مقياس أحادي البعد. ويؤكد العلماء أنه، نظرًا للاختلافات الكبيرة في عواقب فشل الدول، يجب تقسيم مفهوم الدولة إلى أبعاد رئيسية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يأخذ أي مقياس لضعف الدولة في الاعتبار ليس فقط العلاقات بين هذه الأبعاد، بل أيًضا كل بعد على حدة.

لكن، ما هي هذه الأبعاد الأساسية يختلف من عالم إلى آخر. يقترح كارميت وبريست وسامي في دراستهم "الأمن والتنمية والدول الهشة":

سد الفجوة بين النظرية والسياسة العملية، على سبيل المثال، من خلال رؤية ثلاثية الأبعاد لمفهوم الدولة، تشمل السلطة والشرعية والقدرات اللازمة لأداء وظائف الدولة. وبالمثل، يستخدم تشارلز كال هذا المفهوم في تحليلاته. انظر، على سبيل المثال، مقالة سانين ف. جوتييريز "تقييم أداء الدولة: رؤية نقدية للدولة".

إن التداخل والتفاعلات بين الثغرات الموجودة في قدرات الدولة، وأمنها، وشرعيتها عوامل بالغة الأهمية. وعلى الرغم من أن طريقة دمج المتغيرات الأساسية المتعلقة بهذه الجوانب تختلف من دراسة إلى أخرى، إلا أن هناك إجماًعا في الأدبيات العلمية على أن قدرات الدولة تعتبر عنصًرا أساسيًا لفهم مفهوم الدولة، بالإضافة إلى المسؤوليات التي تقع على عاتق الدولة تجاه مواطنيها. وكما سنرى لاحقًا، فإن طريقة تعريف قدرات الدولة تختلف بشكل كبير في الأدبيات العلمية. وبالنظر إلى ذلك، وبما أن وجود الدولة يعتبر جزًءا من قدرات الدولة، فإن هذه الدراسة تركز بشكل أساسي على قدرات الدولة وعلاقتها برفاهية النساء.

العلاقة بين قدرة الدولة ورفاهية المرأة مع الأخذ في الاعتبار حجة روتبرغ بأن أهم مسؤولية للدولة هي توفير السلع، وأن أهم هذه السلع هي الأمن، يمكننا أن نفهم أن الدولة الضعيفة هي تلك التي تفشل في ضمان أمن مواطنيها. ونتيجة لذلك، يرى نيل إنجلهارت أن "الدول الضعيفة عادة ما تتمتع بسجل أسوأ في حقوق الإنسان مقارنة بالدول القوية". وذلك لأن الدول الضعيفة تفتقر إلى القدرة على ضمان أمن مواطنيها. هنا، يحدد إنجلهارت "قدرة الدولة" بأنها "الاستعداد والقدرة على آلية الدولة لتنفيذ السياسات الحكومية". ويتابع إنجلهارت، باستخدام الانحدار اللوجستي المنظم، أن "قدرة الدولة هي مؤشر قوي لمقاييس حقوق الإنسان". ويقول: "قدرة الدولةوكذلك، فإن لذلك تأثير على أوضاع حقوق الإنسان. الدول الأقوى تحقق نتائج أفضل في مجال حماية حقوق الإنسان، لأنها أكثر قدرة على مراقبة الجهات الخاصة التي تنتهك حقوق الإنسان، والسيطرة على الفشل وعدم الاستقرار في الدول. "المجلة الأوروبية لأبحاث التنمية"، العدد 23، سنة 2011. تشارلز كال، "ما وراء مفهوم 'الدولة الفاشلة': نحو بدائل مفاهيمية" , "المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية"، العدد 17، السنة 2010.

أفعال عملائهم هم أنفسهم."!% لكن، يقر إنجلهارت بأن تأثير قدرات الدولة يختلف باختلاف الحقوق المعنية. من المهم ملاحظة أن إنجلهارت لا يقول إن الدول الضعيفة هي بالضرورة الجهات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل حدودها. بل يرى أن الدول الضعيفة تخلق ظروفًا تسهل انتهاك حقوق الإنسان، بسبب عدم قدرتها على السيطرة على أراضيها. وبالتالي، حتى لو كانت الدولة الضعيفة ذات نوايا حسنة، فقد لا تستطيع منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان.

يقول إن فهم هذا الأمر أمر بالغ الأهمية، ليس فقط بالنسبة للجهات الخاصة القوية التي تحدد من هو المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان، ولكن أيضًا من أجل التصدي لهذه الانتهاكات بشكل فعال.

في حين أن روتربيرغ قد يكون على صواب في التأكيد على أن المواطنين الذين يعيشون في دول ضعيفة أو فاشلة، فإنهم يفقدون الأمن، ومعنا موافقة على حجة إنجلهارت حول العلاقة بين قدرة الدولة وحقوق الإنسان، إلا أنه لا شك أن النساء والنساء)168(يعانين من فشل الدولة بطرق مختلفة تمامًا. حيث أن رفاهية المواطنين تتأثر، سواء بسبب الصراعات العنيفة، أو الفقر، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو فشل الدولة، فإن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب أكثر من الرجال." تستكشف لوري غولد هذه العلاقة بين الدول الضعيفة ورفاهية المرأة في دراستها لعام 2014، حيث تستكشف التفاوتات بين الجنسين في الدول الفاشلة. "نييل أ. إنجلهارت، "قدرة الدولة، فشل الدولة، وحقوق الإنسان"، مجلة أبحاث السلام، المجلد 46، رقم 2 (2009): 167.

1 ،ثيدوسيوس 166.

1. المرجع نفسه، صفحة 163.

168. ،لوري أ. جولد، "استكشاف الفروق بين الجنسين في مجالات الحماية القانونية والتعليم، والصحة، والتمكين السياسي، وفرص العمل في الدول الهشة والمتدهورة" , مجلة Women & Criminal Justice، العدد 24، السنة 2014. ستيفن باراني وكريستيانا باول، "الدول الهشة، المساواة بين الجنسين، وفعالية المساعدات الخارجية: مراجعة لوجهات نظر الجهات المانحة" , أوتاوا، كندا: معهد الشمال-الجنوب، 2005.

الدول الهشة." باستخدام أساليب التحليل الإحصائي المتعلقة بالعلاقات بين المتغيرات المختلفة، بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطي، وجدت جولد أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفروق بين الجنسين ومختلف جوانب فشل الدولة. وبناءً على ذلك، خلصت جولد إلى أن "النساء هن من يتحملن العبء الأكبر للآثار السلبية الناتجة عن فشل الدولة".

استنادًا إلى أبحاث جولد، بالإضافة إلى نتائج إنجلهارت حول قدرات الدولة وحقوق الإنسان، أنا مهتمة بفهم الآثار التي يخلفها ضعف قدرات الدولة أو غياب دور الدولة على رفاهية النساء. في حين أن أبحاث جولد تركز على الفروق بين الجنسين في مجالات مثل الحماية القانونية والتعليم والصحة والمشاركة السياسية والتوظيف، فإنني أرغب في التركيز على رفاهية وتمكين النساء اليمنيات، بغض النظر عن وضع الرجال. أفعل ذلك لسببين رئيسيين: أولًا، أريد التركيز حصريًا على النساء اليمنيات وتجاربهن الخاصة. هذا يسمح لي بفهم مفاهيم "الرفاهية" و"التمكين" من منظور النساء، دون الحاجة إلى تطبيق هذه المفاهيم بطريقة تشمل كلا الجنسين. على سبيل

المثال، يمكنني الاستفادة من مفهوم "الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل" لدى النساء، أو "سن الولادة الأولى".يمكن اعتبار ذلك مقياسًا للرفاهية، دون الحاجة إلى تقييد الدراسة بالمقاييس التي تنطبق على كلا الجنسين بشكل متساوٍ. السبب الثاني هو أن البيانات المتاحة حول رفاهية النساء اليمنيات، والتي جمعت في استطلاع DHS لعام 2013، لا تتضمن ردود الرجال اليمنيين. بل إن الاستطلاع يركز بشكل خاص على رفاهية وتجارب النساء اليمنيات.

بالإضافة إلى ذلك، ففي حين أن الدراسات المتعلقة بضعف الدولة أو قدراتها تركز بشكل شبه حصري على المستوى الوطني، فإن هذه الدراسة تهتم بقياس مدى وجود الدولة على المستوى دون الوطني. ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية. أولًا، أشارت بعض الدراسات إلى أن ضعف الدولة يختلف من منطقة إلى أخرى.

71

عبر الحدود الوطنية، وكذلك داخلها. وبالتالي، قد تتبين أن "الولايات المستقرة" قد تكون غير مستقرة في بعض أجزاء أراضيها. وبالمثل، يمكن تطبيق هذا على حالة قدرة الدولة ووجودها. ثانيًا، لا يمكننا تجاهل الواقع التاريخي لعملية تكوين الدولة في اليمن. قبل عام 1990، كان اليمن يتكون من دولتين منفصلتين)اليمن الشمالي واليمن الجنوبي(، مع مستويات مختلفة من هشاشة الدولة، وقدرة الدولة، ووجود الدولة. إذا كانت قدرة الدولة تعتبر بشكل تقليدي سمة وطنية، تختلف عبر الدول، فماذا يحدث عندما تتحد دولتان - بمتوسط قدرات مختلفة؟ وبالتالي، تتطلب هذه الدراسة نهجًا على مستوى المقاطعة. ثالثًا، يختلف وجود الدولة بشكل كبير داخل اليمن، لذا، من خلال دراسة التباين الإقليمي في وجود الدولة ورفاهية المرأة، يمكننا فهم بعض العلاقة بينهما.

القدرة الحكومية والحضور الحكومي: مقاييس وخصائص

مفهوم القدرة الحكومية مفهوم معقد وصعب التعريف. في الوقت الحالي، لا يوجد إجماع في الأدبيات العلمية حول كيفية قياس القدرة الحكومية بشكل عملي. ونظرًا لتعقيد هذا المفهوم، يرى هانسون وسيجمان في دراستهما لعام 2013 بعنوان "الأبعاد الخفية للدولة: قياس القدرة الحكومية من أجل البحث السياسي المقارن"، أن "لأسباب نظرية وعملية في نفس الوقت، فإن النهج البسيط في فهم جوهر هذا المفهوم هو أفضل طريقة لتعريف وقياس القدرة الحكومية". ويعرف هانسون وسيجمان القدرة الحكومية بأنها "قدرة المؤسسات الحكومية على التنفيذ الفعال للسياسات".

التمكين وفرص العمل في الدول الفاشلة والهشة.

أوه! نفس الشيء، رقم 301.

جوناثان ك. هانسون وراشيل سيجمان، "الأبعاد الخفية للدولة العملاقة: قياس قدرات الدولة من أجل البحث السياسي المقارن" , 2013، صفحة 2.

72

"الأهداف الرسمية". يقول هانسون وسيجمان إن هذا التعريف يسمح لهما بـ"تجنب المفاهيم المعيارية المتعلقة بما يجب على الدولة أن تفعله أو كيف يجب أن تفعل ذلك". تتبنى هذه الورقة البحثية هذا التعريف.

لكن، بينما يدعو هانسون وسيجمان إلى اتباع نهج بسيط في تعريف القدرات الحكومية، فإنهما يدركان ضرورة استخدام مقاييس متعددة الأبعاد لقياس هذه القدرات. وذلك لأن مفهوم القدرات الحكومية في حد ذاته متعدد الأبعاد، كما يتضح من الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. وكما يقول نيل إنجلهارت، "لا يوجد مقياس واحد يمكن أن يكون كافيًا لقياس القدرات الحكومية". وبالنظر إلى هذه الحاجة إلى

مقاييس متعددة الأبعاد، وإلى الرغبة في اتباع نهج بسيط، فإن هانسون وسيجمان يركزان على الوظائف الأساسية للدولة عند قياس قدراتها. ويقومان بذلك من خلال تحديد واستخدام الأبعاد الثلاثة للقدرات الحكومية، والتي يعتبرانها "ضرورية على الأقل لأداء وظائف الدول المعاصرة".76 وتشمل هذه العوامل القدرة على جمع الإيرادات، والقدرة العسكرية، بالإضافة إلى القدرات الإدارية.

تصنيف القدرات الحكومية إلى فئات متعددة ومتشابهة يتوافق إلى حد ما مع الطريقة التي يتم بها قياس القدرات الحكومية في الدراسات الأخرى. على سبيل المثال، في دراستهما لعام 2004، استخدم ديروين وسوبيك مقاييس مثل حجم الجيش الحكومي، وكفاءة البيروقراطية، ومستوى الديمقراطية السياسية لقياس القدرات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، في دراسته "قياس القدرات الحكومية: الآثار النظرية والتجريبية على دراسة النزاعات المدنية" , يستعرض كولين هندريكس مختلف التعريفات وطرق قياس القدرات الحكومية. ويجد هندريكس أن التعريفات وطرق قياس القدرات الحكومية تختلف من حالة إلى أخرى.

٤٧١ تبيد.

إنجلهارت، "القدرة الحكومية، فشل الدولة، وحقوق الإنسان" , صفحة 167.

هانسون وسيجمان، "الأبعاد الخفية للدولة العملاقة: قياس قدرات الدولة من .176 أجل البحث السياسي المقارن" , الصفحة 3.

جيه آر كارل آر. دي روان وديفيد سوبيك، "ديناميكيات مدة ونتائج الحروب .177 الأهلية".

73

ينقسم الأمر إلى ثلاث فئات: القدرة العسكرية، والقدرة البيروقراطية/الإدارية، وجودة وتماسك المؤسسات السياسية. يوضح هندريكس أن الفئة الأولى ُتقاس عادًة من خلال عدد الجنود لكل فرد في الدولة، أو الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد. لكن، كما يشير هندريكس، فإن هذا القياس يستند إلى افتراض غير صحيح، وهو أن هناك علاقة وثيقة بين الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد والقدرة العسكرية. أما الفئة الثانية، وهي القدرة البيروقراطية/الإدارية، فهي تتوافق مع ما تذكره الدراسات المتعلقة بالتنمية السياسية. ويقول هندريكس إن القدرة البيروقراطية/الإدارية تتميز بالطابع المهني للبيروقراطية في الدولة. لكن، في كثير من الدراسات، يتم قياس القدرة البيروقراطية/الإدارية بناًء على "تقييمات الخبراء" للدولة المعنية.الجودة البيروقراطية: ُينظر إلى القدرات البيروقراطية/الإدارية على أنها قدرة الدولة على جمع الإيرادات من المجتمع، سواء كان ذلك عبر الضرائب أو الموارد الطبيعية. أما الفئة الأخيرة، وهي جودة وتماسك المؤسسات السياسية، فهي تشير إلى قوة المؤسسات الديمقراطية في الدولة. ويتم قياس ذلك باستخدام مؤشرات مثل مؤشر النظام السياسي، الذي يصنف الدول حسب درجة الاستبداد أو الديمقراطية فيها.

وإن كنت أوافق على معظم التعريفات المتعلقة بقدرات الدولة الواردة في الأدبيات العلمية، وأؤكد على أن أي قياس دقيق لقدرات الدولة يتطلب تعريًفا شامًلا يأخذ في الاعتبار جوانب متعددة، إلا أنني مهتمة بمعرفة كيف يؤثر وجود الدولة بشكل مباشر على رفاهية النساء، أكثر من تأثير قدرات الدولة نفسها. في تعريف "وجود الدولة" , أستند إلى النقاش الذي أجراه روتبرج حول مسؤولية الدولة في توفير الخدمات والمنافع العامة الأساسية لمواطنيها، بالإضافة إلى النقاشات الواردة في أدبيات قدرات الدولة في مجلة "Journal of Peace Research"، العدد 41، السنة 2004.

كولين إس. هندريكس، "قياس القدرة الوطنية: الآثار النظرية والتجريبية على .18

دراسة النزاعات المدنية" , المرجع نفسه، الصفحة 2010 ،47.
المرجع نفسه، صفحة 275.
74
أهمية قدرة الدولة الإدارية. من خلال ذلك، أفهم أن وجود الدولة يعني قدرتها على تقديم السلع والخدمات العامة الأساسية داخل حدودها. هذه السلع لا تشمل حقوق سياسية أو أمنًا، كما هو الحال في الأبعاد الأخرى من قدرة الدولة؛ بل تشير حصرًيا إلى الوظائف الإدارية الأساسية للدولة. لذلك، تشمل هذه السلع العامة أشياء مثل التطعيم للأطفال، والحفاظ على سجل ديموغرافي، وتوفير مرافق صحية مناسبة، والقضاء على نقص التغذية. وبالتالي، أعتبر وجود الدولة ليس مستقلًا عن قدرتها، بل هو فئة فرعية منها.
تعريف "الرفاهية" بالنسبة للمرأة: أقوم بتعريف "رفاهية المرأة" على أنها تشمل رفاهية المرأة)أي: سهولة الوصول إلى وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية، والتعليم، والقراءة، إلخ(وقدرتها على اتخاذ القرارات. كما أن المناقشة أعلاه حول مفهوم "تمكين المرأة")أي: قدرتها على اتخاذ القرارات، وقدرة الدولة، وحضور الدولة(تظهر أن الطريقة التي يتم بها تعريف وقياس مفهوم معين يمكن أن يعكس التوجهات السياسية الفردية. على الرغم من أنني أقر بهذا، إلا أنني أعتقد أن تعريف "رفاهية المرأة" بالطريقة التي أقوم بها، بالإضافة إلى استخدام المتغيرات التي أستخدم لقياس الرفاهية، هو مبرر، أو على الأقل مثير للاهتمام، لسببين. أولًا، هذا التعريف والطريقة التي يتم بها تطبيقه تعكس الحقوق التي هي جزء من إعلانات الأمم المتحدة التي وقع عليها دولة اليمن، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)CEDAW(وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة.تعريف السيدة لمفهوم التمكين يتمثل في اعتبار التمكين وسيلة لتوسيع نطاق الخيارات المتاحة للنساء، وزيادة قدرتهن على اتخاذ القرارات. وهذا هو التعريف المستخدم في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة. وقد وقعت اليمن على العديد من هذه المعاهدات، وتعهدت بتنفيذها.
سيتم شرح هذه المتغيرات بمزيد من التفصيل في قسم المنهجية، لكن من بينها: الاحتياجات غير الملباة لدى النساء فيما يتعلق بوسائل منع الحمل، والرعاية أثناء الولادة، ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، بالإضافة إلى العمر عند بدء العلاقات الجنسية لأول مرة.
75
أهداف التنمية التي تشمل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأحد ثمانية أهداف. صحيح أن تعريف الأمم المتحدة لـ "تمكين المرأة" وكيفية بناء مفهوم "التمكين" قد يعكس تحيزًا غربيًا، إلا أن الدولة اليمنية وافقت على هذه الاتفاقيات. وقد فعلت ذلك مع إدراكها أن التوقيع يعني التزامها بضمان وحماية هذه الحقوق كما هي محددة في هذه المعاهدات. ثانيًا، تركز هذه التعريفات على تجارب المرأة الحقيقية، بدلًا من مقاييس بديلة مثل الدخل أو وضع العمل. فهي تتضمن متغيرات مثل عمر المرأة عند ولادتها الأولى، وإمكانية الوصول إلى وسائل منع الحمل إذا رغبت في ذلك. وبالتالي، فإن تحديد رفاهية المرأة بهذه الطريقة يسمح لي بالتركيز بشكل مباشر على القضايا المرتبطة بشكل مباشر برفاهية المرأة، بدلًا من القضايا التي قد تكون مؤشرات لمشاكل أخرى.
المنهجية: الأسئلة والفرضيات 3.2
أجيب على ثلاثة أسئلة تتعلق بوجود الدولة ورعاية وتمكين المرأة)ببساطة، "الرفاه"(.

أوّلا، أسأل عما إذا كان وجود الدولة أقل في المناطق التي تشكلت من منطقة الشمال في اليمن. أفترض أن هذا ينطبق بناءً على الدراسات السابقة التي تشير إلى أن الشمال في اليمن كان أكثر مركزية، مع وجود دولة أقل قوة مقارنة بالجنوب)انظر، على سبيل المثال، وينر)1991(والفصلان الأول والثاني في هذه الرسالة(. لذلك، فإن الاعتبار الأولي هو ما إذا استمر هذا الوضع في عام 2013. ثاني سؤال هو ما إذا كان وجود الدولة يؤثر إيجابًا على رفاهية المرأة. أفترض أن، مع الأخذ في الاعتبار عمر المرأة، وما إذا كانت تعيش في منطقة ريفية أو حضرية، فإن النساء في المناطق التي تتمتع بوجود دولة أكبر يجب أن يتمتعن برفاهية أكبر. سيكون إيجاد هذه العلاقة متوافقًا مع فكرة أن وجود الدولة يعزز رفاهية المرأة.حقها في اتخاذ القرارات المتعلقة برعايتها الصحية، وكذلك فيما يتعلق بالمشتريات الكبيرة داخل الأسرة.

76

الإجابة على السؤال الثاني إيجابية. أما السؤال الثالث، فهو: لماذا تتمتع النساء اليمنيات اللواتي يعشن في مناطق ذات حضور حكومي قوي، بمزايا أكبر مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في مناطق ذات حضور حكومي ضعيف؟ تحديدًا، هل هذه العلاقة مستمرة حتى بعد التحكم في مجموعة واسعة من الخصائص الاقتصادية للعائلة؟ إذا كانت العلاقة واضحة بدون هذه العوامل، ولكنها تصبح غير ذات دلالة إحصائية بمجرد إدخالها، فهذا يشير إلى أن وجود الدولة يؤثر على رفاهية المرأة بشكل أساسي من خلال تحسين الظروف الاقتصادية للعائلات. إذا كانت هذه العلاقة واضحة سواء مع أو بدون هذه العوامل، فهذا يشير إلى أن وجود الدولة يلعب دوًرا يتجاوز مجرد تحسين الظروف الاقتصادية.

أجيب على السؤالين الثاني والثالث من خلال استخدام نماذج الانحدار، حيث يتم قياس رفاهية المرأة بناءً على مدى وجود دور للدولة في حياة المرأة)كما هو موضح أدناه(، مع أخذ العوامل الأخرى في الاعتبار. يعتمد نوع نموذج الانحدار على نوع المتغير المستقل المستخدم. لذلك، استخدمت نماذج الانحدار من نوع "بروبيت" والانحدار الخطي للمتغيرات من نوع "نعم/لا")مثلًا: هل لدى الشخصة احتياجات غير ملباة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل؟(. كما استخدمت نماذج الانحدار من نوع "بروبيت المرتب" للمتغيرات الترتيبية)مثلًا: أعلى مستوى تعليم لدى الشخصة(. أما بالنسبة للمتغيرات المستمرة، فقد استخدمت نموذج الانحدار بالمربعات الصغرى العادية.

البيانات

أستخدم بيانات من الدراسة الاستقصائية الوطنية للديموغرافيا والصحة في اليمن لعام 2013. تم جمع بيانات الدراسة من خلال مسح شمل 17,351 أسرة يمنية في جميع محافظات اليمن العشرين بالإضافة إلى العاصمة صنعاء. قام محققو الدراسة بإجراء مقابلات مع 25,434 امرأة يمنية تعيش في هذه الأسر.

الآراء حول العنف الأسري.

717

بالنسبة لجميع الأسر التي تمت مقابلتها، استخدم المحققون استبيانًا خاصًا بالأسرة، بالإضافة إلى استبيان خاص بالنساء. يجمع الاستبيان الخاص بالأسرة معلومات حول خصائص كل فرد في الأسرة)العمر، الجنس، المستوى التعليمي، الوضع الوظيفي، المهنة، إلخ(، بالإضافة إلى خصائص الأسرة نفسها مثل مصدر المياه المستخدمة في الشرب، نوع وسائل الصرف الصحي، ما إذا كانت الأسرة تمتلك أجهزة منزلية ضرورية، بالإضافة إلى حجم الأسرة والمواد المستخدمة في بناء المسكن. كانت النساء اللواتي

تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عامًا من الأسر المذكورة مؤهلات للمشاركة في الاستبيان الخاص بالنساء. من بين هؤلاء النساء، كانت 16,656 امرأة متزوجة، بينما كانت 8,778 امرأة غير متزوجة.قام الباحثون أيضًا بقياس الخصائص الجسدية المباشرة للنساء والأطفال. كما أخذوا عينات دم من النساء اللواتي تمت مقابلتهن في ثلث الأسر المختارة، وذلك لفحص مستوى الأنيميا والهيموجلوبين في الدم. بالإضافة إلى ذلك، تم فحص نسبة اليود في الملح الموجود في 95% من الأسر.

استخدمت الدراسة تصميمًا مميزًا يتضمن عينات متعددة، حيث تم تقسيم اليمن إلى 20 محافظة ومدينة صنعاء إلى وحدات منفصلة)أي أن تصميم العينة يهدف إلى ضمان إجراء مقابلات كافية مع عدد كافٍ من الأسر لتقدير المتغيرات الرئيسية بدقة لكل محافظة ومدينة صنعاء(. وقد تم تقسيم كل وحدة إلى مناطق تعداد منفصلة (EAs) وقد تم استخدام هذه المناطق كأساس لآلاف الوحدات الأساسية .2004 للعام في عملية التجميع. في المرحلة الأولى، حددت الدراسة عدد الوحدات الأساسية الريفية والبلدية التي سيتم جمعها في كل وحدة. على مستوى الدولة، تم تخصيص إجمالي 800 وحدة أساسية بهذه الطريقة، حيث تم تخصيص 213 وحدة في المناطق الحضرية، بينما تم تخصيص الباقي في المناطق الريفية. وقد تم ذلك بهدف جمع عينات أكثر من المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، وذلك لضمان الحصول على عدد كافٍ من الملاحظات لتقدير المؤشرات الرئيسية بدقة على مستوى كل وحدة. في المرحلة الأولى من عملية جمع العينات، تم اختيار هذه العدد من الوحدات الأساسية بشكل عشوائي من داخل كل وحدة.من بين الـ800 منزل، لم يتم زيارة 19 منزلًا لأسباب أمنية. بعد ذلك، تم تحديد مواقع جميع المنازل في كل وحدة إدارية.
78
أما بالنسبة للوحدات السكنية في الأرياف، فقد تم اختيار أسرة واحدة من كل وحدة سكنية، بالإضافة إلى 24 أسرة أخرى من نفس القائمة. أما في المناطق الحضرية، فقد تم اختيار جميع الـ 25 أسرة بشكل عشوائي. من بين الـ 19,525 أسرة التي تم اختيارها، كانت هناك 18,027 أسرة مأهولة بالسكان، وتم إجراء 17,351 مقابلة مع أفراد هذه الأسر.

في بعض المناطق، يقوم نظام الاستطلاعات الديموغرافية بأخذ عينات غير كافية من الأسر المعيشية، بينما في مناطق أخرى، يتم أخذ عينات أكبر من اللازم. يوفر هذا النظام معاملات تصحيحية يمكن استخدامها لجعل النتائج ذات صلة على المستوى الوطني)شريطة عدم وجود تحيزات في عملية أخذ العينات أو عدم رد بعض الأسر على الاستبيانات(. لذلك، استخدمت معاملات التصحيح هذه سواء عند إعداد متغيرات متعلقة بالأسر المعيشية، أو عند إجراء التحليلات الإحصائية.

قياس مدى وجود الدولة في المنطقة المعنية

كما نوقش أعلاه، فإن هذه الدراسة تعتبر وجود الدولة مرتبطًا بقدرتها على توفير الخدمات والسلع العامة الأساسية داخل أراضيها. ولتحديد مفهوم وجود الدولة بشكل عملي، قمت بتقييم أربع وظائف أساسية يُتوقع من الدولة أن تؤديها لمواطنيها. وهذه الوظائف هي: تطعيم الأطفال، وتسجيل الولادات، وتوفير مرافق صرف صحي مناسبة، والقضاء على نقص العناصر الغذائية من خلال إضافة اليود إلى الملح. من خلال التركيز على هذه الوظائف الأساسية، أسعى إلى اتباع نهج بسيط لكنه شامل في تحديد مفهوم وجود الدولة.

أقوم بقياس كل من هذه المتغيرات على مستوى المناطق، حيث يتم تحديد المنطقة من خلال مزيج من الوحدات الإدارية والخصائص الحضرية. على سبيل المثال، منطقة

تعز الريفية هي منطقة واحدة، بينما تعز الحضرية منطقة أخرى. وبالنظر إلى وجود عشرين وحدة إدارية بالإضافة إلى مدينة صنعاء، وعدم وجود مناطق ريفية داخل مدينة صنعاء وعدن، فإن العدد الإجمالي للمناطق يصل إلى 40 منطقة. وبالتالي، فإن النسبة المقدرة للولادات التي تم تسجيلها لدى الدولة خلال الخمس سنوات الماضية في منطقة تعز الريفية، تعتبر مؤشرًا على مدى وجود الدولة في تلك المنطقة.

79

لإنشاء هذه المتغير الأول، وهو تطعيم الأطفال، استخدمت سجلات التطعيم التي تم جمعها في مسح بيانات صحة الأم والطفل)DHS(لعام 2013. توصي منظمة الصحة العالمية)WHO(بأن الطفل يجب أن يتلقى تطعيم BCG ضد السل، و ثلاث جرعات من لقاح DPT لمنع الجدري، والسعال الديكي، والتيتانوس؛ بالإضافة إلى ثلاثة جرعات من لقاح ضد شلل الأطفال، وجرعة واحدة من لقاح ضد الحصبة. بناء على هذه التوصية، يقوم مسح بيانات صحة الأم والطفل)DHS(بجمع معلومات حول عدد اللقاحات الثمانية التي يتلقاها الأطفال اليمنيون الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات. استخدمت هذه المعلومات لإنشاء مؤشر "معدل التطعيم"، والذي يمنح الأطفال درجة تتراوح بين 1 و 8. تشير درجة 8 في هذا المؤشر إلى أن الطفل قد تلقى جميع اللقاحات الثمانية الموصى بها. أقوم بقياس مدى انتشار هذه المتغير عبر جميع الأطفال في هذه المنطقة، وذلك من خلال حساب متوسط قيمها.

المتغير الثاني لوجود الدولة، وهو تسجيل المواليد، يقيس عدد المواليد في الأسر التي تم أخذ عينات منها في المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية، والتي تم تسجيلها لدى الدولة. نظرًا لأن شهادات الميلاد هي وثيقة رسمية تصدرها الدولة فقط، فإن النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يمتلكون شهادات ميلاد في منطقة معينة، تمثل مقياسًا قيمًا لوجود الدولة في تلك المنطقة. لقد استخدمت متغير "نوع من مرافق الصرف الصحي" في برنامج DHS لإنشاء متغيرين لوجود الدولة: "صرف صحي جيد" و "صرف صحي سيئ". يشمل "الصرف الصحي الجيد" تلك المرافق التي تتطلب وجود مؤسسات الدولة للعمل بفعالية، مثل "التوصيل إلى شبكة صرف صحي أو إلى خزان صرف". أما "الصرف الصحي السيئ" فهو يشمل تلك المرافق التي لا توفرها الدولة، وبالتالي يشير إلى نقص في وجود الدولة. ويشمل ذلك...إما عدم وجود مراحيض على الإطلاق، أو عدم وجود أي مرافق صحية على الإطلاق. هناك فئة ثالثة من المرافق الصحية، وهي تلك التي تعتبر "جيدة" إلى حد ما، لكن الدولة لا توفرها في بعض المناطق. وتشمل هذه الفئة المراحيض البسيطة والحفر الصحية. وبما أن من الصعب تحديد من يقوم بتوفير هذه المرافق في كل منطقة، فلم أدرجها ضمن الفئتين السابقتين.

80

إن نسبة الأسر التي تتمتع بظروف صرف صحي جيدة في منطقة ما، تمثل المقياس الثالث لوجود الدولة في تلك المنطقة. أما نسبة الأسر التي تعاني من ظروف صرف صحي سيئة، فهي المقياس الرابع لغياب الدولة في تلك المنطقة.

اليود عنصر مهم يمنع تضخم الغدة الدرقية وغيرها من الحالات الناجمة عن نقص اليود لدى الأطفال والبالغين. لذلك، توصت منظمة الصحة العالمية بأن يستهلك كل فرد حوالي 150 إلى 250 ميكروغرامًا من اليود يوميًا. في عام 1991، بعد توحيد البلاد، دعت منظمة الصحة العالمية و منظمة UNICEF إلى إضافة اليود إلى الملح اليمني لضمان أن اليود جزءًا من نظام غذائي كل مواطن يمني. مثل الحكومات الأخرى، بدأت الدولة اليمنية في تنظيم محتوى اليود في الملح اليمني في عام 1996. وقد فرضت

الدولة حدًا أدنى لمحتوى اليود بمقدار 40 جزءًا في المليون)ppm(. ومع ذلك، بين عامي 1996 ونهاية عام 2010، لم تتجاوز النسبة الوطنية للعائلات اليمنية التي تستهلك ملحًا غنيًا باليود 30٪، وتراجعت هذه النسبة منذ ذلك الحين. ومع ذلك، يختلف مستوى اليود في الملح من منطقة إلى أخرى على المستوى المحلي. وبالتالي، مع مسؤولية الدولة المزعومة في تنظيم اليودملح اليمن، ونظرًا لاختلاف مستويات اليود من منطقة إلى أخرى، فإن امتلاك الأسرة لملح ُميودين يعتبر دليًلا ملموسًا على وجود الدولة في تلك الأسرة، وبالتالي في المنطقة بأكملها. لذلك، أستخدم نتائج هذا المتغير كالمتغير الخامس والأخير في قياس مدى وجود الدولة.

بدًلا من إنشاء مؤشر لوجود الدولة يعتمد على جمع هذه المتغيرات الخمسة معًا للحصول على درجة واحدة، وبالتالي إعطاء كل متغير نفس الوزن في حساب المؤشر، استخدمت تحليل المكونات الرئيسية. وقد تم استخدام أول متجه خاص في هذا التحليل لتحديد الأوزان المناسبة لكل متغير في المؤشر. وبناًء على ذلك، فإن معادلة حساب مؤشر وجود الدولة لدي هي كالتالي:

81

مؤشر "الوجود الرسمي للدولة" = عدد المواليد المسجلين)0.45(+ عدد الجرعات التطعيمية المسجلة)0.33(+ مستوى النظافة الجيد)0.52(– مستوى النظافة السيء)-0.51(+ نسبة توافر اليود في الغذاء)0.40(. ولتسهيل عملية التفسير، قمت بتحويل قيم هذا المؤشر إلى قيم معيارية، بحيث يكون متوسطها 0 وانحرافها المعياري 1.

مؤشرات رفاهية المرأة وتمكينها وبالنظر إلى التعريف السابق للرفاهية، الذي يشمل كًلا من رفاهية المرأة وتمكينها، فقد استخدمت تسعة متغيرات لقياس الرفاهية والتمكين لدى المرأة. وتشمل هذه المتغيرات ستة مؤشرات لقياس الرفاهية، وثلاثة مؤشرات لقياس التمكين. أما مؤشرات الرفاهية، فهي: الحاجة غير الملباة إلى وسائل منع الحمل، نوع الرعاية الطبية المقدمة أثناء الولادة الأخيرة، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، العمر عند بدء العلاقة الزوجية، والعمر عند الولادة الأولى. أما مؤشرات التمكين، فهي تتوافق مع التعريف السابق للتمكين، بالإضافة إلى النماذج المستخدمة في الدراسات السابقة. وتركز هذه المؤشرات على قدرة المرأة على اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى رأيها في مسألة العنف الأسري.

أستخدم المتغيرات التالية لاستكشاف مفهوم "تمكين المرأة": قدرة المرأة على المشاركة في قراراتها المتعلقة بالصحة، وقدرتها على التأثير في قرارات الشراء الكبيرة في المنزل، وتقييمها لمدى مبرر العنف المنزلي في خمسة سيناريوهات مختلفة. وتشمل هذه السيناريوهات: مغادرة الزوج البيت دون موافقة زوجها، إهمال الأطفال، الجدال مع زوجها، رفض العلاقة الزوجية، وإحراق الطعام. تقوم وكالة "DHS" بجمع معلومات حول آراء النساء حول العنف المنزلي، وذلك لفهم مدى قبول العنف ضد المرأة في مجتمع "Samar Qaed". "فقط 30٪ من العائلات اليمنية تستهلك ملًحا معالًجا باليود"، "Yemen Times". 2014. فبراير. تم الوصول إليه في 8 سبتمبر، 2014. http://www.yementimes.com/en/1758/health/3528/ Only-30- percent-of- Yemeni-families-consume-iodized-salt.htm.

82

المجتمع. يفعلون ذلك على أساس أنه كلما زاد قبول وتسامح المجتمع مع هذا النوع من العنف، أصبح من الصعب القضاء عليه. وبما أن هذه القضايا تخص النساء، فإن آراء النساء في هذا الشأن قد تكون مؤشًرا مهًما على مدى قبول العنف ضد النساء في

المجتمع اليمني.
متغيرات التحكم
استخدمت ثلاثة مجموعات من المتغيرات المسيطرة، والتي تشكل مزيجًا من المتغيرات على مستوى الفرد ومستوى الأسرة. هذه المجموعات من المتغيرات، المذكورة أدناه، أُضيفت بشكل تدريجي لتحسين تتبع المتغيرات التي قد تؤثر على رفاهية المرأة. المجموعة الأولى من المتغيرات المسيطرة هي المتغيرات الأساسية التي تتحكم في عمر المرأة، وما إذا كانت تعيش في منطقة ريفية أم حضرية. المجموعة الثانية من المتغيرات المسيطرة هي المتغيرات التي تتحكم في الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. وهذا يشمل، تصنيف الأسرة في مؤشر الثروة الذي تم تطويره بواسطة برنامج DHS، بناء على ملكية الحيوانات، والسلع الاستهلاكية، والمرافق السكنية المحسنة، ونسبة البالغين في الأسرة الذين يعملون، وما إذا كانت الأسرة تعاني من نقص في الغذاء، ومهنة ورعاية رأس الأسرة. المجموعة الثالثة من المتغيرات المسيطرة هي تلك التي تتحكم في التركيبة السكانية للأسرة. وهذا يشمل، حجم الأسرة، وعدد الأطفال.عمر الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات والذين يعيشون في الأسرة، بالإضافة إلى عمر رب الأسرة، وعدد البالغين والنساء البالغات في الأسرة. كما يتم أخذ في الاعتبار الأسر التي ترأسها امرأة. ُيعتبر وجود الدولة المتمثل في الخدمات الحكومية المقدمة للأسرة المتغير المستقل الرئيسي في كل من هذه الحالات الثلاث.
ثريسياما فارجيس، "تمكين المرأة في عمان: دراسة مستندة إلى واقع المرأة .183 هناك".
ثمانية وثمانون
النتائج: العلاقة بين وجود الدولة والانقسام الشمالي/الجنوبي. السؤال الأول في 3.3 هذه الدراسة هو ما إذا كان وجود الدولة أقل في المناطق التي كانت تشكل جزءًا من اليمن الشمالي. أرجح أن هذا هو بالفعل الحال. قبل اختبار هذه الفرضية، أردت استكشاف مدى جودة المتغيرات التي تم اختيارها لإنشاء مقياس لوجود الدولة، في التقاط ما أهتم به. للقيام بذلك، قمت بتشغيل نموذج انحدار OLS للمكونات المفصولة من وجود الدولة في 40 منطقة محددة من خلال الإدارة والمدن. يوضح الجدول 1 أدناه هذه النتائج. ويؤكد هذه الفرضية في حالة شهادات الميلاد، وصرف المياه، ومؤشر وجود الدولة. تظهر الاختلافات في تركيز اليود ومعدلات التطعيم المسجل، كما هو متوقع)أداء الشمال بشكل أسوأ، وكذلك المناطق الريفية(، ولكن تقديرات القيم الأولية كبيرة، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية. قد يعكس هذا ضوضاء في البيانات.قد يكون هناك خطأ في القياسات. ومع ذلك، فإن النتائج تشير إلى ضرورة إدراج جميع المتغيرات الخمسة في حساب مؤشر "الوجود الحكومي" , مع إعطاء وزن أقل قليًلا لمتغيرات اليود ومعدلات التطعيم. يوضح الجدول رقم 1 هذه الأوزان بالتفصيل. في الواقع، فإن قيم الثوابت تشير إلى أن الفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية مماثلة للفروق بين المناطق الريفية والحضرية. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق الشمالية والحضرية يشير إلى أن الفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية في المناطق الريفية مماثلة للفروق في المناطق الحضرية.
"مؤشر التمكين" , مجلة علم النفس والأعمال في الشرق الأقصى، العدد 2، السنة 2011. 84 v69’0 OV (€SZ°0) أيًضا أن القيمة كانت DHS كما ذكرت دراسة OZTO0’0.

0Z€’0)تويو(
(S£Z°0) (زْرو) ***SVT` تعَوَسْلد 9381S بَاِزْيْجْون
(9)
xxx 0- **+£€9 0 xxx [0L 0O TS’0- ZS’0 €£’0 609’0 t6S`0 tSZ’0 Ov Ov Ov (rozo) (90€°0) (Treo) 88t0’0 £€950’0- 8TZ`0- (OZE’0) (TEv’0) (vZS°0) T09’0- 68T’0 89€0 (692’0) (Treo) (tīro) xxx886 0 xxEC6 0- STv’0- (orzo) (or€`o) (¿rtr`O) ae%£96’0- «4489T’T 90/`0 uoepues uomñmejiues Səul323eA peg (s) poog (r) paywoday (€)
**x*l19°0 Ov’0
00€`0
OV
S`0-80`0 (¿S9`0)، S8t’0 (€€S’0)، TZ8`0- (egs`0)، 6ZS`0، Əutpol (z)، TO’O>d xxx، SO’O>d xx، OT’O>d x، sasayjuaied ul، S4011Ə، piepue1sSs، xx*xV73°0، əƏIq8HEA، BIUISAId، 9}LIS، YUM، uOl1e| Ə11OO، St`0، uolje[no2|eo، ə3z5uəsəid، Ə181S، U!، S1uSIƏAA، S6S’`0، OV.
Z4 N
(092°0) STCO suo5 ` (¿£t`O) S¿ZT`0- yWonxueqin 90€`0- xxx ITT T- UJON (€SE’0) xx x60T’T ueqin ƏMƏ uo!3əu yug
(ت)
SUOIZaY sso15V ƏJUƏSƏJd əƏ1e1S U! uoneHeA :T əlqe L يستخدم مقياسًا مشابهًا لقياس مستوى التمكين.
85
يوضح الجدول رقم 2 النتائج بطريقة مختلفة، وذلك لتسهيل فهم النتائج بشكل أفضل. يتضح من الجدول أن المناطق التابعة لشمال اليمن سابقًا تعاني من ضعف في وجود الدولة مقارنة بالمناطق التابعة لجنوب اليمن سابقًا. كما يمكن ملاحظة نفس الاتجاه عند مقارنة وجود الدولة في المناطق الريفية والحضرية؛ حيث يبدو أن وجود الدولة أقوى في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه قد لا يكون مفاجئًا، إلا أنه مهم للغاية، خاصة أن غالبية اليمنيين يعيشون في المناطق الريفية، وليس فقط في شمال اليمن سابقًا. لذلك، فإن فهم كيف يؤثر ضعف وجود الدولة على حياة النساء اللواتي يعشن في تلك المناطق أمر في غاية الأهمية.
من المهم أيضًا الإشارة إلى قيمة معامل التباين r2 والتي بلغت 0.694 في النموذج الإحصائي الخاص بوجود الولايات في الجدول رقم 1. تشير هذه القيمة إلى أن المتغيرات الافتراضية المتعلقة بالفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية، وبين المناطق الريفية والحضرية، تفسر 69.4% من التباين في وجود الولايات بين المناطق المختلفة. هذا أمر مهم للغاية، لأنه نادرًا ما تستطيع متغيرات افتراضية اثنان فقط أن تفسر مثل هذه النسبة الكبيرة من التباين. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية مهمة للغاية، تقريبًا بنفس درجة أهمية الفروق بين المناطق الريفية والحضرية.
الجدول 2: توزيع المناطق والولايات حسب مستوى التحضر، وكذلك الفروق بين المناطق الشمالية والجنوبية. المتوسط: 0.81، الفرق السلبي: -0.07، الفرق الإيجابي: 0.22.

الفروق بين المناطق الحضرية والريفية: 1.23 ،1.13
ملاحظة: المتوسط غير المرجح لقيم متغير "الوجود الحكومي" في المناطق المختلفة ضمن كل نوع من أنواع المناطق.
86
العلاقة بين وجود الدولة ورفاهية المرأة تركز السؤالان الثاني والثالث في الدراسة على تأثير وجود الدولة على مختلف مؤشرات رفاهية المرأة، وعما إذا كان هذا التأثير موجودًا بغض النظر عن التحسن في الظروف الاقتصادية للمرأة. نظرًا لاختلاف الجوانب التي تغطيها كل من هذه المؤشرات، سأقدم نتائج كل منها على حدة. هذا يساعد في فهم رفاهية المرأة بشكل أكثر دقة ووضوحًا، مقارنة بإنشاء مؤشر واحد يجمع كل المتغيرات معًا. يوضح الجدول 3 نتائج التحليل الإحصائي لهذه المتغيرات. يوضح الجدول رقم 3 معاملات المتغير المتعلق بوجود الدولة، في كل من الطرق الثلاثة لإجراء التحليل الإحصائي المتعلق بمقاييس الرفاهية. تظهر الطرق الثلاثة لإجراء التحليل الإحصائي في الأعمدة المرقمة من)1(إلى)3(. أما مقاييس الرفاهية فهي موضحة في الأعمدة المرقمة أيضًا.
حضور الدولة واحتياجات المرأة غير الملباة في وسائل منع الحمل. يشير هذا المقياس إلى احتياجات المرأة في الحصول على وسائل منع الحمل. عندما أقول "احتياجات غير ملباة"، فأعني أن امرأة كانت ترغب في استخدام وسائل منع الحمل بهدف التحكم في عدد الأطفال أو منع الحمل بشكل كامل، ولكن لم تتمكن من الوصول إلى هذه الوسائل. النساء اللواتي لا يرغبن في التحكم في عدد الأطفال أو منع الحمل، لا يتم تضميمهن في الدراسة. تتخذ هذه المتغير قيمة صفر إذا كانت المرأة قادرة على الحصول على وسائل منع الحمل التي ترغب فيها، وقيمة "واحد" إذا كانت غير قادرة على الوصول إلى وسيلة منع حمل لتحقيق أي من الأهداف المذكورة. كما يوضح الجدول 3)الصفوف 1 و 2، الانحدار 1(، هناك علاقة قوية جدًا وذات دلالة إحصائية بين مستوى "الاحتياجات غير الملباة" ومستوى "حضور الدولة" في منطقة معينة (p<0.01). هذه العلاقة تشير إلى
87
بجيبويس S10119 ساسايجواسيد أول، S0’O>d xx OT’O>d [.,.,0’0>T)سزو’و(فيو’و)S200(زوو بالابيو)7100 E200) xxxOST’O- ¥q04d (610’0) (6100) €00’0- (ZTO’O) xxx90T’0- سائل باسابوكج (TZ0’0) xxx8ST’0 (TZ0’0) sxsbbT’O (¿0’0) Z00°’0- سائلبيجيبيو (0200) << UO (700) xxx6ST’0 —(8T0’0) €O سائلبيجيبيو (L6T0’0) xxxvZ0’0 (S6U0) +, 900 (ZTO’O) xxxZ90’0- سائلبيسبيو بو{ أي{ سوينج كساس ساسنجال يويك سانجوي |Y4O 4}s1pə|8əu UOISsIWad JNOYYM asnoy ay} SƏABƏ||أواوب “SHIM JI pəljnsn[sı aua|OIA ISIO 100’0 xxx600’0 xxxE90’0 Auliqeqold Jeaul ssaseypind pjoyasnoy afte) ul Aes © sey (SZ0’0) 8100 (S200) 7200 (7200) +«x9ST’0 101d (600°0) +x+8LS50’0 (600°0) xxx90’0 (8000) —xxxZOT’O ñHlqeqoidieəul suoisisap sued A AES 404 (S200) ++4TST’0 (S20°0) +< Ü=£SU0 (220°0) < a CO 1iqo1d [920 0) sxxxTZS°0 (620’0) xxxZ9’0 (TZ0’0) —xxx9Sh’0 uUolssə18ə% JeaUl] YGبيليو ساي جيه أدي (E200) +xx665°0 (YL0’0) xxxT89’0 (2900) x++60L’0 udlssaJday Jeaul] UOIJEHGEYOO 15314 JO Ə8V [810 0) +x+09T’0 (8700) ++ 9020 (9700) xxav8’0

liqoid payapso jana] uolle9np3 (TZ0’0) +*x960’0 (T20’0) xxxZvT’0 (8700) xxxvOS’0 = 404d pavapso Áoe19111 [010 0) +< =|£SO0 (OT0’O) +< 8S00 (6000) + IUO ñÑilqeqoidieəun ¿MƏAIəD (ZE0’0) xxxZ£9T’0 (TEO’O) +,|6/U0 (8700) xxx VZE’0 101يوم 45يورو] SULINP 3429 |edIpawW |eUO|ssajoud panladay (TO’O) +xZ€0°O- (Z10°0) +<9800- (TTO’0) + Í 60U0- Adljiqeqoug seaun (E£0’0) += =]60TO- (€€0°0) xxvOT’O- (62070) +++8870- 101يوم MIJ ‘PS = 90يوم UF PIS ‘409 WA PIS — YO] MuoIssəj8əujoədÁ] S|041u02 S| 01)u02 3ltuouo33 Ñuueqin aydessowag 3uIppV -opos Sulppy pue age s ueWOM 10] Sul||o1)u02
؟JO} pəəu yawun aunseaw ƏleJ|Ə/A يوق 101}U09 هل
$}[NsaJ uolssə18əuy Jo Aewwns :p ə|qe1
88
مع زيادة حضور الدولة في منطقة ما، يقل مستوى الحاجة غير الملباة في تلك المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يستمر هذا الارتباط الإحصائي بشكل ملحوظ، حتى عند التحكم في التركيبة السكانية والاقتصادية للعائلة)العمود 2(. وهذا يتوافق مع دور الدولة المهم في تقليل الطلب غير الملباة على وسائل منع الحمل، وهو يتجاوز مجرد تحسين الظروف الاقتصادية للعائلة. في الانحدار النهائي)العمود 3(، إضافة مجموعة غنية من المتغيرات للتحكم في التركيبة السكانية لا تغير هذا النتيجة. في الواقع، الانحدار الاحتمالي الخطي لهذا العلاقة، حيث يتم قياس معاملاتها كنسبة مئوية، يشير إلى أن اختلافًا قياسيًا في حضور الدولة بين المناطق، يرتبط بفرق قدره 11٪ في احتمالية أن تطلب المرأة وسائل منع الحمل)العمود 1(. عندما نضيف المتغيرات الاقتصادية والتركيبية...عند التحكم في هذا الفرق، ينخفض معدل الحاجات غير الملباة إلى 3.7 نقاط مئوية. وهذا رقم كبير إذا أخذناه في الاعتبار. على مستوى البلاد، تشير الإحصائيات إلى أن 29% من النساء غير المتزوجات في اليمن لديهن حاجات غير ملباة فيما يتعلق بوسائل منع الحمل. وبالتالي، فإن اختلافًا قدره نقطة معيارية واحدة في مستوى توفير وسائل منع الحمل يؤدي إلى انخفاض بنسبة 12.6% في الحاجات غير الملباة.

الوجود الحكومي ونوع الرعاية الطبية المقدمة خلال الولادة فيما يتعلق بهذا المقياس للرفاهية، أراجع ما إذا كانت المرأة قد حصلت على رعاية طبية مهنية خلال آخر ولادة لها. وبما أن غالبية النساء يعشن في المناطق الريفية، حيث قد لا يكون هناك وصول سهل إلى المرافق الطبية، فإن "الرعاية الطبية المهنية" تشمل زيارة الطبيب أو الممرضة، بالإضافة إلى قابلة متخصصة. تظهر نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول 3)الصفان 3 و4(وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين الوجود الحكومي وما إذا كانت المرأة قد حصلت على رعاية طبية مهنية خلال آخر ولادة لها. في الواقع، فإن نتائج التحليل الإحصائي تشير إلى أن...
89
تشير هاتان المتغيران إلى أن اختلافًا بمقدار انحراف معياري واحد في مستوى الخدمات الحكومية بين المناطق، يرتبط بفرق بنسبة 12.1٪ في احتمالية حصول المرأة على الرعاية الطبية المتخصصة)الصف 4، العمود 1(. العلاقة بين مستوى الخدمات الحكومية والرعاية الطبية المتخصصة تظل ذات دلالة إحصائية عالية جدًا ($p<0.01$)، العمود)3 حتى عند إضافة عوامل اقتصادية وسكانية متعلقة بالعائلة.

ومع ذلك، يجب الاعتراف بأن هذا الفرق في الرعاية الطبية المتخصصة يقل من مرة أخرى، هذه النسبة كبيرة عند النظر إليها من منظور وطني: فقد .٪5.3 إلى ٪12.1 تم تسليم 45٪ فقط من الولادات في السنوات الخمس الأخيرة من قبل متخصصين. بناءً على ذلك، فإن اختلافًا بمقدار انحراف معياري واحد في مستوى الخدمات الحكومية يرتبط بزيادة بنسبة 11.8٪ في الرعاية الطبية المتخصصة.

مستوى الوعي والقراءة لدى النساء: المتغير التالي الذي استخدمته لقياس رفاهية النساء هو مستوى القراءة. تقوم هيئة الإحصاءات الوطنية بجمع هذه البيانات من خلال إجراء اختبار القراءة على النساء اللاتي تم است interview. بدلًا من تصنيف النساء ببساطة إلى "قراء" أو "غير قراء"، أعتمد على تصنيف القراءة كمتغير متتابع. وبالتالي، يتم إدخال نتائج اختبار القراءة للنساء على النحو التالي: "عدم القدرة على القراءة على الإطلاق"، "القدرة على قراءة أجزاء من جملة"، أو "القدرة على قراءة جملة كاملة". تُظهر نموذج الانحدار الاحتمالي)probit(الذي يربط بين مستوى الوعي والقراءة، علاقة إيجابية قوية بين هذين المتغيرين)السطر 5، p<0.01(. وعند إضافة عوامل اقتصادية وسكانية)العمودين 2 و 3(، تظل هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية.ويشير ذلك إلى أن وجود الدولة يلعب دورًا في تحسين مستوى معرفة النساء بالقراءة والكتابة، وذلك بالإضافة إلى تحسين الظروف الاقتصادية لأسر النساء.

الحضور الحكومي ومستوى التعليم

فيما يتعلق بالمقياس الرابع لرفاهية المرأة، أستخدم مستوى تعليم المرأة كمؤشر. وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عالية بين مستوى تعليم المرأة ومدى قوة دور الدولة في المنطقة التي تعيش فيها)الصف الخامس، p<0.01(. تشير هذه النتائج إلى أن النساء اللواتي يعشن في مناطق يكون فيها دور الدولة أقوى، من المرجح أن يحصلن على مستويات تعليمية أعلى. وكما هو الحال مع مقاييس الرفاهية الأخرى، فإن هذه العلاقة تظل ذات دلالة إحصائية عالية حتى بعد أخذ العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الاعتبار)العمودان الثاني والثالث(. وبالتالي، فإن العلاقة بين التعليم ودور الدولة تتجاوز بكثير الأثر الاقتصادي لدور الأسرة التي تعيش فيها المرأة.

الوضع الاجتماعي وعمر بداية الزواج وعمر الولادة الأولى. القياسان التاليان اللذان أستخدمهما لقياس الرفاهية هما: عمر المرأة عند بداية حياتها الزوجية)العمود 7(وعمرها عند ولادتها الأولى)العمود 8(. تُظهر الانحدارات الخطية لكل من هذين القياسين علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عالية مع الوضع الاجتماعي. بالنسبة لتأثير الوضع الاجتماعي على عمر بداية الزواج، يزداد عمر المرأة عند بداية الزواج في منطقة معينة بمقدار 0.70 سنة لكل وحدة زيادة في الوضع الاجتماعي)العمود 7، العمود 1(. وعند إضافة عوامل اقتصادية وسكانية، تظل العلاقة ذات دلالة إحصائية عالية، ويقل تأثير الوضع الاجتماعي عليها بشكل طفيف. يزداد عمر الزواج بمقدار 0.60 سنة بدلًا من 0.70 سنة لكل وحدة زيادة في الوضع الاجتماعي)العمود 3، العمود 7(.

أما بالنسبة للعلاقة بين مستوى تواجد الدولة في منطقة ما وعمر المرأة عند إنجابها لأول مرة، فإن النتائج تظهر أنه مع كل زيادة قدرها وحدة واحدة في مستوى تواجد الدولة في منطقة ما، يزداد عمر المرأة عند إنجابها لأول مرة بمقدار 0.456 سنة.

)الصف الثامن، العمود الأول(. علاوة على ذلك، فإن قوة هذه العلاقة لا تقل بل تزداد

عند أخذ العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الاعتبار. مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، يزداد عمر المرأة عند ولادتها الأولى بمقدار 0.571 سنة، بدلًا من 0.456 سنة، مع كل وحدة واحدة من زيادة تدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية)الصف الثامن، العمود الثالث(.

دور الدولة وقدرة المرأة على اتخاذ القرارات في المقاييس التالية المتعلقة برفاهية المرأة، أدرس قدرة المرأة على اتخاذ القرارات في مجالين: قدرتها على المشاركة في قرارات الرعاية الصحية الخاصة بها)الصفوف 9 و 10(، وقدرتها على المشاركة في قرارات الشراء الكبيرة في المنزل)الصفوف 11 و 12(. باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي والخطّي، وجدت أن هناك علاقة قوية جدًا بين هذين المجالين ودور الدولة. ومع ذلك، عند إضافة عوامل اقتصادية وسكانية، تختفي العلاقة الإحصائية بين مشاركة المرأة في قرارات الشراء الكبيرة في المنزل ودور الدولة)العمودان 2 و 3(. وهذا يشير إلى أن أي دور قد يلعبه دور الدولة في هذا المجال قد يكون مجرد نتيجة لتحسين الظروف الاقتصادية في منزل المرأة. ومع ذلك، فيما يتعلق بالمشاركة في قرارات الرعاية الصحية الخاصة بها، فإن النتائج المعروضة في الجدول 3...يشير ذلك إلى أن الفرق البالغ درجة انحراف واحدة في مستوى توافر الخدمات الصحية بين المناطق قد يؤدي إلى فرق بنسبة 5.78 نقطة مئوية في احتمالية أن تكون المرأة لها رأي فيما يتعلق برعايتها الصحية)العمود الثالث(. وهذا أمر مهم، لأن له تأثيرًا مباشرًا أكبر على رفاهية المرأة، مقارنة بحقها في المشاركة في قرارات الشراء الكبيرة داخل الأسرة.

92

الحضور الحكومي والآراء المتعلقة بالعنف الأسري

العلاقة بين آراء المرأة حول العنف المنزلي ووجود الدولة أكثر تعقيدًا، مع اتجاهات غير متوقعة، مقارنة بقياسات رفاهية المرأة السابقة. كما هو موضح في قسم المنهجية أعلاه، وفي الجدول 3)الصفوف 13 إلى 18(، تسأل استطلاعات آراء المرأة حول العنف المنزلي ما إذا كان الزوج مبررًا في ضرب زوجته في الحالات التالية: عندما تترك الزوجة المنزل دون إذن زوجها، أو إهمال الأطفال، أو الجدال مع زوجها، أو رفض العلاقة الزوجية، أو إحراق الطعام. بناء على فرضيتي، كنت أتوقع أن إذا كان هناك علاقة إحصائية ذات دلالة بين آراء المرأة حول العنف المنزلي ووجود الدولة، فإنها ستكون علاقة سلبية. أي أن مع زيادة وجود الدولة، فإن النساء سيكونن أقل عرضة لتبرير العنف المنزلي. بينما العلاقة بين العديد من هذه فئات العنف المنزلي ووجود الدولةعندما لا أأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، فإن اتجاه العلاقات بين الأفراد يتغير تمامًا عندما يتم أخذ العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الاعتبار. على سبيل المثال، في حالة مغادرة المنزل دون إذن، أو إهمال الأطفال، أو الرفض الجنسي، فإن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه السلوكيات وتدخل الدولة. لكن، يبدو أنه كلما زاد تدخل الدولة، كانت النساء أكثر ميلًا إلى تبرير العنف الأسري في مثل هذه الحالات. أما في الحالتين الأخريين، فلا توجد علاقة واضحة بين العاملين المذكورين بعد أخذ العوامل الاقتصادية والديموغرافية في الاعتبار.

على الرغم من أنني افترضت وجود علاقة بين آراء النساء حول العنف الأسري ومدى تدخل الدولة في هذا الشأن، إلا أن النتائج لم تظهر أي علاقة ذات دلالة إحصائية في فئتين من أصل الخمس فئات. لكن، عدم وجود علاقة واضحة في هاتين الفئتين لم يكن مفاجئًا، مقارنة بوجود علاقة واضحة في الفئتين الأخريين.

93

أما بالنسبة للفئات الثلاث الأخرى، فيمكننا ربما تفسير عدم وجود علاقة بين هذه الفئات بحقيقة أن الدول قد تجد صعوبة في التأثير على الآراء المتعلقة بما يعتبره اليمنيون شؤونًا عائلية خاصة. لكن من الصعب تفسير سبب ارتباط وجود دولة قوية ارتباطًا وثيقًا بزيادة مبررات النساء لبعض حالات العنف الأسري. نظرًا لنطاق هذه الدراسة، لا أستطيع استكشاف هذه العلاقة بشكل أعمق، لكنني أخطط للقيام بذلك في أبحاثي المستقبلية.

3.4 المناقشات والخلاصة

مع تجاهل آراء المرأة حول العنف المنزلي، فقد أظهرت جميع مقاييس رفاهية المرأة علاقة ذات دلالة إحصائية عالية مع وجود الدولة. وبالتالي، يبدو أن هناك علاقة قوية بين رفاهية المرأة اليمنية ومستوى وجود الدولة في المناطق التي تعيش فيها. وهذا يتماشى مع الدراسات التي تستكشف تأثير قدرة الدولة على حقوق الإنسان، وكذلك الدراسات التي تبحث في تأثير ضعف الدولة وفشلها على المرأة. ومع ذلك، بينما أجرت معظم هذه الدراسات مقارنات عبر الدول تعتمد بشكل كبير على المؤشرات المجمعة، ركز هذا البحث على مقارنة داخلية. وذلك لأن "رفاهية المرأة" ليست فئة واحدة يمكن استخدامها وتحديدها بشكل موحد عبر الحدود. بدلًا من ذلك، أعتقد أن "رفاهية المرأة" يجب أن تُفصل إليجب أن تُقدّم كل امرأة أفضل ما لديها، ويجب أن يتم تقييم أدائها مقارنة بالنساء الأخريات اللواتي يشتركن في نفس الظروف والتاريخ والثقافة. عندما نفعل ذلك، يمكننا إجراء مناقشات مفيدة حول نتائج وآثار أبحاثنا. وهذا بدوره يساعدنا على التركيز على القصص والتجارب المختلفة لكل امرأة.

نساء من بلد واحد، بدلًا من محاولة سرد قصة واحدة عن نساء مختلفات من أماكن متعددة.

الفصل الرابع: الخلاصة

والدي كانت تعيش في ثلاث دول مختلفة قبل أن تنتقل إلى الولايات المتحدة، لكنها فعلت ذلك دون مغادرة القرية الصغيرة التي ولدت فيها. ولدت في مملكة الموتى في اليمن، وترعرعت في الجمهورية العربية اليمنية، وبدأت أسرتها في الجمهورية الموحدة في اليمن. نظرًا لأنها كانت غير قادرة على القراءة والكتابة، غالبًا ما كانت تتحدث إلينا في الساعات المسائية عن تجاربها في كل من هذه اليمن، بدلًا من قراءة القصص التقليدية. تحدثت عن الإمام الذي حكم اليمن بقوة، والذي طلب من كل قبيلة أن تسلم أحد أبنائها ليكون رهن الاحتجاز في منزل الإمام، وذلك لضمان ولاء القبيلة. كما تحدثت عن الثورة عام 1962 التي أطاحت بهذا النظام الملكي، وفتحت الباب أمام توفير المياه والكهرباء)على الرغم من أن الأخيرة كانت متقلبة حتى يومنا هذا(.

لكن ربما كانت القصة المفضلة لدي من القصص التي حكتها لنا هي قصة "الحروب الحدودية". في هذه القصة، روت كيف هربت من منزلها، ولم تأخذ معها سوى الفساتين التي يمكنها ارتداءها، بالإضافة إلى وثائق ملكية أرض والدها التي كانت مخبأة داخل قميصها. كانت قصصها دائمًا تتناول نفس الموضوع: فهي تصور المرأة اليمنية في قلب التغيرات العنيفة التي حدثت في اليمن. كانت تخلط بين الأحداث التاريخية وحياة النساء اللواتي عرفتهن؛ وكانت كل حكاية تُظهر مدى شجاعة المرأة اليمنية في الدفاع عن حقوقها ومواجهة الظلم دون خوف.

تجربة أمي ليست حالة استثنائية. اليوم، هناك جيل كامل من النساء اليمنيات اللواتي حصلن على الجنسية في عدة دول يمنية مختلفة. خلال حياتهن، تم رسم حدود اليمن

عدة مرات، بحيث كان هناك ما يصل إلى أربع دول يمنية مختلفة في نفس الوقت. ومع ذلك، ظلت هؤلاء النساء ثابتات في مواقفهن. تحاول هذه الدراسة أن تضع هؤلاء النساء في مركز الدولة اليمنية التي تتطور باستمرار. كما تستكشف الدراسة تطور الحقوق القانونية للنساء على مر الزمن.

وتناول التقرير أيًضا وضع النساء اليمنيات، والتهميش القانوني الذي حل بهن بعد عملية الوحدة. وأشار التقرير إلى أنه بعد انتصار الشمال في الحرب الأهلية عام 1994، سادت الرؤية الأبوية للقانون الأسري في الشمال. وقد أدى ذلك في النهاية إلى تدهور الحقوق القانونية للنساء اليمنيات، خاصة تلك اللواتي ينتمين إلى الطبقات الفقيرة والدنيا في المجتمع اليمني.

كما بحثت هذه الدراسة في مسألة إعاقة أو تمكين النساء اليمنيات على أرض الواقع، في جميع محافظات اليمن العشرين والعاصمة صنعاء. ووجدت الدراسة أن النساء اليمنيات اللواتي يعشن في المناطق التي يكون فيها دور الدولة أكبر، يتمتعن بمستويات أعلى من الرفاهية مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في المناطق التي يكون فيها دور الدولة أقل. ويبرز هذا الاستنتاج الأهمية الكبيرة لدور الدولة في تحسين رفاهية النساء اللواتي يعشن في تلك المناطق.

اليوم، لا يزال اليمن هو البلاد الأكثر فقرًا في منطقة الشرق الأوسط، و الحرب في اليمن عام 2015، بقيادة سعودية، قد دفعت البلاد إلى حافة المجاعة. نحن نعلم من خلال العديد من الدراسات حول النوع الاجتماعي والتنمية أن النساء والأطفال يشكلون أصغر فئة في المجتمع، وأن النساء والأطفال غالبًا ما يتحملون أكبر الخسائر في الصراعات والأزمات الإنسانية. ومع ذلك، غالبًا ما تركز الدراسات حول اليمن على قضايا مكافحة الإرهاب، والأمن، أو الصراعات العرقية، مع القليل من التركيز على النوع الاجتماعي. لذلك، من الضروري توسيع هذه الدراسات لتشمل قصًصا وتجارب امرأة تشبه النساء في قصص أمي، "الفتيات في اليمن". هؤلاء النساء، على الرغم 185 من الفوضى والتغييرات التي تحدث حولهن – سواء كانت توحيد الدولة أو حرب أهلية – حافظن على عزمهن واستمرن في المطالبة بدور قيادي في قصة اليمن. ُيعد هذا البحث دعوة لمزيد من الاستكشاف لقصصهم.

٤٨١. اليمن الأربعة هي: مملكة اليمن الشمالي، والجمهورية العربية اليمنية، والجمهورية اليمنية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية اليمن اليوم.

المراجع/المصادر

الدوساري، ندوة. "الحكم القبلي والاستقرار في اليمن". مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2012.

الزويني، ليلى. "العدالة الحكومية وغير الحكومية في اليمن". في كتاب "العلاقة بين النظام القضائي الحكومي وغير الحكومي في أفغانستان". كابول، أفغانستان: معهد الولايات المتحدة للسلام، 2006.

علي، كيسيا. "الزواج في الفقه الإسلامي الكلاسيكي: مراجعة للمبادئ الفقهية المتعلقة بالزواج". في كتاب "عقد الزواج الإسلامي: دراسات حالة في قانون الأسرة الإسلامي" , تحرير أسيفة قريشي وفرانك إي. فوجل. الصفحات: 375 ،13 صفحة.

كامبريدج، ماساتشوستس: برنامج الدراسات القانونية الإسلامية، تم نشر الكتاب بواسطة دار نشر جامعة هارفارد، 2008.

أندرسون، ج. ن. د. إصلاح القانون في العالم الإسلامي. سلسلة الكتب القانونية بجامعة

لندن. لندن: دار نشر أثلون، 1976.
با-عبيد، محمد، وكاترين س.ج.ه. بيجلفيلد. "العنف ضد النساء في اليمن: إحصاءات رسمية ودراسة استقصائية". المجلة الدولية لعلم ضحايا الجريمة، المجلد 2002) 9(: صفحات 347-331.
بدران، مغروت. "توحيد النساء: الماضي والحاضر النسوي في اليمن". مجلة Gender & History، العدد 10، السنة 3 (نوفمبر 1998): صفحات 518-498.
البارون، بيث. مصر كامرأة: القومية والجنسانية والسياسة. بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، 2005.
بير، لورا. الأنوثة الثورية: النسوية، الحداثة، والدولة في مصر في عهد ناصر. دراسات ستانفورد حول المجتمعات والثقافات الشرق أوسطية والإسلامية. ستانفورد، كاليفورنيا: دار نشر جامعة ستانفورد، 2011.
بوكسبرجر، ليندا. "من دولتين إلى دولة واحدة: حياة النساء في يمن ما بعد التحول السياسي". في كتاب "النساء في المجتمعات الإسلامية: التنوع ضمن الوحدة" , تحرير هيربرت ل. بودمان ونايرة توهيدي، الصفحات 136-119. بولدر، كولورادو: دار نشر لين رينر، 1998.
بوروز، روبرت د. "إرث الجمهورية العربية اليمنية وعملية توحيد اليمن". مجلة الدراسات العربية، العدد 14، السنة 4)خريف 1992(: صفحات 68-41.
كال، تشارلز. "ما وراء مفهوم 'الدولة الفاشلة': نحو بدائل مفاهيمية". المجلة الأوروبية للعلاقات الدولية، المجلد 17، العدد 2010) 2(: صفحات 326-303.
كارابيكو، شيلا. المجتمع المدني في اليمن: الاقتصاد السياسي للنشاط السياسي في الجزيرة العربية الحديثة. دراسات الشرق الأوسط، كامبريدج. كامبريدج، المملكة المتحدة؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 1998.
كليفلاند، ويليام ل، ومارتن بي. بونتون. تاريخ الشرق الأوسط الحديث. الطبعة الخامسة. بولدر، كولورادو: دار نشر ويستفيو برس، إحدى شركات مجموعة بيرسيوس للنشر، 2013.
كورستانج، دانيال: "القبائل وسيادة القانون في اليمن". في المؤتمر السنوي لرابطة دراسات الشرق الأوسط. واشنطن العاصمة، 2008.
كولسون، نويل ج. تاريخ القانون الإسلامي. مجلة الدراسات الإسلامية. إدنبره: دار النشر الجامعية، 1964.
كولسون، نويل جيمس. الصراعات والتوترات في الفقه الإسلامي. منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، شيكاغو: دار نشر جامعة شيكاغو، 1969.
داويشة، عادل. القومية العربية في القرن العشرين: من النجاح إلى اليأس. دار نشر جامعة برينستون، 2016.
٥٨١ بنات اليمن. يمكن ترجمة هذا المصطلح تقريبًا إلى "بنات اليمن". إنه مصطلح يستخدمه اليمنيون، وخاصة النساء اليمنيات، للإشارة إلى النساء اليمنيات.
98
دريش، بول. تاريخ اليمن الحديث. كامبريدج؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 2000.
دريش، بول: القبائل والحكومة والتاريخ في اليمن. أكسفورد، إنجلترا: دار نشر كلارندون، 1989.
إيجل، دانيال. "التنوع القبلي وتوزيع موارد التنمية: أدلة من اليمن". في كتاب "مواضيع في الاقتصاد الشرق أوسطي والأفريقي" , جامعة كاليفورنيا، معهد

الصراعات والتعاون العالمي، 2011.
إنجلهارت، نيل أ. "القدرات الحكومية، وفشل الدولة، وحقوق الإنسان". مجلة أبحاث السلام، العدد 46، السنة 2009، الصفحات 180-163.
إسبوزيتو، جون ل.، وناتانا ج. ديلونج-باس. "النساء في قانون الأسرة الإسلامي". من ضمن سلسلة "القضايا المعاصرة في الشرق الأوسط". الطبعة الثانية. سيراكيوز، نيويورك: دار نشر جامعة سيراكيوز، 2001.
جينات، رامي. الثورة المصرية غير المكتملة: لطفي الخولي والاشتراكية على يد ناصر في ستينيات القرن العشرين. سلسلة مركز كامينجز. لندن؛ بورتلاند، أوريغون: فرانك كاس، 1997.
جولد، لوري أ. "استكشاف الفروق بين الجنسين في مجالات الحماية القانونية، والتعليم، والصحة، والتمكين السياسي، وفرص العمل في الدول الفاشلة والهشة". مجلة المرأة والعدالة الجنائية، العدد 24، السنة 2014) 4(: صفحات 305-279.
غوتييريز، سانين ف. "تقييم أداء الدولة: نظرة نقدية حول مؤشرات فشل الدولة وهشاشتها". المجلة الأوروبية لأبحاث التنمية، المجلد 23، العدد 2011) 1(: صفحات 42-20.
هايلي-لوكاس، ماري. "الرمز المفضل للهوية الإسلامية: دور المرأة في القوانين الشخصية الإسلامية". في كتاب "سياسات الهوية والمرأة: إعادة تأكيد الهوية الثقافية والنسوية من منظور دولي" , تحرير فالنتاين م. موغادام، صفحات 458 ،14 صفحة. بولدر: دار نشر ويستفيو برس، 1994.
هندريكس، كولين إس. "قياس القدرة الوطنية: الآثار النظرية والتجريبية على دراسة النزاعات المدنية". مجلة أبحاث السلام، المجلد 47، العدد 2010) 3(: صفحات 285-273.
جاكوبسون، ديفيد. "عن العذارى والشهداء: المرأة والجنسانية في الصراعات العالمية". دار نشر جامعة جون هوبسكين، 2012.
كانديوتي، دينيز. النساء، الإسلام، والدولة. النساء في الاقتصاد السياسي. فيلادلفيا: دار نشر جامعة تمبل، 1991.
كارل آر. دي روان، جونيور، وديفيد سوبيك. "ديناميكيات مدة ونتائج الحروب الأهلية". مجلة أبحاث السلام، العدد 41، السنة 2004) 3(: صفحات 320-303.
خولوسي، هنان. من أجل الأفضل، ومن أجل الأسوأ: أزمة الزواج التي شكّلت مصر الحديثة. ستانفورد، كاليفورنيا: دار نشر جامعة ستانفورد، 2010.
لويس، ألكسندرا. الأمن والقبائل: الحكم غير المستقر في صوماليلاند واليمن وخليج عدن. بالجريف بيفوت. باسينجستوك: بالجريف ماكميلان، 2015.
ليبسني، هيربرت. "الإدارة والتطور القانوني في الجزيرة العربية: مستعمرة ومحمية عدن". مجلة الشرق الأوسط، العدد 9، السنة 1955) 4(: صفحات 396-385. مير-حسيني، زيبا. "الزواج في المحاكم: دراسة في قانون الأسرة الإسلامي: مقارنة بين إيران والمغرب". لندن؛ نيويورك: إي.بي. توريس، 1993.
مولينيوكس، ماكسين: "حقوق المرأة والصراعات السياسية في اليمن، 1990– 1994". الفصل السابع من كتاب "النساء والقومية والنزعات القومية: سياسات المجتمعات المنقسمة" , تحرير ريك ويلفورد وروبرت ل. ميلر، الصفحات 132– 149. لندن؛ نيويورك: روتليدج، 1998.
مولينيوكس، ماكسين. "القانون والدولة والسياسات الاشتراكية فيما يتعلق بالنساء: حالة منطقة بريدي، 1990–1967". الفصل التاسع من كتاب "النساء والإسلام والدولة" , تحرير دينيز كانديوتي، الصفحات 271–237. فيلادلفيا: دار نشر جامعة

تيمبل، 1991.

مورز، آنيليس. "الجدل حول قانون الأسرة الإسلامي: النصوص القانونية والممارسات الاجتماعية". في كتاب "التاريخ الاجتماعي للشرق الأوسط الحديث" , تحرير مارجريت لي ميريويذر وجوديث إي. تاكر، صفحات 220 ،9. بولدر، كولورادو: دار نشر ويستفيو برس، 1999.
ناصر، جمال ج. وضع المرأة في الشريعة الإسلامية وفي التشريعات الإسلامية الحديثة. سلسلة القوانين العربية والإسلامية. لندن؛ بوسطن: جراهام آند تروتمان، 1990.
بيترسون، جون. اليمن: البحث عن دولة حديثة. بالتيمور: دار نشر جامعة جونز هوبكنز، 1982.
باول، ستيفن باراني، وكريستيانا. "الدول الهشة، المساواة بين الجنسين، وفعالية المساعدات الإنمائية: مراجعة لوجهات نظر الجهات المانحة". أوتاوا، كندا: معهد الشمال-الجنوب، 2005.
قائد، سمار. "فقط 30% من العائلات اليمنية تستخدم الملح المُيودين." اليمني تايمز، 2014.
ريتسو، يان. "أين وما هي 'عربية الخير'؟" ورقة بحثية قدمت في ندوة الدراسات العربية، لندن، 1999.
روتبرج، روبرت آي. عندما تفشل الدول: الأسباب والعواقب. برينستون، نيو جيرسي: دار نشر جامعة برينستون، 2004.
شاخت، جوزيف. مقدمة في القانون الإسلامي. أكسفورد: دار نشر كلارندون، 1964.
ستوكي، روبرت دبليو. جنوب اليمن: جمهورية ماركسية في الجزيرة العربية. من سلسلة "صور الدول في الشرق الأوسط المعاصر". لندن: دار نشر ويستفيو، 1982.
تاكر، جوديث إي. النساء والأسرة والجنسانية في القانون الإسلامي. من سلسلة "موضوعات في القانون الإسلامي". الطبعة الأولى. كامبريدج، المملكة المتحدة؛ نيويورك: دار نشر جامعة كامبريدج، 2008.
فارغيس، ثريسياما. "تمكين المرأة في عمان: دراسة استنادًا إلى مؤشر تمكين المرأة". مجلة الشرق الأقصى لعلم النفس والأعمال، المجلد 2، العدد 2 :(2011) 37-53.
فيبر، ماكس، وهانس هاينريش جيرث، وسي. رايت ميلز. من كتاب "ماكس فيبر: مقالات في علم الاجتماع". ترجمة إلى اللغة الإنجليزية. سلسلة "كلاسيكيات علم الاجتماع" الصادرة عن روتليدج. ميلتون بارك، أبينجدون، أوكسون؛ نيويورك: روتليدج، 2009.
وينر، مانفريد دبليو. الجمهورية العربية اليمنية: التنمية والتغيير في أرض عريقة. سلسلة "صور الأمم في الشرق الأوسط المعاصر"، من إصدارات دار ويستفيو للنشر. بولدر: دار ويستفيو للنشر، 1991.
ورث، آنا. "الإصلاحات المتوقفة: قانون الأسرة في اليمن بعد إعادة التوحيد". المجلة الإسلامية للقانون والمجتمع، المجلد 10، العدد 2003) 1(: صفحات 33-12.
يوفال-ديفيس، نيرا. "الجنسانية والدولة". الفصل الثاني من كتاب "النساء والإثنية والقومية: سياسات المجتمعات المنقسمة" , تحرير ريك ويلفورد وروبرت ل. ميلر، الصفحات 31-21. لندن؛ نيويورك: روتليدج، 1998.